



52

النفط والعلاقات الدولية

وجهة نظر عربية

تأليف
د. محمد الرميحي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

52

النفط والعلاقات الدولية

وجهة نظر عربية

تأليف

د. محمد الرميحي



ابريل 1982

المحتوى

تصدير

ما هي الأسباب الموجبة لطرح قضية قديمة نسبياً هي قضية النفط من جديد في كتاب جديد؟ ألا يكفي هذا الكم الكبير مما كتب بمعظم اللغات الحية التي عالجت النفط بكل جوانبه حتى يظهر كتاب جديد يعالج جانباً مطروحاً من قضية شغلت الرأي العام الدولي طويلا وما زالت تشغله؟

تلك بعض الأسئلة التي طرحتها على نفسي وأنا أعد هذا الكتاب لأقدمه للقارئ العربي، وكلما أوغلت في القراءة حول الموضوع وجدت نفسي أطرح من جديد الأسئلة السابقة وأمثالها.

إن الاهتمام بالنفط يعني اهتماماً بمجال واسع يمتد من العلوم الطبيعية مروراً بتكنولوجيا الصناعة والمواصلات والزراعة حتى يصل إلى الاقتصاد والتنمية السياسية. هذه المواضيع العامة يمكن أن نجد للنفط بها علاقة، فلا غرابة إذن أن يكون هناك عدد كبير من المواد المنشورة والتي تعالج قضية من قضايا النفط من زاوية أو أخرى.

ومن خلال القراءات الكثيرة التي قمت بها وأنا أعد هذا الكتاب-ووجد بعضها طريقه إلى صلبه- وجدت أن هناك الكثير من الحقائق التي كتبت في موضوع النفط والعلاقات الدولية-ولكن في ثنايا هنو الحقائق قدراً من ليّ ذراع الحقيقة-إن صح التعبير-كي تخدم في النهاية غرضاً ما.. وهذا الغرض يهدف في النهاية إلى طمس حقوق الشعوب التي تواجدت هذه المادة تحت أراضيها. لهذا السبب

وجدت نفسي أمضي في هذا الكتاب حتى النهاية-رغم تفكيري في التراجع اكثر من مرة-كي أحاول تقديم وجهة نظر، لن تكون بالطبع قادرة على التصدي لوجهات النظر التي كثر طرحها في الساحة النفطية، والتي تساندها (الآلة) الإعلامية لشركات النفط الكبرى ومصالح الدول الغربية المستفيدة من استنزاف هذه المادة لصالحها، ولكنها قد تضيف وعياً لقطاع من أبناء العرب يبصرهم-ولو جزئياً-بما حولهم من حقائق. وإذا كانت الحرية-كما قل-هي أن تعرف الحدود التي تحيط بالإنسان في واقع اقتصادي اجتماعي معين، فان وصف هذا الواقع وتحديده يمكن أن يعرفنا بحدود الحرية المتاحة.

فقبل حوالي عشر سنوات تضافرت جملة من العوامل المتداخلة والمتشابكة المحلية والدولية وساهمت مجتمعة في خلق حدث غير عادي لمجموعة من الدول المنتجة للنفط، ذاك الحدث هو إعلان تلك الدول (الاوبك) عن زيادة أسعار النفط، ومنذ ذلك الوقت حدثت تطورات عديدة داخل هذه الدول وفي علاقاتها الدولية وتأثرها بالاقتصاد العالمي مما جعل منها محط أنظار العالم، فمن نشوء ما يسمى بقضية (الفوائض) والتي علقت عليها لفترة كل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي، إلى فرض تقسيم عمل عالمي يستجيب لمصالح الرأسمالية الصناعية الغربية، كل ذلك من أجل إخفاء الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية التي تمر بها السوق الرأسمالية، تلك الأسباب التي تكمن في التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي نفسه.

وكانت أسعار النفط وارتفاعا في الثلث الأول من السبعينات هي بدورها المشجب الذي عُلقت عليه الكثير من المشكلات الاقتصادية ونتائجها السياسية والاجتماعية في الغرب.

لقد كان (العربي) هو كبش الفداء في كل ذلك، فهو صاحب آبار النفط، وهو المتحكم في الاقتصاد العالمي، وهو (ناهب) خيرات العالم الصناعي والعالم الفقير أيضا، وهو أخيراً (طفل) العالم الذي وجد ثروة أسطورية فجأة ولا يعرف كيف يتصرف بها، فلا بأس إذن من الحجر عليه إن أمكن.

هكذا كانت الصورة في الجزء الأكبر من السبعينات للعلاقات النفطية العالمية، وعندما بدأت الدورة في الانحسار ابتداء من 78-1979، حيث بدأت

أسعار النفط في الحفاظ على مستوى معين نتيجة لموقف الدول المنتجة، واستمرت أسعار المواد الأخرى المصنعة في الارتفاع، وكذلك استمرت أمراض النظام الرأسمالي في الانتشار، مثل البطالة والتضخم هرت أصوات جديدة تتحدث عن عجز اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط عن استيعاب المال النفطي، وبالتالي ربط استثمارات هذه الأقطار بالسوق الرأسمالية العالمية، حيث إن تخفيض الأسعار أو تخفيض الإنتاج النفطي عمليتان مرتبطتان بميكانيكية السوق الرأسمالية.

الوعي بما حولنا إذن هو الهدف من تقديم هذا الكتاب، الوعي بالقضية أو القضايا المطروحة، فمن السهل أن نركز وعينا على الأسعار في الوقت الذي كان يجب أن تركزه على الإنتاج أو نركز وعينا على الإنتاج في الوقت الذي كان يجب أن نركز فيه على ملكية هذا المصدر الحيوي.

إن تخلف الوعي بالقضية أو القضايا المطروحة يعنى في محصلته نقصان أو انعدام هذا الوعي.. لذلك فان تزامن وعي الشعوب مع القضايا الأساسية المطروحة هو الذي يحقق مطامح هذه الشعوب ويعجل من نيل حقوقها.

والقضايا الرئيسية المطروحة اليوم على الساحة النفطية هي:

أ- تحديد سقف للإنتاج، يحقق أساساً مصالح الشعوب المنتجة للنفط ويتوازن مع حاجاتها والتزاماتها، لا مع احتياجات الدورة الاقتصادية الرأسمالية، وتحديد هذا السقف لا يمكن أن يتم في الوقت الحالي وتحت الظروف الموضوعية السائدة من خلال رغبة بلد منتج أو مجموعة قليلة من البلدان المنتجة، بل يتحقق من خلال موقف موحد للدول المنتجة.

ب- الاستخدام الأمثل لمداخل النفط من خلال تبني خطط تنموية شاملة توائم بين الحاجة والقدرة، وتبني قاعدة إنتاجية أساسية يكون القطاع النفطي جزءاً لا يتجزأ منها.

جـ- إقامة علاقات دولية متوازنة تعتمد على المصالح المشتركة المتبادلة، وتبتعد عن التهديد والتدخل، وتطويع هذه العلاقات لخدمة قضايا الأمة العربية.

لقد تزاحمت الشواهد العلمية والعملية في جملة من الكتابات النفطية العربية والأجنبية على ما كانت تقوم به الشركات النفطية العالمية الكبرى

(ش ن ع ك) من نهب للمواد الخام-النفط-من العالم الثالث، ولم تعد هناك ضرورة لإثبات ذلك من جديد، ولكن في الوقت الذي يكون فيه ثمن لتر الماء في بعض الأقطار المنتجة للنفط أغلى من لتر النفط، وتقوم فيه هذه الأقطار برصد جزء غير قليل من دخلها لمساعدة أقطار في العالم الثالث، وكذلك خسارة جزء آخر لتثبيت أسعار النفط، يثور سؤال حيوي هنا وهو: من الذي يتحمل التضحية في تحقيق الرسالة الحضارية؟ أهم الناس الذين يعطون جزءاً من قوتهم ومن مادة ناضبة أو أولئك الذين يعطون-أن أعطوا-جزءاً أقل من القليل من أرباحهم؟ لا يختلف أحد أن الأوائل هم المضحون حقيقة.

عندما تتخلى نظرية (التخلف) عن الأساليب غير العلمية، وعندما يختلط على الناس معنى التنمية فيتصورون أنه (الغنى)، فقد يصاحب التخلف (غنى) مؤقت يزامنه وعي محدود بالذات وبالمحيط يؤدي إلى تطور التخلف لا إلى إيقافه، عندما يحدث ذلك فان الأقطار العربية المنتجة للنفط ينبغي عليها أن تقيم وضعها الاقتصادي الحالي على أنه عملية (نمو) لا تنمية، وأن التنمية الحقيقية تبدأ بالاعتماد على الذات.

إن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل عملية تاريخية شاملة للتخلف تدخل في نسيج مترابط مع توسع الرأسمالية العالمية وامتدادها في العالم، وعدم التكافؤ في العلاقات الدولية يعني مباشرة التبعية من جهة ويعني أشياء أخرى كثيرة في الداخل، منها تفشي الجهل وسوء توزيع الثروة والاستخدام غير الرشيد للموارد وتفريغ المفاهيم الإنسانية من مضامينها.

فإذا استطاع هذا الكتاب أن يضع بين يدي القارئ العربي صورة ولو سريعة لأشكال عدم التكافؤ في العلاقات الدولية المرتبطة بالنفط، وإن نجح في وضع حقائق اليوم والمستقبل كما هي وبدون إضافات في هذا المجال الواسع والمتشعب، فقد وفى بهدفه المراد له.

وتبقى في النهاية قضية لا بد من التنويه بها قبل أن يلج القارئ إلى الكتاب وهي عادة ما تكون شكلية لدى البعض، ولكنني هنا أعني كل كلمة منها، فان هذه المحاولة المتواضعة قد ساعد في ظهورها كما هي مجموعة من الاخوة والأخوات الأفاضل الذين قدموا نصائحهم العلمية ومساعداتهم الجمة التي استفدت منها كثيراً، فالشكر يذهب إلى الدكتور فؤاد ذكريا

مستشار هذه السلسلة الذي قرأ ما كتبت وقدم نصائح قيمة استفدت منها، وكذلك للأخت الدكتورة ميرفت بدوي بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت، التي ساهمت في تقديم ملاحظات قيمة على المخطوطة، كما ساهم بملاحظات قيمة وأساسية الاخوة د. رجائي أبو خضرا الخبير في وزارة النفط في الكويت والسيد عبد الله النيباري من الجمعية الاقتصادية الكويتية والدكتور سعود عياش من معهد الكويت للبحوث العلمية، وكذلك الآنسة هيفاء خلف الله المحررة الاقتصادية بجريده الوطن الكويتية. كما أن الدكتور وليد الشريف في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط قد أتاح لي الفرصة للاستفادة من مكتبة المنظمة كما ساهم في نقد مسودة الكتاب وقدمها إلى مجموعة خيرة من المختصين في المنظمة منهم السيدة رفيف بركات والسيدة ديالة الجابري، فلهم جميعاً شكري وامتناني، ولا يعني ذكر أسمائهم هنا مشاركتهم لي في التقصير فذلك مسئوليتي وحدي؟

د - محمد الرميحي

الجابرية - الكويت

يناير 1982

1 صناعة النفط العالمية

لم يكتب في صناعة عالمية مقالات وكتب ونشرات بالحجم أو الكثافة أو العدد الذي كتب في صناعة النفط العالمية ومجالاتها المختلفة.

لذلك فان متابعة تطور صناعة النفط العالمية هي مهمة شاقة، ولم يمر يوم على العالم-خاصة في السنوات العشر الأخيرة-لم يكن فيه النفط أو تأثيراته المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مجتمعة أو منفردة مجموع نشرة جديدة أو مقال جديد في الدوريات والكتب المتخصصة أو في غيرها. صناعة النفط ربما هي الصناعة الوحيدة التي تهم جميع أقطار العالم فقيرها وغنيها المتقدم منها أو النامي، ونتيجة لمجموعة من العوامل التكنولوجية والسياسية والجغرافية فقد أصبحت هذه الصناعة محورا لكثير من الآراء المتناقضة وللكثير من المصالح المختلفة أو المتحدة.

إن صناعة النفط لها أهمية قصوى في الشئون المحلية سواء للأنظار المنتجة أو المستهلكة، وكذلك تشكل أساساً للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح. ولذا أصبح من الواضح أن الإلمام بشئون وشجون النفط في كتاب واحد عمل شبه

مستحيل، ورغم ذلك فان هناك ضرورة قصوى لظهور كتاب آخر يضيف أو يساهم في رسم إطار الصناعة النفطية العالمية من منظور العلاقات الدولية على وجه الخصوص وتأثير هذه الصناعة على ارتباطات القوى المحلية بالقوى العالمية في فترة حرجة تمر بها العلاقات السياسية والنفطية العالمية، خاص بعد أن شهدت أسواق العالم فيضا من الكتب الملحة لوجهة النظر الغربية من زاوية مصلحة المستهلك أو صاحب المصلحة في الشركات، بينما يندر ظهور كتب تعبر عن وجهة النظر الأخرى.

لقد أصبحت لفظة (العربي) في الغرب الرأسمالي مرادفة للفظة (النفط)، وكذلك للفظة (الاوبك) وكذلك للفظة (الإسلام)، واستخدمت هذه اللفظة المتعددة المعاني من قبل وسائل الإعلام الجماهيرية في الغرب الرأسمالي لترويج كل السموم التي تبثها الرأسمالية الغربية اليوم ضد (العرب) كشعب. ولا شك أن هذا الموقف له أسبابه الاقتصادية والحضارية والسياسية التي هي في نظرنا جزء من الصراع الذي تمر به المجتمعات العالمية في فترة اندحار الاستعمار، ولاشك أن هناك أصواتا في الغرب ضعيفة ولكنها موجودة، تتوخى عرض الصورة الحقيقية لمسألة النفط والطاقة، لكنها ضائعة في خضم الأصوات العالية ذات المصلحة في استمرار (العلاقات القديمة)، علاقات السيد بالتابع. وكذلك لا شك أن هناك أصواتا كثيرة في إطار الأقطار المصدرة للنفط والنامية تحاول جاهدة رسم طريق أو طرق أفضل لاستخدام هذه المادة الناضبة لمصلحة الأغلبية في الدول المصدرة أو في أقطار العالم الثالث، أو لجهة التعاون بين الأقطار النامية المصدرة والمستهلكة للنفط.

إن الهدف من هذا الكتاب هو محاولة رسم صورة واضحة ومترابطة حول تنظيم صناعة النفط العالمية وحول تأثيرها على أقطار أو مجموعة الأقطار التي تقوم الشركات النفطية العالمية بالعمل فيها، وتأثير الأقطار (التي تملك هذه الشركات الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق مواطنيها) على مجريات الأمور في الأقطار النفطية المنتجة أو المستهلكة لهذه المادة الحيوية. وسوف نتحرى معالجة هذا الأمر في إطار من الموضوعية لوضع جمهور القراء العرب مباشرة أمام الحقائق التي أصبحت معروفة. ولكن بسبب صعوبة دراسة الموضوع في فترة تاريخية طويلة فان الكتاب

سوف يهتم بدرجة أساسية بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الثمانينات، ففي السنوات الثلاثين الماضية شهدت الصناعة النفطية العالمية نمواً اقتصادياً وتعقيدات سياسية ما زلنا نشهد نتائجها حتى اليوم.

على الصعيد الاقتصادي شهدت الصناعة النفطية في هذه الفترة نمواً فاق أي نمو آخر في النشاطات الاقتصادية الكبرى، ففي عام 1950 تضاعف إنتاج النفط الخام مرتين عما كان عليه في سنة 1945. وبعد عشر سنوات أي في سنة 1960 تضاعف الإنتاج ليصل إلى ألف مليون طن (3ر6 مليار برميل)، ومع استمرار النسبة العالية في الاستهلاك فلم تمر أكثر من ثماني سنوات حتى تضاعف الإنتاج من جديد ليصل إلى ألفي مليون طن سنويا (12,6 مليار برميل) في سنة 1968، وكانت الكثير من الدراسات تشير إلى انه من المتوقع أن يصل في أوائل الثمانينات من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف مليون طن، و يصل الإنتاج في نهاية القرن (سنة 2000) إلى ثمانية آلاف مليون طن (32,50 مليار برميل)[1] إلا أن مستقبل إنتاج النفط-خاصة من حيث الحجم-غير مؤكد، وخاصة بعد إبطاء الإنتاج في بعض البلدان، ويعتقد بعض الخبراء إن ضاعفه الإنتاج النفطي ربما يأخذ وقتا أطول مما كان مقدرا له في السابق من جراء الاقتصاد في استهلاكه، لكن من المتفق عليه بين الخبراء أن صناعة النفط العالمية ستظل تنمو حتى النصف الأول من القرن القادم، لذا فسوف تزداد أعداد البواخر الضخمة الناقلة للنفط، كذلك سوف تزداد أعداد السيارات الضخمة والقاطرات الحاملة للنفط، وسوف تتوسع شبكة الأنابيب الناقلة للنفط من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، كذلك فان طاقة التكرير في الموانى وحول المناطق الصناعية سوف تزداد، كما ستزداد محاولات اكتشاف النفط في مناطق جديدة من العالم، لهذا كله فمن المتوقع أن تستمر تعقيدات صناعة النفط العالمية وأن تبقى آثارها على سياسات البلدان المصدرة والمستوردة الخارجية والداخلية مستمرة لعقود قادمة.

وعندما فتحدث عن صناعة النفط العالمية نجابه مباشرة بموضوع محدد؟ أي صناعة نفط نعني؟؟، فهناك مثلا المفهوم العالمي لصناعة النفط وهو ما تسميه الأدبيات الغربية (صناعة النفط في العالم الحر) وهو مفهوم يستخدم كثيرا في أدبيات الشركات الغربية للتفريق بين هذه الصناعة وبين

صناعة النفط في الاتحاد السوفيتي وبقية المنظومة الاشتراكية، وحتى في المجموعة الأخيرة فإن هناك فروقا في السياسات النفطية بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه في أوروبا الشرقية من جهة وبين الصين من جهة أخرى، كما أن هذه الفروق يمكن ملاحظتها في السنوات الأخيرة في المعسكر الغربي بين مصالح واهتمامات الولايات المتحدة وبين مصالح أوروبا الغربية واليابان، ولكن ما نهتم به هنا هو العلاقات الدولية الناتجة من تبادل أو تعارض المصالح النفطية في عالمنا اليوم.

في العالم الغربي وفي السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية ظهرت الاختلافات في السياسات النفطية بين شركات النفط في أمريكا الشمالية (أساسا الشركات في الولايات المتحدة وكندا والى حد أقل المكسيك) وبين بقية شركات العالم (خارج المنظومة الاشتراكية).

فقد كانت الحرب العالمية الثانية مرحلة تحول في السياسات النفطية في العالم الغربي، حيث إن الولايات المتحدة كانت مصدرا رئيسيا للنفط لتمويل أوروبا وبقية أنحاء العالم حتى نهاية الحرب، ولكنها مع انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لعوامل عدة، منها تزايد الطلب على النفط في أمريكا نفسها لسد الاحتياجات الاقتصادية، كذلك التسارع في إنتاج النفط في الحقول الجديدة-خاصة في حقول الشرق الأوسط-التي أصبحت تغذي احتياجات أوروبا، كذلك فإن سياسات الاكتفاء الذاتي التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة جعلت من صناعة النفط الأمريكية وحدة قائمة بذاتها مع اختلافات أساسية في الأسعار والتنظيم عن صناعة النفط خارج الولايات المتحدة. من هنا فانه خارج نطاق صناعة النفط في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وكذلك خارج صناعة النفط في المنظومة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه في أوروبا الشرقية، وكذلك الصين) يصبح لدينا ما يطلق عليه مفهوم (صناعة النفط العالمية). وعالميتها هنا لا تعني أن هذه الصناعة مملوكة ومسيطر عليها من شعوب أو حكومات العالم المنتجة أو المستهلكة سواء في الدول الصناعية أو النامية، إنما تعني ببساطة انه لدينا صناعة تعمل على الصعيد العالمي في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية/السياسية التي تتغلغل في معظم أقطار العالم. وكذلك فان (صناعة النفط العالمية) بهذا المفهوم تعني في الوقت نفسه سيطرة

مجموعة صغيرة من الشركات-اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط (بالشقيقات السبع)، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا-على صناعة النفط (العالمية). وهذه الشركات السبع سوف نصطلح على تسميتها (شركات النفط العالمية الكبرى) وقد كانت إلى وقت متأخر تسيطر على حوالي 80٪ من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة والمنظومة الاشتراكية). كما أن هذه الشركات (ش ن ع ك) تملك أو تسيطر على اكثر من 70٪ من صناعة التكرير العالمية، وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في هذه الصناعة، وكذلك فان اكثر من 50٪ من ناقلات النفط تتملكها هذه الشركات.[2]

إن هذه الشركات دولية فقط من حيث إن عملياتها متشعبة على المستوى الدولي، ومن حيث إنها توظف مواطنين من أقطار عديدة ومن حيث إن لها على المستوى المحلي شركات تسمى بأسماء الأقطار العاملة فيها، ولكنها تقوم بالأعمال المناطة بها لصالح هذه الشركات الأم من حيث الإنتاج أو التكرير أو التسويق. ولكن من حيث ملكية هذه الشركات فإنها محدودة بثلاثة أقطار هي الولايات المتحدة، بريطانيا، هولندا، ونتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمس من هذه الشركات على الأقل، وكذلك تقدم الولايات المتحدة كوادر الإدارة العليا وعددا كبيرا من الموظفين لهذه الشركات العالمية، وفوق ذلك ترسم السياسات العامة، حيث إن حملة معظم اسهم هذه الشركات هم مواطنون أو مؤسسات أمريكية.

إن اكبر هذه الشركات النفطية الأمريكية هي ستاندر أو يل أوف نيوجرسى Standard Oil of New Jersey والتي هي معروفة في العالم باسم-أسو-وفي الولايات المتحدة باسم-هامبل أويل Humble Oil وتعني بالعربية (المتواضعة!)-وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسمت نفسها Exxon operation، والشركة الأخرى هي ستاندر أو يل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California والتي عملت سنوات طويلة في خارج الولايات المتحدة مع شركات أخرى. ولكنها انفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم جولف أو يل Gulf Oil. ثم شركة تكسكو Texaco Oil Company والتي يدل اسمها على أنها أنشئت في ولاية تكساس،

إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، وتملك كذلك أسهما في الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي، ثم هناك شركة موبيل أويل Mobil Oil التي تملكها أساسا الشركة الأم وهي «ستندرد أويل أوف نيويورك Standard Oil of New York»، ثم شركة سوكل أو (تشيفرون) وهي خامس الشركات الأمريكية النفطية الكبرى العاملة في الخارج[3]. وتبقى بعد ذلك شركتان عالميتان هما (شل) الهولندية الملكية كما تسمى- وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية-وشركة النفط البريطانية BP التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها، وقد تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا، هذه هي الشركات النفطية العالمية الكبرى المتحكمة في صناعة النفط اليوم.[*]

ويشير انتوني سامبسون إلى ضخامة عمل هذه الشركات بقوله:

فهي بتركيبها المعقد ومدى عملها ومواردها مؤسسات ظهرت كجزء من الحكومة العالمية، موظفوها الإداريون كان في استطاعتهم أن يتنقلوا جوا بين بيتسبورغ والكويت وبين سان فرانسسكو والعربية السعودية بصورة عرضية كما لو كانوا يتنقلون عبر دولتهم، واستطاعت آلاتها الحاسبة إن تحلل عروض وطلبات نصف بلدان العالم، وكل واحدة من الشركات السبع قد عمرت حتى الآن اكثر من خمسين عاما، وهذه المدة تفوق ما عمره كثير من عملائها في الدول المنتجة!!... وعلى مدى عقود من الزمن بدت الشركات كأنما تملك أسرارا خاصة تجهلها البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء، وقد تعدت خبرتها - التي تتخطى الحدود القومية قدرة الحكومات الوطنية وفاقت مداخلها معظم البلدان التي تعمل فيها[4].

وبرغم أن هذه الشركات تحبذ أن تظهر بأنها شركات متعددة الجنسية (فوق قومية) (وعابرة للقارات) فإن لها في الحقيقة مصالح مشتركة وهوية أمريكية على وجه العموم. وبرغم أن هذه الشركات منفردة أو بالاشتراك مع واحدة أو اكثر تقوم بإنشاء الشركات (المحلية) وتعطيها أسماء محلية وربما إدارة محلية (خاصة في أوروبا) فإن المتتبع يكتشف بسهولة العناصر

(*) تضيف بعض الكتابات الى هذه الشركات شركة النفط الفرنسية (C.F.P) وهي شركة لها نشاط دولي ايضا.

الأمريكية الرئيسية في هذه الشركات والتي مهمتها الأساسية التحقق من أن الخبرة والمهارة الأمريكية تصل إلى ابعد أجزاء إمبراطورية الشركة تلك، وكذلك التأكد من أن السياسة التي تتبعها هذه الشركة أو تلك ملتزمة بالخطوط الرئيسية المرسومة مركزياً من الشركة أو الشركات الأم.

ولإظهار المفارقة الواضحة حول ادعاء استقلالية هذه الشركات عن مصالح حكوماتها نجد أن الشركتين الأوروبيتين BP (وشل) لهما شبكة علاقات واسعة مع الشركات الأمريكية الأخرى، فمجموعة شل المملوكة أسهمها للهولنديين والبريطانيين ومقرها في لندن تدخل فيها مصالح أمريكية، وكذلك الوضع بالنسبة لشركة النفط البريطانية BP والتي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها تقريبا منذ قبيل الحرب العالمية الأولى (عدا فترة قصيرة في الستينات خفضت الحكومة البريطانية أسهمها إلى 49٪)، فقد اختارت الحكومات البريطانية المتعاقبة أن تطلق يد الشركة في التعامل في صناعة النفط مع الاكتفاء بحق الاحتفاظ بتعيين مديرين (اثنين) من مجموع المدراء (السبعة) في مجلس الإدارة، على أن يكون لمجلس الإدارة حرية التصرف التجاري، وان تعمل في إطار اقتصادي/سياسي كما تفعل شقيقاتها الست الأخريات، وحتى بعد انتخاب حكومة العمال في سنة 1974، وتسليط الضوء على موضوع النفط مع وجود وزير للطاقة على يسار حزبه يدعو للتأميم وسيطرة الدولة على المصادر الاقتصادية الرئيسية وهو أنتوني بن، فلم يتغير وضع الـ BP وإنما قامت الدولة بإنشاء وحدة خاصة للبترول، وهي شركة البترول الوطنية البريطانية British National Oil Company

حتى تقوم بالإشراف على امتيازات النفط في الأراضي والبحار البريطانية، وحتى هذه المؤسسة تخطط حكومة المحافظين التي جاءت إلى الحكم في أعقاب انتخابات مايو/أيار 1979 لإلغائها. فوق ذلك فقد دخلت شركة الـ BP سوق الولايات المتحدة في أواسط 1968 في أعمال التكرير والتسويق، وقامت بشراء شركات بترولية أمريكية متوسطة الحجم-خاصة بعد الاكتشافات النفطية الضخمة في آلاسكا-مما جعلها الشركة التاسعة أو العاشرة في الشركات النفطية الكبرى العاملة في داخل الولايات المتحدة ة وهنا تتضح الصورة في أن العلاقات بين هذه الشركات النفطية علاقات متداخلة، ولها مصالح مشتركة. هذه الشركات التي تبدو عالمية-فقط من

حيث عملياته - تتبع سياسات تحقق مصالح الدول المنتمية لها، سواء في توفير الخدمات أو الحصول على الأرباح من الدول المنتجة للنفط أو الدول المستهلكة له، متقدمة كانت، أو نامية على حد سواء. ولقد استطاعت هذه الشركات متعاونة أو منفردة - وليس بدون صراع داخلي فيما بينها في بعض الأوقات - أن تحصل على امتيازات احتكارية[5] في أمريكا اللاتينية وفي الأقطار العربية المنتجة للنفط، وبسبب تنظيماتها العالمية فقد استطاعت هذه الشركات أن تسير هذه الصناعة كما تريد سواء في بلاد الإنتاج أو التسويق، بعد تفاهم مشترك بينها حول سياسات الإنتاج والتسويق والتسعيرة، ونتيجة لهذا فقد حققت الشركات أرباحا طائلة على امتداد سنوات طويلة وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم.

ولمجموعة من الأسباب الدولية بدأت سيطرة (ش ن ع ك) في أواخر الخمسينات على سوق النفط العالمي تضعف خاصة من جهة أسواق الاستهلاك في أوروبا الغربية، وأحد هذه الأسباب هو ظهور الشركات القومية المتعاملة بالنفط في بعض الأقطار الأوروبية، والسبب الثاني بروز اهتمامات الشركات الأمريكية الأصغر حجما (العاملة حتى ذلك الوقت في داخل السوق الأمريكي) بأسواق العالم الثالث، هذه الشركات (القومية) و (الأصغر حجما) الجديدة و يطلق عليها في الأدبيات التقليدية للنفط لفظ (المتطفلين)،[6] وهي إما شركات حكومية أو أهلية، ومن نوع الشركات الأولى (القومية) شركة النفط الفرنسية.

C.F.P. - Companie Francaise du Petrole.

وكذلك شركة النفط الإيطالية

E.N.I - ENTE Nazionele Idrocarbune

ومن نوع الشركات الثانية (الأصغر حجما) الشركات الأهلية الأمريكية مثل: كونتنتال واركو وأكسنديل. وكانت دوافع مزاحمة هذه الشركات (المتطفلة) لـ (ش ن ع ك) قومية واقتصادية، حيث إن احتكار التسعيرة والتوزيع والتكرير في أوروبا الغربية من قبل شركات نفط عالمية كبرى أمريكية قد أوجد رد فعل قويا خاصة في إيطاليا وفرنسا، كما أن ازدياد الطلب على النفط في تلك الفترة قد جعل من الحصول على هذه المادة الأولية ضرورة قصوى دفعت بالشركات الأمريكية الصغرى للمزاحمة في

السوق العالمي، ولكن الشركات الأوروبية لم تقتصر على العمل في أوروبا، بل انتشرت في العالم، مساهمة في عمليات التنقيب والإنتاج وكذلك في التكرير والتسويق، أما الشركات التي كانت مهتمة بالسوق الداخلي الأمريكي وهي الشركات التي كانت تسمى (مستقلة)[7] فقد بدأت منذ منتصف الخمسينات تهتم بالبحث عن النفط في الخارج (متطفلة)، وقد دفعها ارتفاع ثمن النفط داخل الولايات المتحدة مع رخصه في الخارج إلى استيراد النفط الرخيص الذي عمل عليه من حقول النفط الخارجية الجديدة (خاصة من الشرق الأوسط)[8] بهدف تكريره وتسويقه في داخل الولايات المتحدة.

إن سياسة الحكومة الأمريكية النفطية ليست بمنأى عن ضغط شركات النفط العالمية الكبرى والمتعارف على تسميتها (بالشقيقات السبع) والتي كانت تسير جنبا إلى جنب مع مصالح الولايات المتحدة في الخارج، لقد كانت السياسة الأمريكية توازن بين ضغوط ومصالح (ش ن ع ك) الأمريكية العاملة في الخارج وضغوط ومصالح شركات النفط الأمريكية العاملة في الداخل، لكن في نهاية الخمسينيات بدأت حكومة الولايات المتحدة تخضع لضغوط شركات النفط الداخلية، فسنت مجموعة من القرانين بدءا من سنة 1959 تقضي بفرض حد أعلى لكمية النفط المستورد من الخارج، وقد أرغمت هذه القوانين الشركات المستقلة (المتطفلة) على توزيع أماكن التكرير والتسويق في مناطق أخرى من العالم خاصة في أوروبا الغربية، وذلك من أجل بيع نفطها الذي أنتجته رخيصا من الشرق الأوسط. وكانت هذه الفترة (الستينات) هي فترة النمو المتزايد في الطلب على النفط في أوروبا واليابان، ولكن بحد أن بدأت سرعة نمو الطلب تضعف في أواخر الستينات واجهت هذه الشركات (المستغلة)(المتطفلة) صعوبات نتج عنها أن باعت بعض هذه الشركات عملياتها إلى الشركات (العالمية الكبرى) من جديد وليس بدون مضايقات حقيقية من هذه الشركات أيضا.

من جهة أخرى لم تقتصر مشكلات صناعة النفط العالمية على الإنتاج والاستهلاك، بل ظهرت ردود فعل قوية ضد شركات النفط العالمية الكبرى (ش ن ع ك) من قبل الشعوب التي تنتج أراضيها هذه المادة الأساسية بعد أن تبين فذه الشعوب تدريجيا مدى الخسارة اللاحقة باقتصادها من جراء استنزاف ثرواتها الوطنية. ففي ظروف انحسار الاستعمار التقليدي بعد

الحرب العالمية الثانية ونمو الوعي القومي والوطني انتشرت أفكار الشك والريبة حول أعمال ومصالح الشركات النفطية العالمية الكبرى العاملة في هذه الأقطار، وبدأت الأسئلة تطرح في الأوساط الوطنية حول حكمة استمرار المصالح الاقتصادية الغربية على حساب المصالح الوطنية، ووجدت أقطار عديدة أن استمرار سيطرة شركة أو عدة شركات نفطية عالمية كبرى على اقتصادها الوطني - وفي الغالب على النشاط الاقتصادي الأساسي - هو امتداد للاستعمار القديم وشكل من أشكال الاستعمار الجديد يتناقض مع السيادة الوطنية.

تبلور رد الفعل القوي ضد الاحتكارات النفطية الكبرى فيما بين الحربين أولا في بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى مثل: شيلي، البرازيل، الأرجنتين،[9] التي كانت قد استقلت سياسيا قبل ذلك بوقت طويل، ولكن تبين لها أن هذا الاستقلال مجرد استقلال شكلي باستمرار المصالح النفطية الغربية في بلادها، وبدأت الحركات الوطنية تشير إلى هذا الوضع بأنه (شكل من أشكال الإمبريالية الأمريكية)، وسرعان ما لحقت بقية أقطار العالم الثالث في آسيا وأفريقيا بخطوات أقطار أمريكا اللاتينية النفطية، لكن حتى في الوقت الحالي فان درجة استقلال هذه الأقطار النفطية عن الشركات النفطية العالمية الكبرى أو الشركات التابعة لها مازالت غير متساوية.

لقد ظهر أن معركة استرداد الحقوق الوطنية من الشركات النفطية العالمية الكبرى هي معركة تؤدي إلى خسائر باهظة، لقد حاولت هذه الشركات تعطيل وتأخير مسيرة استعادة الحقوق الوطنية لأهلها عن طريق الرشاوى وتغيير الحكومات المقاومة للشركات بحكومات صنيعة لها. ونجحت في ذلك إلى حد كبير في كثير من الأوقات، وكثيرا ما أحبطت هذه الشركات خططا حكومية ووطنية للقيام بمشاريع نفطية مستقلة. وبرغم أن هذا الصراع مازال مستمرا إلى اليوم بأشكال مختلفة فإن نتائج هذا الصراع بدأت تميل لصالح الشعوب، وبخاصة الشعوب التي وعت مصالحها، ولكن مازالت هذه الشركات النفطية العالمية الكبرى في مناطق أخرى تعبث بالاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك بوضوح في بعض البلدان العربية على وجه الخصوص، وذلك نتيجة لتخلف الوعي السياسي والوطني.

في أمريكا اللاتينية بدأ الصراع أولا عندما طالبت الأقطار المنتجة

الرئيسية باسترداد الحقوق المطلقة وغير المقيدة للتنقيب والإنتاج النفطي في أراضيها، وبدأت الحكومات الوطنية ترفض طلبات الشركات المتكررة لتوسيع أعمالها في مناطق غير مشمولة بالامتيازات السابقة، كما بدأت بعض الحكومات ترغم الشركات العاملة في أراضيها على أن تدخل في عمليات نفطية تحددها الحكومات المعنية. ثم بدأت هذه الحكومات تنشئ شركات نفط محلية مملوكة للدولة، لها الاستقلال الكامل أناط بها مهمة الأشراف على سياسة الدولة النفطية وتمويلها وتزويدها بحاجتها من النفط.

وقد وصل الأمر في نهاية السبعينات إلى أن أصبحت كل الأقطار الأربعة عشر من أقطار أمريكا اللاتينية - المنتجة أو المستهلكة للنفط - لديها شركات نفط وطنية عدا ثلاثة أقطار مستهلكة صغيرة. هذه السياسات بخطوطها العريضة اتبعتها لاحقا أقطار آسيوية وأفريقية منتجة أو مستهلكة للنفط، وذلك بعد استقلال هذه الأقطار، وقد قدر في نهاية السبعينات أن هناك أربعين شركة نفطية وطنية في بلدان آسيا وأفريقيا المستقلة حديثا. وتشرف هذه الشركات على عمليات تمتد من التنقيب - في أقطار تنتج النفط بالفعل أو يحتمل وجوده فيها - إلى التسويق في الأقطار المستهلكة في العالم الثالث، وتختلف أعمال وصلاحيات هذه الشركات الوطنية من قطر إلى آخر، فبعضها يحدد إطار العمل للشركة المحلية في التسويق الداخلي أو التكرير الجزئي، والبعض الآخر يشرف أشرافا تاما على السياسات النفطية المحلية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في السياسات النفطية في أقطار العالم الثالث كلما تناقضت مصالح هذه الأقطار مع مصالح شركات النفط العالمية الكبرى التي يزداد الشك كل يوم في سلامة سياساتها تجاه الأقطار المنتجة أو المستهلكة، خاصة في ضوء العلاقة المتغيرة منذ السبعينات بين شركات النفط العالمية الكبرى والأقطار الأساسية المنتجة للنفط، ويتبلور في الوقت الحاضر اتجاه يقضي بأن تكون العلاقة بين المنتجين والمستهلكين علاقة مباشرة لا تدخل فيها الحسابات الاقتصادية فقط بل العلاقات السياسية والاستراتيجية، وربما الأيديولوجية أيضا. ومن هنا يتأكد أن النفط ليس سلعة أو أسعارا فقط، بل هو ثروة وطنية يجب أن توظف لأهداف تحقيق المصالح الوطنية والقومية والإنسانية.[10]

لقد نمت أعمال الشركات النفطية العالمية الكبرى بعد الحرب العالمية

الثانية ليس في أقطار العالم الثالث المنتجة أو المستهلكة للنفط فقط، بل أيضا في أقطار صناعية كأوروبا الغربية واليابان، ومع أن هذه الأقطار الأخيرة تؤمن مبدئيا على الأقل بفلسفة ترك الحرية الاقتصادية كاملة لهذه الشركات في أعمال التكرير والتسويق فإنها بدأت تتراجع عن هذه الفلسفة وتتخذ خطوات (حتى قبل ما سمي بأزمة النفط العالمية في سنوات 1973-1974) لوضع صناعة النفط في بلدانها تحت الرقابة الحكومية والشعبية. ففي أقطار غربية مثل فنلندا وإيطاليا وفرنسا والنرويج والبرتغال وأسبانيا وحتى استراليا تقرر بين وقت وآخر وضع صناعة النفط في بلادها جزئيا - إن لم يكن كليا - تحت إدارة وأشراف شركة نفط وطنية مملوكة للدولة، وحتى تلك الأقطار الغربية التي لم تنشئ شركات نفط وطنية خاصة بها بدأت تقيد أعمال الشركات النفطية العالمية العاملة في أراضيها عن طريق رسم سياسات للإنتاج والتكرير والتسعيرة تتناسب مع المصلحة الوطنية لهذه الأقطار، ولم تجر ضجة عالمية حول مواقف هذه الأقطار كما جرت وتجري حول مواقف أقطار الحالم الثالث خاصة العربية عندما اتخذت نفس الموقف من الشركات النفطية العالمية الكبرى، ولعل اليابان تبرز كمثل واضح لهذه السياسات، كما سنرى بالتفصيل لاحقا، فهي الدولة التي تعتمد اعتمادا شبه كلي على استيراد النفط الخارجي، وقد وقفت موقفا حازما من الشركات النفطية العاملة في أراضيها في التسويق والتكرير، وأرغمتها على أن تتبع سياسات نفطية تتناسب مع المصلحة الوطنية اليابانية.

من هنا يمكن القول إن الصفحة الجديدة في العلاقات النفطية العالمية قد برزت منذ منتصف الستينات مرورا بالسبعينيات، وهي الفترة التي بدأ فيها التضييق على الشركات النفطية العالمية من قبل الأقطار المنتجة والأقطار المستوردة أيضا، فقد أخذت هذه الشركات تجبر في أقطار كثيرة على اتخاذ قرارات لا تتناسب مع صالحها التجارية، ولا تتناسب مع خططها في توسيع فرص التسويق والتكرير لعملياتها، وأجبرت أن تأخذ أيضا بالمصالح المشروعة للأقطار المنتجة والأقطار المستهلكة. ولقد كان من الممكن أن تتوسع هذه الشركات وتنمو وتسيطر لو أتيحت لها الحرية الكاملة كما تريد، وكما حدث في السنوات الخمسين الأولى من القرن العشرين لكن من

السابق لأوانه القول إن الشركات النفطية العالمية الكبرى قد تقلص دورها، بل لقد استمرت هذه الشركات محافظة على نفوذها وقوتها في كثير من أقطار العالم حتى بعد أزمة السبعينات رغم التغيرات التي حصلت على مستوى العلاقات النفطية العالمية، وقد حققت الشركات أرباحا طائلة من خلال ارتفاع الأسعار في السبعينات، وهو الارتفاع الذي وضعت الأقطار الغربية اللوم كله فيه على الأقطار المنتجة، وما زالت الشركات النفطية العالمية الكبرى تسيطر على عمليات الإنتاج والنقل والتسويق في أقطار عديدة من العالم.

لقد كان إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC في أواخر سنة 1960 هو أحد ردود الفعل الأساسية للتصدي لاحتكار شركات النفط العالمية الكبرى، فقد شهدت السنوات الأخيرة للخمسينيات محاولات متفرقة من أقطار عديدة للوقوف أمام هذا الاحتكار العالمي، إلا أن معظمها فشل، بل على العكس من ذلك فإن الأقطار المصدرة وقفت أمام تخفيض أسعار النفط العالمية في تلك المرحلة موقف العاجز، وتعزو المصادر الغربية أسباب انخفاض أسعار النفط المعلنة في ذلك الوقت (نهاية الخمسينات)، وبالتالي انخفاض دخل الحكومات في الأقطار المصدرة للنفط إلى أمر أهمها وجود فائض عالمي في الإنتاج النفطي، وكان انخفاض دخل الأقطار المصدرة-مع جملة أسباب أخرى-هو الذي جعل الأقطار الأساسية المصدرة للنفط تقوم بردة فعل من جراء هذه الصدمة وتنشئ منظمة الأقطار المصدرة للنفط لحماية مصالحها.

وبرغم أن نجاح الأوبك لم يتحقق بشكل واضح إلا بعد عقد من إنشاء هذه المنظمة الدولية-وهو ما يمكن تعليله منطقيا بأن الشركات النفطية الكبرى والدول (الغربية) التي تعضدها حاولت التقليل من دور هذه المنظمة- فإن هذه المنظمة قد استطاعت في البداية أن تمنع تخفيضات أخرى في الأسعار المعلنة كانت تطالب بها الشركات النفطية الكبرى، ومن الجدير بالملاحظة أن من بين الأسباب التي ذكرتها الشركات لتبرير ذاك التخفيض أن إنتاج النفط في الاتحاد السوفييتي زاحم الإنتاج النفطي في دول العالم الثالث!![11] هذا بينما تنقلب هذه المقولة إلى عكسها في الوقت الحاضر من خلال تلويح الدول الغربية بالخطر الآتي من الاتحاد السوفييتي، الذي

يحتاج إلى النفط من خارج أراضيه في وقت قريب كما ترى تلك الدول.[12]

من المهم ملاحظة الحقيقة الواضحة هنا وهي أن الأوبك لم تقم بعمل جاد وواضح إلا في بداية السنوات الأولى للسبعينات، فهي لم تنجح في إدخال أساليب ووسائل متفق عليها من أجل السيطرة على الإنتاج في الأقطار الأعضاء المنتجة للنفط إلا في وقت متأخر وفي بعض الأقطار فقط، وكانت خطوة تخفيض الأسعار قائمة حيث تم الإنتاج للنفط بكميات أكبر من الطلب العالمي عليه، وعلى الرغم من أن الجهود الأساسية التي كانت خلف إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط ترمي إلى حماية هذه الأقطار وشعوبها من احتكار شركات النفط العالمية فإن العمل الجماعي لم يتحقق بالصورة المرغوبة، وذلك نتيجة تدخل المستهلكين الكبار في الغرب والعلاقات المتباينة مع بعض الأقطار الأعضاء، ولكن كان اجتماع منظمة الأوبك في ديسمبر 1970 في كراكاس هو العلامة الأولى الفارقة عندما أعلنت المنظمة أنها بصدد السيطرة على المعروض من النفط العالمي وكذلك على مستوى الأسعار، إلا أن هذا الإعلان قد وافق مصالح الشركات النفطية الكبرى التي شكلت مجموعة لندن لتنسيق السياسات النفطية كعمل احترازي ضد الاوبك، وبعد ذلك شهد العالم ارتفاعا في أسعار النفط الخام المعلن الذي حقق أرباحا للدول المصدرة، وأرباحا أضخم للشركات النفطية العالمية الكبرى.

لقد ظهرت «الأوبك» في الأدبيات الغربية المنحازة وكذلك في وسائل الإعلام الجماهيرية في الغرب على أنها وحش هائج تستخدمه الشعوب المتخلفة (!!) ضد المدنية الغربية، كما أن وسائل الإعلام تلك تربط بروح في أذهان جماهيرها بين (الأوبك) والعرب[13] في محاولة لتشويه صورة العربي والتدليل على جشعه دون ربط ذلك بالتاريخ الطويل من النهب الذي قامت به الشركات الغربية في السابق، كما أن هذه الأدبيات-وتسير على خطاها بعض الأدبيات العربية الناقلة-تتجاوز الحقيقة بربط الارتفاع في الأسعار بحرب أكتوبر 1973 العربية/الإسرائيلية. وبرغم أن هذه الحرب كانت عنصرا من عناصر رفع الأسعار فإن مسلسل رفع الأسعار-الذي قلنا في السابق إن شركات النفط العالمية الكبرى تستفيد استفادة أساسية منه-قد بدأ بالفعل قبل ذلك بثلاث سنوات، وبالتحديد عندما قامت ليبيا ردا

على تخفيض أسعار نفطها بالتهديد بتأميم بعض الشركات العاملة في أراضيها (أوكسنتدل)، فتراجعت بعده الشركة، وفي 14 سبتمبر 1970 استطاع نظام عربي لأول مرة أن يفرض زيادة الأسعار على النظام النفطي في الغرب، وبعد ذلك-ولش بدون موافقة ضمنية من بعض القوى الغربية الكبرى هذه المرة في مؤتمر كراكاس 1970 مرورا بمؤتمر مفاوضات أسعار الأوبك في طهران 1971-بدأت أسعار النفط ترتفع، إلا أن تغيرا شبه جذري قد طرأ بعد ديسمبر 1973، ووصل إلى قمته في اجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط في الجزائر مارس 1975[14] الذي أصبح نقطة انطلاق أساسية لفترة جديدة من العلاقات بين الشركات النفطية العالمية الكبرى ودولها من جهة وبين الأقطار المنتجة للنفط من جهة أخرى.

منذ ذلك الوقت وحتى نهاية السبعينات أخذت صناعة النفط الدولية تتجه باتجاه آخر، وهذه الصناعة اليوم مكوّنة من عناصر متداخلة لا تلعب فيها فقط الشركات النفطية الكبرى دورا أساسيا، بل تشاركها شركات مستقلة وشركات تابعة لحكومات منتجة أو مستهلكة، وأصبحت هذه الصناعة تشكل الاهتمام الأكبر لبلدان العالم. وقد بدأت الحكومات تأخذ على عاتقها مباشرة التدخل في الشئون النفطية، وقد أصبحت المفاوضات السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى توصيل هذه المادة من المنبع إلى المستهلك لا تقتصر على المفاوضات (التجارية) بل تتعداها لبحث المصالح المختلفة للشعوب، وبدأ العالم يشهد دور هذه السلعة الجبار في العلاقات الدولية ليس بين الشعوب المنتجة والشعوب المستهلكة في الغرب فقط بل أيضا بين الأولى وبين الشعوب المستهلكة في العالم الثالث، كما أن الأقطار الغربية (المحتاجة) إلى النفط بدأت تدرس الوسائل والسبل الكفيلة بتأمين الحصول على هذه المادة (دون معوقات) إلى درجة التهديد المباشر أو المبطن بحرمان الشعوب المنتجة من خيراتها عن طريق السيطرة ولو بالقوة على المنابع.

وفي مجال آخر استخدمت الشعوب المنتجة أو بعضها على الأقل هذه المادة الأساسية للضغط على الدول الأخرى من أجل تعديل سياساتها تجاه أقطار العالم الثالث، وقد نجح هذا الضغط جزئيا في أماكن وفشل في أماكن أخرى لأسباب ذاتية وموضوعية.

ففي فترة السنوات الخمس الحرجة بين مؤتمر الأوبك في الجزائر وبين مؤتمر الاوبك في الطائف 1980 مرت على العلاقات النفطية العالمية أحداث جسام-ليس أقلها أحداث الثورة الإيرانية وتوقف إيران شبه الكلي عن الإنتاج-وكذلك الحرب العراقية الإيرانية ثم الخلاف الذي وقع بين أعضاء (الأوبك) حول أسعار النفط أولا ثم حول كمية المنتج منه ثانيا.

لقد خيم جو (الأزمة) على العلاقات النفطية خاصة ما بين البلاد العربية والغربية، وأصبحت بعض الأقطار العربية المنتجة للنفط رهينة ذاك النفط بعد النجاحات التي تحققت في النصف الأول من السبعينات، وكان بعض ذلك من جراء الاختلافات العربية/العربية أمام معظمه فمن أن اكثر الإنتاج النفطي يأتي من البلاد العربية وخاصة منطقة الخليج، لهذا فإن تفاعلات الوضع النفطي العالمي السياسية والاقتصادية والعسكرية قد تكون بؤرتها البلاد العربية المنتجة وبلاد شبه الجزيرة العربية على وجه الخصوص.

من هنا تأتي أهمية دراسة النفط والعلاقات الدولية المحيطة به حتى نتمكن كعرب من معرفة طريقنا بوضوح لاستخدام هذه المادة الناضبة استخداما أمثل يحقق مصالحنا القومية والوطنية ونحول هذا النفط إلى تنمية حقيقية لمصالح شعوبنا.

الهوامش والمصادر

(١) أرقام الإنتاج وتقديرات الإنتاج في المستقبل تختلف جزئيا من مصدر إلى آخر ولكنها في الغالب متقاربة وليست متطابقة.
انظر

Odell, Peter K. Oil and World Power, Penguin Books l978 :

المقدمة كذلك.

د. جورج طعمة-النفط والعلاقات العربية والدولية-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الدورة الثالثة لأساسيات صناعة النفط والغاز 7 أبريل-3 أيار 1979 ص 25.

(2) على الرغم من أن معظم الأقطار الأساسية المصدرة للنفط وخلال النصف الثاني من السبعينات قد قامت بامتلاك أو (تأميم) أعمال هذه الشركات على أراضيها، إلا أن هذه الشركات مازالت تسيطر إذا لم تكن (تمتلك) النفط، حيث إن معظم هذا النفط يسوق من خلال شبكات تسويقها. من هذه المعلومات ومعلومات لاحقة في الكتاب يتبين لنا أن (تأميم النفط) هو الخطوة الأولى فقط للسيطرة على صناعة النفط، فهناك عمليات التكرير والتوزيع وتحديد كمية الإنتاج التي مازال بعضها خارج أيدي المنتجين.

(3) تقريبا كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية تبنت اسم STANDARD عندما حطمت القوانين الأمريكية إمبراطورية روكفلر الاحتكارية النفطية في داخل الولايات المتحدة، والتي كانت تحتكر هذه الصناعة من الشاطئ الشرقي إلى الشاطئ الغربي. انظر:

Carl Solberg, Oil Power, Mason /Charter Publication. 1976. N.Y

يبدو أن هناك خلطا متعمدا في الأسماء وتغيير الأسماء الشركات النفطية الكبرى، وتقصى ذلك عمل متعب، ولا يجد المتابع بدا من اللجوء إلى تاريخ تطور أسماء هذه الشركات لمعرفة أصولها.

(4) أنتوني سامبسون: الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته. ترجمة سامي هاشم ومراجعة د. أسعد مرزوق. نشره بالعربية-معهد الإنماء العربي-فرع لبنان - بيروت 1976 ص 20.

(5) المفاوضات حول الامتيازات النفطية، والامتيازات ذاتها قد عنيت بها دراسات عديدة. انظر على سبيل المثال: جورج لونزسكي - البترول والدولة في الشرق الأوسط - تعريب نجدة هاجر، إبراهيم عبد الستار-منشدات المكتب التجاري - بيروت 1961. كذلك مازن البندك-قصة النفط دار القدس - بيروت 1974- وكذلك اندريه نوشي: الصراعات البترولية في الشرق الأوسط تعريب الدكتور اسعد محفل - دار الحقيقة للطباعة والنشر-بيروت 1971.

(6) انظر انتوني سامبسون - مرجع سبق ذكره. الفصل السابع. حيث تجد دراسة نشوء وتطور هذه الشركات بكثير من التفاصيل.

(7) مصطلح (مستقلة) يطلق على الشركات الأمريكية التي ترتكز إلى مواردها الذاتية للحصول على ما يزيد عن 70٪ من نفطها.

(8) خاصة في إيران حيث وجدت العديد من الشركات المستقلة فرصتها في الدخول إلى نطاق (ش ن ع ك) عن طريق الكونسورتيوم (1954)، وكذلك في ليبيا في أوائل الخمسينات.

(9) ODELL-مصدر ذكر سابقا.

(10) د. عوني شاكر: الطاقة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-الدورة الثالثة لأساسيات صناعة النفط والغاز-7 إبريل-3 مايو 1979.

(11) Jaidah Ali M. Pricing of Oil Role of the Controlling. Power P. 5.

محاضرة مطبوعة على الآلة الكاتبة-ألقيت في ندوة الطاقة - جامعة هارفارد مايو 1977. من قبل السيد علي جيدة - سكرتير منظمة الأوبك آنذاك.

يبدو أن هناك (حوار طرشان) عموما بين أدبيات الاوبك وكتاب العالم الثالث وبين أدبيات الشركات النفطية والكتاب الغربيين من الجانب الآخر حول ضحايا الأسعار ونفط الاتحاد السوفييتي والعلاقة بين الشركات، وهذا جزء من الصراع الذي لم يحل حتى الآن، والدليل أن الجمهور الغربي مازال يعبأ بمجموعة من الأفكار (الجامدة) حول هذه الموضوعات.

(12) من المؤسف حقا أن وسائل الإعلام في الوطن العربي تقع في هذا الخطأ عن حسن أو سوء نية في ترديد مقولات من هذا النوع دون تمحيصها، وعند تعرضنا لموضوع النفط في الاتحاد السوفييتي سوف نرى العلاقات القائمة بين نفط الاتحاد السوفييتي وأوروبا الغربية. على سبيل المثال من وسائل الإعلام العربي انظر: مجلة المستقبل الصادرة في باريس عدد 1 سبتمبر 1979.

(13) على سبيل المثال انظر الفصل الثامن-المعنون: منظمة الأوبك-في كتاب انتوني سامبسون-مرجع ذكر سابقا. ص 229 وما بعدها.

(14) أوردت مصادر متعددة قصة نشوء منظمة الأوبك، ودور بعض أقطار أوروبا اللاتينية كمحرك أساسي، وتجاوب الأقطار العربية، وهي الدول التي شكلت في البداية غالبية الأعضاء في هذه المنظمة إلا أن جهود الأقطار والأشخاص وذكر دورها بشكل مفصل واردة في كتاب مازن البندك: قصة النفط - من منشورات دار القدس - بيروت 1974. أعلنت المنظمة في بغداد من الدول الآتية: العراق - السعودية - الكويت - إيران - وفنزويلا في 10 سبتمبر 1960. ص 179.

2 الولايات المتحدة والنفط؟ القوة والقدرة والحاجة

ترتبط صناعة النفط بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما ترتبط أية صناعة أخرى بدولة معينة في القرن العشرين، وصورة (رجل النفط الأمريكي) غدت ظاهرة قومية في حياة الأمريكيين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث بدأت الشركات الباحثة عن النفط تسجل النجاحات التجارية المنقطعة النظير أو الفشل إلى حد الإفلاس، كما أصبحت قضية النفط في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تشكل موضوعا ساخنا و يوميا في الحياة الأمريكية نتيجة لقيام الاحتكارات الكبرى بين الشركات العاملة في هذا القطاع وبسبب محاولات المستقلين وكذلك الإدارات الحكومية المتعاقبة، لكسر هذه الاحتكارات، إلا أن هذا الصراع تمخض في النهاية عن (حل وسط) هو قيام مجموعة من الشركات النفطية الكبيرة التي تبدو في الظاهر أنها مستقلة عن بعضها، أما الحقيقة فإن سياساتها تخطط باتفاق مشترك سواء أكان ذلك في داخل الولايات المتحدة أو بين (ذريتها) التي انتشرت في العالم

لاحقا[1]، وحتى الشركتان العالميتان خارج الشركات الأمريكية وهما (شل) (الهولندية/ البريطانية) وشركة (النفط البريطانية) والتي كانت تاريخيا الشركة الانجلو إيرانية، أصبح للشركات الأمريكية نفوذ قوي فيهما، خاصة (شل)، لذا فإن الكثير من المواطنين الأمريكيين ينظرون إلى صناعة النفط على أنها (إبداع أمريكي)[2] فالناحية التنظيمية وكذلك التكنولوجية وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة تعتمد على ما ينتج-38-في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنظر الولايات المتحدة إلى أعمال هذه الشركات في العالم على أنها استعداد لوضع الخبرات الأمريكية في هذا القطاع في خدمة أقطار العالم (!!) من خلال توظيف الاستثمارات الضخمة لهذه الشركات في خدمة الشعوب التي ترغب في الاستفادة من هذه الخدمات، هذه المقولة الست بلا مؤيدين حتى في بعض أقطار العالم النامي، حيث يدعي البعض أن (الخبرة النفطية) تكاد تنعدم في كثير من الأقطار المنتجة للنفط، لذا لم يكن بالمستطاع إنتاج هذه المادة دون تلك المساعدة، أما وجهة النظر الأخرى فترى أن هذا (الاستعداد) الأمريكي هو استعمار جديد وإمبريالية أمريكية، والحجج التي تعتمدها وجهة النظر هذه-وهي تنتشر بسرعة في العالم النامي المنتج للنفط-إن الخبرة النفطية لم تنقل إلى الشعوب الأخرى طواعية من خلال تلك الشركات، برغم مرور عقود طويلة على أعمال تلك الشركات في البلدان المنتجة، كما أن الأرباح التي حققتها من هذه الاحتكارات وخلال عقود طويلة لم يحققها أي احتكار من نوعه في العالم على الإطلاق[3]، كذلك فإن هذه الشركات لم تهتم بالتنمية المحلية في غير القطاع النفطي، وهي فوق ذلك شركات أمريكية ترى الحكومة الأمريكية أن من واجبها هي ذاتها-أو بالاشتراك مع حليفاتها في الغرب-التدخل لوقف أي تهديد لهذه الشركات من قبل الشعوب المضيفة. والموقف الأخير يؤكد (الإمبريالية الاقتصادية) من خلال المصالح النفطية الأمريكية في العالم، ولقد تكرر وقوف حكومة الولايات المتحدة بجانب هذه الشركات مرات عديدة خلال العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية، وتغيرت خلالها نظم وحكومات، وقسمت دول باتجاه مصالح هذه الشركات، وقد ظهرت هذه المعلومات في البداية على شكل (إشاعات)، ثم (بعض الحقائق)، ولكنها تفجرت في السبعينات عندما ضربت أزمة الطاقة الولايات المتحدة، ومن خلال جلسات

الاستماع الطويلة التي عقدتها لجنة متفرعة من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي[4] التي بدأت تحقق في أحوال الشركات المتعددة الجنسية وتأثيرها في السياسة الخارجية في سنوات 1972-1973، حيث بدأت الأمور تتضح بشكل واف، وحيث لاحظ رئيس اللجنة الفرعية المشار إليها العلاقة الوطيدة بين شركات النفط الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة عندما قال:

نحن الأمريكيين ينبني لنا أن نكشف الأثر الذي أرشد الولايات المتحدة إلى الاعتماد على المشيخات العربية للحصول على قدر كبير إلى ذلك الحد من بترولها.. لماذا أيدت حكوماتنا وشجعت اتجاه شركات البترول الضخمة التي يملكها أمريكيون لنقل نشاطها إلى الشرق الأوسط في الدرجة الأولى؟.. لابد لنا من إعادة بحث المقدمة المنطقية التي آمنا بها وقتاً طويلاً والتي تقول: إن ما يفيد شركات البترول يفيد الولايات المتحدة..[5]

والموقف الرسمي للولايات المتحدة تجاه مصالح هذه الشركات يمكن التعرف عليه من خلال الوثائق الكثيرة التي ظهرت منذ نهاية الستينات، والتي تربط بشكل مباشر أو غير مباشر موقف حكومة الولايات المتحدة بهذه الشركات، و يظهر ذلك بوضوح من خلال الصف الذي أعطاه مدير مكتب الطاقة السابق في وزارة الخارجية الأمريكية حيث قال في سنة 1968:

«إن حكومة الولايات المتحدة ليس لديها أية سلطة على أعمال الشركات النفطية الأمريكية في الخارج، إن اهتمامها بهذه الشركات يأتي من جانب آخر...

إن شركاتنا العاملة في الخارج لها علاقات قوية مع الحكومة المضيفة، وفي الأقطار المنتجة للنفط، فان علاقة هذه الشركات بالحكومات المحلية هي علاقة شركاء حيث توفر الشركة رأس المال وتأخذ على عاتقها المخاطر بالتنقيب وإنتاج النفط وتطوير الأعمال المتعلقة به، وفي مقابل ذلك تحصل على حقوق وامتيازات (!!).. أما في الأقطار المستهلكة فتقوم هذه الشركات بخدمات التكرير والتوزيع للمنتجات النفطية، وتحصل في مقابل ذلك على أرباح من هذه العمليات توازي المخاطرة بالمبالغ المستثمرة في هذه الأعمال.. وفي المقابل فان الحكومات المضيفة تحصل إما على نسبة من الأرباح المتفق

عليها، وإما على إتاوات عن طريق فرض ضرائب نتيجة السماح لهذه الشركات بالعمل في أراضيها ... والحكومة الأمريكية تهتم بشدة بأن تستمر هذه الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الخارج في أعمالها من خلال إطار متفق عليه بينها وبين الحكومات المضيفة كي تخدم الجمهور أينما كان وتحصل على دخل مجز يوازي رأس المال والخبرة المستثمرة.»[6]

ويبدو أن هذا التوجه في هذا التصريح غير المباشر في نهاية الستينات قد أكدته بجلاء التصريحات المباشرة والتهديد بالتدخل الأمريكي في بداية السبعينات في مناطق النفط، متى ما تعرضت تلك المناطق للخطر، فتصريحات جمس شليزنجر وزير الدفاع في حكومة نيكسون في بداية السبعينات وما تلاها من تصريحات براون وزير الدفاع في حكومة جيمي كارتر ثم تصريحات كاسبر واينبرغر وزير الدفاع في حكومة ريغان، كلها تشير بوضوح إلى هذه العلاقة الوطيدة بين الشركات الأمريكية النفطية وصالح الولايات المتحدة.

لقد كان قسم كبير من تنظيم صناعة النفط العالمية ومنذ زمن طويل-منذ العشرينات من هذا القرن وفي بعض الأقطار ابعد من ذلك بكثير-كانت ولا تزال جزءا من مصالح الولايات المتحدة في-الخارج، التي تنتشر في أركان العالم الأربعة-عدا دول المنظومة الاشتراكية-وبالتالي فان قنوات الاتصال بين هذه الشركات والإدارات السياسية المتعاقبة للولايات المتحدة مفتوحة لتبادل المعلومات وتحقيق المصالح المشتركة.

إن المصالح النفطية الأمريكية كانت دائما موضع حماية من القواعد والأحلاف العسكرية التي أنشأتها أمريكا حول العالم، وقد كان الهدف الاستراتيجي الرئيسي (لمبدأ ترومان)-هكذا يقول دارسو السياسة الخارجية للولايات المتحدة-هو:

«إحاطة مستودعات بترول الشرق الأوسط بسياج يمكن الاعتماد عليه من القوة المسلحة الأمريكية»[7]

وبتزايد احتياج الولايات المتحدة للنفط من المصادر الخارجية للاستهلاك الداخلي يتعاظم الاهتمام بالنفط، ليس كسلعة رابحة ورائجة بل كسلعة حيوية واستراتيجية لبقاء الولايات المتحدة نفسها، فمن الناحية التجارية البحتة وحتى بعد فترة 1974 عندما قامت العديد من الأقطار الرئيسية

المصدرة للنفط بتأميم صناعة النفط المحلية قدر ما استثمرته شركات النفط الأمريكية في الخارج بأكثر من 000 ,5 مليون جنيه إسترليني، وهذا المبلغ يوازي ثلث الاستثمارات الأمريكية في الخارج، أما نفط الشرق الأوسط (العربي والإيراني) فهو مزرعة الاستثمار الأمريكي، فقد قدر أن ما نسبته فقط 3٪ من مجموع الاستثمارات الأمريكية في الخارج يستثمر في نفط الشرق الأوسط، غير أن الأرباح المستعادة من هذا الاستثمار تبلغ نصف أرباح صفة الاستثمارات الأمريكية في الخارج[8]، وتعترف الدوائر النفطية الأمريكية بأن الأرباح من عملياتها النفطية في البلاد العربية تصل إلى 63٪ سنويا بالنسبة لرأس المال المستثمر، وكما أشار مدير إدارة الطاقة السابق في الخارجية الأمريكية فإن:

«أي خسارة متوقعة لجزء من هذه الاستثمارات ستكون موضوعا خطيرا بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية.. وهو أمر غير عادل لأصحاب هذه الشركات».[9]

الخسارة القومية هنا من وجهة النظر الأمريكية تعني خسارة ما تساهم به هذه الشركات لصالح توازن ميزان المدفوعات الأمريكية، ففي سنة 1973 على سبيل المثال، وهي سنة فاصلة في صناعة النفط العالمية، قدر ما أرسل إلى الولايات المتحدة من أموال نتيجة صناعة النفط العالمية في الخارج بما يزيد عن (2500) مليون دولار. أي بزيادة حوالي 500 مليون دولار على مجموع قيمة ما استوردته الولايات المتحدة من النفط الخارجي في ذلك العام، بما في ذلك ما تدفق من مال من الولايات المتحدة لاستمرار تمويل وتطوير صناعة النفط في الخارج. إن أهمية هذه الأموال الضخمة المتولدة من صناعة النفط التي تفوق ما يصرف على شراء النفط الخارجي وكذلك تمويله تعني الكثير لدولة تعاني من مشكلات اقتصادية متكررة في السنوات الأخيرة، ومن عدم توازن ميزان المدفوعات نتيجة التزاماتها العسكرية في الخارج، ولقد زاد اعتماد الولايات المتحدة على الاستثمارات النفطية الخارجية بعد ذلك العام (1973) نتيجة لزيادة أسعار النفط.

كل ذلك كما أسلفنا يظهر أهمية النفط من الناحية التجارية، ولكن هناك اهتمامات وقضايا اكبر وأهم تفوق الاهتمامات التجارية المحدودة وتجعل من موضوع استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة، أو لحلفائها في

الغرب والشرق قضية استراتيجية تفوق حسابات الربح والخسارة بمعناها التجاري، وتشهد بذلك تصريحات رئيس الولايات المتحدة جيرالد فورد- الذي تولى الحكم بعد سقوط ريتشارد نيكسون-وتهديداته الواضحة للأقطار المنتجة للنفط، وكذلك وزير خارجية هنري كيسنجر الذي كرر في إحدى خطبه في الأمم المتحدة في سبتمبر 1974 المقولات الأمريكية تجاه أهمية النفط، وكان من أهم النقاط التي ذكرها:

«إن العالم لا يمكن أن يتحمل استمرار ارتفاع أسعار النفط، بل لا يمكن أن يتحمل حتى مستوى الأسعار الحالي (1974)، وعلى عكس الارتفاع في أسعار المواد الغذائية، فارتفاع سعر النفط ليس نتيجة عوامل اقتصادية ناجمة من النقص الفعلي في القدرة الإنتاجية وحرية العرض والطلب؟ وإنما هو ناجم بالأحرى عن القرارات التي اتخذت عمدا والتي تستهدف الحد من إنتاج النفط والحفاظ على مستوى مصطنع من الأسعار».[10]

أما رئيس مكتب الطاقة الفدرالي (جون سوهيل) فقد كان لديه هذا التحذير ليقوله في جلسة سرية للجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي في سبتمبر 1978:

«.. إن السياسة النفطية لدول الاوبك تهدد البناء القومي الأمريكي، وإنه لابد من تعديل قواعد اللعبة.. إذ أن القواعد الحالية تعطي الدول النفطية سلطة تتجاوز مسئوليتها والقوة التي تملكها.»[11]

و يعني ذلك ببساطة شديدة أن الولايات المتحدة تستخدم سياستها الخارجية وكل الضغط الدبلوماسي الذي تملكه وغيره لتعديل (قواعد اللعبة) كي تتحول الأمور إلى خدمة مصالحها. ولقد قامت الولايات المتحدة ومازالت تقوم بدور فعال لمتابعة مصالح شركات النفط العالمية (التي هي في النهاية أمريكية) وتدخلت ومازالت تتدخل في قواعد اللعبة، بحيث تحصل على ما يمكن أن تحصل عليه في وقت الجزر لدى الأقطار المنتجة، وتتراجع في الوقت المناسب إذا كان هناك مد شعبي أو وطني مضاد لهذه المصالح في هذا القطر أو ذاك.

ممكن التعرف على عينات من هذه السياسات عند النظر إلى تاريخ العلاقات النفطية في بعض الأقطار المنتجة.

فلنتأمل مثلا علاقة الولايات المتحدة بفنزويلا-أحد الأقطار الأساسية

المؤسسة للأوبك[12]، والذي ينظر معظم الأقطار المصدرة للنفط إلى صراعه مع احتكارات النفط الأمريكية في أمريكا اللاتينية على انه مثال كلاسيكي يظهر صراع القوة بين التدخل الخارجي والرفض الشعبي المتوالي:

في خلال الخمس والعشرين سنة السابقة لعام 1974 كانت فنزويلا هي المصدر الخارجي الرئيسي لتزويد الولايات المتحدة بالنفط منه أن بدأ الاستيراد الخارجي سنة 1948 وحتى سنة 1974 عندما أصبح إنتاج النفط الخام الفنزويلي غير قادر على الوفاء بطلبات الولايات المتحدة المتزايدة من النفط من جهة، ومن جهة أخرى عندما أخذ النفط المستورد من الشرق الأوسط خاصة النفط الليبي والنيجيري يزاحم النفط الفنرويلي في السوق الأمريكية منذ الستينات.

في تلك الفترة الطويلة كان تطور صناعة النفط الفنزويلي معتمداً أساساً على سوق الولايات المتحدة اكثر من أية سوق أخرى، لذا فقد كان رأس المال الأمريكي النفطي يستثمر في فنزويلا اكثر من أية بلاد أخرى خاصة فيما بين سنتي 1945-1957، كما أن تدخل شركاته النفط العاملة في الأراضي الفنزويلية في الشئون الداخلية لفنزويلا وعلاقة تلك الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية شكلت حالة واضحة المعالم للدراسة كما سنرى في الفصل الخامس من الكتاب، وهي مظهر واضح من مظاهر التدخل الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية في شؤون البلدان المنتجة للمواد الخام. لقد كانت نتائج استثمارات هذه الشركات هي الدافع الرئيسي لنمو الحركة الوطنية، ولقد استطاع المد الشعبي الفنزويلى أن يصل إلى الحكم في سنة 1945، وعن طريق تحالف مع العسكريين أولا ثم من خلال أول انتخابات جرت في تاريخ فنزويلا-المليء بالدكتاتورية العسكرية-استطاع الشعب أن يوصل إلى الحكم حكومة وطنية بقيادة (حزب العمل الديمقراطي). وكانت القضية الوطنية الأولى المطروحة على الساحة السياسية الفنزويلية هي تحرير الثروة النفطية الفنزويلية من الاحتكارات الأمريكية، وقد سارعت الحكومة الجديدة بإصدار مراسيم تقضي بفرض ضريبة جديدة على تصدير النفط المستخرج يؤدي تطبيقها إلى اقتسام أرباح النفط مناصفة بين الحكومة والشركات، وفي نوفمبر 1948 أصدر التشريع رسميا بعد أن وافق عليه مجلس النواب[13]، إلا أن الشركات النفطية الأمريكية العاملة في فنزويلا

لم ترق لها بالطبع هذه السياسات، وسرعان ما ساعدت على الإطاحة بهذه الحكومة الديمقراطية وتسهيل وصول حكم عسكري دكتاتوري جديد بنى علاقة عضوية مع تلك الشركات وسهل لها استنزاف الثروة الوطنية الفنزويلية.

ولم تقم هذه الحكومة العسكرية بتغيير جذري في طبيعة الاتفاقات والامتيازات التي كانت تعمل في ظلها شركات النفط، رغم سريان قانون المناصفة بل اتجهت فوق ذلك في وسط الخمسينات إلى إعطاء امتيازات لشركات أجنبية للبحث عن النفط في مساحات جديدة في فنزويلا وبنفس الشروط التي كانت تعمل في ظلها الشركات القائمة.

لكن في هذا الوقت نفسه كان الشعور الشعبي ضد شركات النفط والوضع السياسي القائم والمرتبط بها دافعا للمطالبة بتأميم صناعة النفط الفنزويلية بالكامل، واستطاعت هذه المعارضة بقيادة حزب العمل الديمقراطي الفنزويلي وبعض القوي الشعبية الوصول إلى الحكم من جديد في بداية سنة 1958 بعد القيام بثورة شعبية تستند إلى تأييد عدد كبير من الضباط الشباب في الجيش[14]، وسرعان ما خرجت القضية الوطنية الأولى- صناعة النفط-من جديد إلى المسرح السياسي لتبقى فيه مدة طويلة.

ولكن الشركات الأمريكية-كما حدث في فترة حكم حزب العمل الديمقراطي الفنزويلي القصيرة بين سنتي 1945-1948 نظرت إلى وصول الحزب إلى السلطة من جديد كتهديد خطير لمصالحها، وبدأت تبحث في تأييد أية محاولة للإطاحة بالحكم بالقوة. وكما هي العادة في مثل هذه الحالات، وكما يقول أحد الخبراء في شئون أمريكا اللاتينية النفطية،[15] فإن هذه الشركات توقعت أن تساندها حكومة الولايات المتحدة على أساس حماية الاستثمارات النفطية الأمريكية في الخارج، وكذلك تأمين تدفق النفط للولايات المتحدة، إلا أن حكومة الولايات المتحدة في ذلك الوقت اختارت مساراً آخر لتحقيق سياستها، فقد أوضحت لحكومة فنزويلا الجديدة أنها تعتبر تأميم النفط الفنزويلي تهديداً خطيرا لمصالحها، كما أوعزت للشركات النفطية أن تصل إلى «حالة تعايش» مع الحكومة الجديدة. لقد كان دافع هذا الموقف هو تغير الظروف عما كانت عليه خلال عشر سنوات مضت، فقد أصبح للولايات المتحدة مصادر جديدة للنفط من الشرق

الأوسط، وكذلك فإن الوضع السياسي في فنزويلا لم يكن يسمح بانقلاب دكتاتوري جديد، حيث كانت الولايات المتحدة تواجه مشكلة كوبا التي كانت الشغل الشاغل للولايات المتحدة وقتها، ومن جهة أخرى فإن الحكومة الفنزويلية الجديدة لم ترغب في دفع الصراع إلى حالة التصادم باتخاذ خطوات جذرية مثل التأميم الكامل. وتوصلت الحكومة الفنزويلية مع الشركات العاملة في أراضيها إلى «علاقة عمل» مقبولة بين الطرفين، وعلى أساسها امتنعت الشركات من التدخل في الشئون الداخلية لفنزويلا واستطاعت الحكومة أن تمول برنامجها الإصلاحي الاقتصادي الاجتماعي، وفي الوقت نفسه احتفظت الشركات بممتلكاتها الضخمة واستمرت في تحقيق الأرباح من عملياتها في فنزويلا. وقد استمرت العلاقة الجديدة مدة عشرين عاماً تقريبا حتى بداية السبعينات، وحينئذ نظرت حكومة الولايات المتحدة إلى هذا الوفاق كمفتاح للاستقرار السياسي في منطقة الكاريبي. ولقد اتسمت تلك الفترة (أواخر الخمسينات) بقرار سياسي أمريكي رئيسي يخص بالسياسة النفطية الأمريكية، ففي عام 1959 وضعت الولايات المتحدة سقفا أعلى لاستيراد النفط من الخارج، وذلك من أجل عدم الاعتماد كثيراً على النفط المستورد وتشجيع صناعة النفط الداخلية، وهي السياسة التي كانت الولايات المتحدة تعود إليها مكرراً في ربع القرن الماضي عندما تشعر باشتداد أزمة النفط والطاقة.

إن السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه أقطار النفط بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن قاصرة على نصف الكرة الغربي، بل يمكن ملاحظتها في مناطق أخرى حيث تختلط مصالح شركات النفط الأمريكية مع مصالح حكومة الولايات المتحدة وسياساتها الاستراتيجية؛ ففي الشرق الأوسط حيث بدأت أهمية المنطقة تزداد كمنتجة للنفط الخام منذ الخمسينات ومن خلال شركات نفط أمريكية لم يكن من الصعب فهم محاولات الولايات المتحدة المتكررة للهيمنة السياسية على المنطقة، وكانت المحاولات الأولى من خلال العلاقة النفطية الأمريكية مع المملكة العربية السعودية، حيث كانت الاستثمارات أمريكية خالصة هناك. وعندما احتاجت حكومة السعودية إلى مبالغ من المال في بداية الأربعينات لمساعدتها اقتصاديا طلبت من الشركات النفطية الأمريكية أن تقرضها هذا المال كمدفوعات

على حساباتها النفطية اللاحقة، ولم ترغب هذه الشركات أن تدفع من مالها الخاص، فطلبت من حكومة الولايات المتحدة أن تدفع المبالغ المطلوبة كجزء من برنامجها للقروض الخارجية، وحتى تقوم حكومة الولايات المتحدة بذلك كان يجب في البداية إعلان «إن الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة حيوية للولايات المتحدة»، وهكذا كان، حيث أعلن الرئيس فرانكلين رزفلت في فبراير 1943 إن الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة[16]. وبعد الحرب العالمية الثانية وفي غمرة الحرب الباردة التي تلتها حاولت الولايات المتحدة الضغط لبناء إطار للدفاع الجماعي ضد الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط ظاهره الدفاع العقائدي وباطنه الدفاع عن المصالح الاقتصادية.

لذلك فقد عملت جاهدة لخلق حلف بغداد-الذي تغير اسمه بعد ثورة العراق وخروجها منه إلى حلف المعاهدة المركزية الذي كان الهدف الرئيسي منه هو حماية مناطق النفط المسيطر عليها من المصالح النفطية الأمريكية ضد التدخلات الخارجية (!!) ولقد تشكل هذا الحلف سنة 1955، وبعد خروج العراق سنة 1958 استمرت عضويته مشكلة في المنطقة من إيران وباكستان وتركيا حتى الثورة الإيرانية في فبراير 1979 عندما أعلنت إيران انسحابها من هذا الحلف، وتبعتها باكستان بعد ذلك بأشهر قليلة.

خلال مدة ربع القرن التي مرت على وجود الحلف استطاعت الولايات المتحدة بشكل أو بآخر أن تتحرك بشكل أفضل في المنطقة النفطية الحيوية. ومن الملاحظ أن الأقطار العربية-عدا العراق لفترة قصيرة-قد رفضت الدخول في هذا الحلف نتيجة للوعي القومي والصراع مع الاستعمار، إلا أن ذلك لم يمنع الحلف من تطويق المنطقة النفطية، ولقد كانت الحركة القومية النشيطة في هذه الفترة تطرح أن الحلف هو وسيلة لصد عدو «مفترض»، هو الاتحاد السوفييتي، بينما العدو الحقيقي هو الاستعمار الغربي والصهيوني. إلا أن الولايات المتحدة طوال هذه الفترة قد احتفظت بقوة ردع مباشرة في بعض مناطق الجزيرة العربية، أو غير مباشرة من خلال تواجد القواعد العسكرية البريطانية في عدن أولا ثم في الخليج لاحقاً.

وبعد الانسحاب البريطاني العسكري الرسمي من الخليج سنة 1972

احتفظت الولايات المتحدة بقوات ومراكز تمويل في مناطق عديدة حول الإقليم النفطي، ومثال ذلك تجهيز قاعدة (ديوجو جارسيا) (Diego Garcia) في المحيط الهندي لجعلها قاعدة وثوب أمريكية إلى مناطق النفط في الشرق الأوسط.

ولقد جربت الولايات المتحدة كذلك التدخل بالقوة العسكرية المباشرة عندما تبدو مصالحها مهددة كما حدث في الإنزال الأمريكي سنة 1956 في لبنان والإنزال البريطاني الحليف في نفس الفترة في الأردن، عندما اعتقد الغرب أن هناك تهديداً لخطوط النفط المارة في هذه الأقطار، وما مناورات (النجم المضيء) في سنة 1980 وكذلك في سنة 1981 إلا امتداد لاحتمالات التدخل في المستقبل.

إن سياسة الولايات المتحدة النفطية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية هي تصعيد لسياستها فيما بين الحربين، حيث استطاع الضغط الأمريكي أن يجبر القوى الكبرى التقليدية في المنطقة، وهي بريطانيا وفرنسا، على التخلي عن بعض امتيازاتها النفطية لصالح الشركات الأمريكية[17]. ومن هنا كسبت المصالح الأمريكية كل امتياز السعودية والبحرين ونصف امتياز الكويت وجزءا من الامتيازات في مناطق أخرى، وسرعان ما استفادت أيضا من الأزمة النفطية في إيران في بداية الخمسينات وكسبت جزءا من الامتياز هناك بعد الإطاحة بحكومة مصدق، وقيام اتحاد الشركات النفطية (الكونسورتيوم)[18].

لقد كان دور الولايات المتحدة في الأزمة الإيرانية في الخمسينات دورا مشهودا في التدخل المباشر للحصول على امتيازات نفطية جديدة، وإرغام شعب بأكمله على قبول الأمر الواقع، كما تنظر إليه الولايات المتحدة. لقد وصل محمد مصدق إلى الحكم في إيران نتيجة انتخابه من «المجلس» مجلس النواب الإيراني، كما صوت هذا المجلس لصالح تأميم حقوق النفط المملوكة لشركة النفط «البريطانية»، و بدأ ما سمي لاحقاً بالأزمة الإيرانية التي تشابه إلى حد ما المطالب الوطنية الفنزويلية تجاه شركات النفط، وبدأت ردود الفعل من شركات النفط التي اتخذت طابعا سريا وعلنيا للإطاحة بحكومة مصدق، ولقد أصبح ثابتا تاريخيا دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الحوادث المؤدية إلى حدوث الانقلاب ضد حكومة

مصدق، ولقد خرجت الولايات المتحدة من تلك (المغامرة) رابحة بدخول شركات نفط أمريكية في اتحاد الشركات النفطية التي آلت إليها أعمال شركة النفط الانجلو إيرانية، ولكن شركات النفط اكتسبت قناعة أخرى مهمة كما يصفها «سامبسون» :

«إذ بدا التنسيق في السياسة الانجلو/أمريكية النفطية أمرا ملحا، لأن الخبرة المكتسبة في إيران جعلت الحكومة (الأمريكية) أكثر إدراكا لقابلية وقوع كل حقول النفط في الشرق الأوسط في يد الأعداء»[19]

ولقد نجحت الاحتكارات النفطية من جديد في فرض واقع استمر ربع قرن آخر من الاستغلال الخارجي والاضطهاد الداخلي لشعوب العالم الثالث المنتجة للنفط، على أن نجاح الولايات المتحدة في تصعيد وتوسيع مصالحها النفطية في الشرق الأوسط تحت مظلة أبعاد الاتحاد السوفييتي عن طريق الأحلاف الدفاعية العسكرية، أو عن طريق منع وقوع تغيرات جذرية في داخل الأقطار النفطية وهيمنتها على هذه الأقطار بطرق متعددة لمنع أي عارضة للامتيازات الأمريكية، هذا النجاح لم يمر دون مواجهة صعوبات وتراجعات في المنطقة، وهي التراجعات التي جاهدت الولايات المتحدة من جانبها لتخفيف وطأتها والتقليل من سرعتها أو وقفها إن استطاعت عن طريق إعطاء بعض التنازلات الظاهرية أو التراجع التكتيكي حيث تتبنى مبدأ (البراجماتية) في التعامل مع الأقطار المنتجة.

ولقد تعلمت شركات النفط-كما يقول أحد التقارير[20]- بالطرق الصعبة، الدرس الذي يتحتم عليها أن تتبعه بأن تكون «مرنة» في وجه المطالبات الوطنية. و يعدد التقرير المشار إليه الأسباب المختلفة التي أوجدت هذه الصعوبات أمام الشركات على أنها؛

1- الزيادة في التعليم-الحضرية-وسائل الاتصال-المشاركة السياسية والوعي العام لدى مجتمعات العالم الثالث المنتجة للنفط.

2- وجود مؤسسات جديدة وتطور قوى جديد للأسباب السابق ذكرها.

3- زيادة الإنتاج النفطي والرخاء الاقتصادي والتجارة والحصول على عملات أجنبية (جلبت التكنولوجيا وطورت القدرات المحلية).

هذه العناصر مجتمعة أو متفرقة جعلت استمرار استغلال هذه الشركات النفطية للثروة الوطنية في العالم الثالث عملية صعبة، ولذا فلابد للشركات

النفطية أن تطور علاقتها مع هذه الشعوب، ولا شك أن الاطلاع على تجارب الشعوب الأخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا (فنزويلا وإيران) قد أفاد الأقطار العربية المصدرة للنفط، كما أن الصراع مع العدو القومي (إسرائيل) قد لعب دورا أساسيا في إسقاط ظل من الشك الكثيف على دور الولايات المتحدة في المنطقة. فمساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا قد أثارت وما تزال تثير ردود فعل سلبية لدى الأقطار العربية المنتجة للنفط، إلا أن حجم هذا التورط الأمريكي لم يقابله رد فعل من الأقطار العربية المنتجة للنفط بنفس الحجم والمقدار. ولقد كان تقدير الولايات المتحدة لرد الفعل العربي بعد حرب 1967على سبيل المثال أكبر مما حدث بالفعل، حيث كان من المتوقع أن يجري الاستيلاء على الممتلكات النفطية في المنطقة العربية بشكل واسع. إلا أن الحكومات العربية في ذلك الوقت أقنعت نفسها-ومن أجل امتصاص الشعور الشعبي-بوقف الإمدادات النفطية للولايات المتحدة والدول التي أيدت ودعمت إسرائيل، ذلك القرار الذي تبين لاحقا انه لم يكن ذا معنى إلا لأيام معدودة للمستهلكين الرئيسيين ولأسابيع قليلة لاحقة بالنسبة للباقي، كما أظهرت وسائل الإعلام العربية وقتها (أهمية) بيع النفط للحصول على مال لدعم الأقطار العربية (المتضررة)، وقد كان الرأي لدى البعض في ذلك الوقت يتجه إلى ترجيح ضخ النفط للحصول على مال من أجل دعم الموقف العربي، وهي المقولة التي أخفت الفرق بين موقف الاستثمارات الأمريكية في ضرورة ضخ النفط وبين (بيع النفط) للحصول على مال. وفي الوقت نفسه فان شركات النفط الأمريكية العاملة في خارج الأقطار العربية استمرت في مد المناطق المقاطعة بالنفط ومشتقاته حيث أن شبكة السيطرة النفطية الأمريكية في التكرير والتسويق متداخلة، كما أخذت إيران الشاه على عاتقها من جهة أخرى تمويل الولايات المتحدة بالنفط الذي تحتاج إليه.

وتكررت نفس العملية تقريبا أثناء الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973، على الرغم من أن الولايات المتحدة قد زاد اعتمادها على النفط المنتج من الأقطار العربية في بداية السبعينات. ونظرا إلى التناقض الحاد بين قلة العرض وتزايد الطلب، كان تأثير المقاطعة المؤقتة اكثر عمقا من سابقتها سنة 1967. كما أن هذه الفترة (أوائل السبعينات) تميزت بوجود

أنظمة عربية اكثر وعياً من التي سبقتها في الستينات، إلا أنه حتى المقاطعة لم تنجح فسرعان ما أضعفتها الشركات النفطية العاملة خارج الأقطار العربية عندما قامت بتحويل شحنات النفط المنتجة من خارج الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة في مقابل تصدير نفط اكثر من الأقطار العربية إلى البلدان غير المقاطعة.

ولقد جرت الأدبيات المهتمة بهذا الموضوع على الربط أن الحرب العربية-الإسرائيلية في أكتوبر سنة 1973 و بين «الأزمة النفطية» وما تلاها من ارتفاع أسعار النفط، وإذا كان لذلك ما يبرره من وجهة النظر الغربية التي تضخم الموضوع لصالح الصهيونية العالمية، فان بعض الكتابات العربية التي جرت على نفس المسار لسبب أو لآخر لا عذر لها على الإطلاق، إلا انه من الضروري الرجوع إلى الحقائق الموضوعية في هذا الصدد، وهي أن الإنتاج النفطي العالمي (خارج الاتحاد السوفييتي) قد بدأ في العجز عن تلبية احتياج الطلب العالمي بما في ذلك الولايات المتحدة التي بدأت تستورد كميات اكبر منه، كما أن موقف بعض الأقطار المنتجة من الشركات-كالموقف الليبي سنة 1970 (وسيجرى تفصيله لاحقا)-تكمن فيه بذور الصراع بين المنتج في العالم الثالث والمستهلك في العالم المتقدم، ولقد صدرت ابتداء من سنة 1970 التحذيرات في الغرب من نقص النفط. ففي يوليو 1972 عقدت ندوة في روما-ظهرت مناقشاتها لاحقا في كتاب-وضمت تلك الندوة مجموعة من الاختصاصيين في الغرب، وقد وضعت تلك الندوة مجموعة من علامات الاستفهام حول قضيتين، الأولى أسعار النفط في السبعينات، والثانية العلاقات الغربية السياسية مع العرب والإيرانيين في الخليج.[21] ونشرت مجلة الشئون الخارجية الأمريكية واسعة النفوذ مقالا حول الموضوع في أبريل-نيسان 1973 حذر فيه كاتبه من «إن استهلاك العالم من النفط في السنوات الاثنتي عشرة القادمة يتوقع أن يكون أضخم من مجمل الإنتاج العالمي للنفط طوال التاريخ حتى سنة 1973[22] هذا التوقع في زيادة الاستهلاك المطلقة، وزيادة الاستهلاك الحقيقية، هو الذي جعل أسعار النفط-التي هي سياسية أساسا[23]- تتجه إلى الارتفاع. وقد ساعدت ظروف حرب أكتوبر سنة 1973 جزئيا في الأحداث، ولكن تبقى-الحقيقة الرئيسية التي يهمنا تأكيدها هنا، وهي اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد

من الخارج في بداية السبعينات، والذي فاق كل اعتماد لها عليه في أي فترة زمنية ماضية، إذ لم يعد إنتاج النفط في داخل الولايات المتحدة يرتفع، وللمرة الأولى-كما تبين لاحقا من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الخاصة في مجلس الشيوخ الأمريكي-فان التفاؤل بأن النفط سوف يتوفر في أماكن أخرى في الولايات المتحدة أصبح لا أساس له من الصحة.. في ذلك الحين (1970) كان 28٪ من النفط المستخدم في الولايات المتحدة يجري استيراده من الخارج، وأخذت الولايات المتحدة تراجع سياستها القائمة في السابق على تحديد سقف أعلى (كوتا) للنفط المستورد، وجرى تحت إدارة نيكسون تخفيف القيود على (كوتا) الاستيراد، وأخذت واردات النفط من الشرق الأوسط خاصة تتصاعد. في هذا الجو كان الاتجاه إلى «استنزاف النفط» يزداد لصالح الدول الصناعية الغربية والولايات المتحدة. و يرسم انتوني سامبسون هذه الصورة بقوله:

«..وكان صيف عام 1973 مخيفا بالنسبة لشركات النفط، إذ كان الطلب على النفط يتصاعد بحيث تجاوز اكثر التنبؤات تطرفا في أوروبا واليابان ووصل إلى أعلى حد في الولايات المتحدة.. وكانت الواردات من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة لا تزال في سباق متصاعد، وكان الإنتاج داخل الولايات المتحدة لا يزال في انخفاض» [24].

وإذن فالطلب المتزايد على النفط وجشع الاستنزاف هو الذي أوصل مستهلكي النفط إلى «الأوقات الصعبة» خلال شتاء73-1974 في أوروبا والولايات المتحدة، وسرعان ما ألصقت تهم «تسبيب الأوقات العصيبة» بالعرب. و بدأت الإدارة الأمريكية-إدارة ريتشارد نيكسون-في ضوء أزمتها السياسية الداخلية وفضيحة وترجيت في محاولة ربط المشكلة بإطار سياسي، وكانت الأمور معدة لذلك على أساس توجيه الرأي العام الأمريكي إلى شيء آخر، ومن هذا الهدف هو (العرب). وبعد إعلان وقف ضخ النفط في أعقاب حرب 1973، نشطت أجهزة الإعلام في أمريكا والغرب في كيل الاتهامات نحو العدو الجديد ذي الحطة والعقال، وعلى أنه تحت كل الظروف لا يجوز أن تذعن الولايات المتحدة للضغط العربي وتعطي أي تنازلات سياسية من جهة تأييدها لإسرائيل، وهنا أعلن الرئيس نيكسون خريف 1973 «مشروع الطاقة المستقل حتى سنة 1980» والمشروع يقضي باتباع

سياسات تصبح بموجبها الولايات المتحدة معتمدة ذاتيا في مصادر الطاقة على نفسها في نهاية عقد السبعينات دون الحاجة إلى استيراد نفط من الخارج، ووافق الكونجرس على هذا المشروع بحماس، وخصصت له ميزانية، ولكن اتضح بعد ذلك أن المشروع سياسي اكثر من كونه اقتصاديا إذ استمرت أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ترهق الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وجاء مشروع كارتر (صيف 1979) للتقليل من اعتماد-الولايات المتحدة على النفط المستورد يحمل دليلا واضحا على فشل السياسات السابقة للاكتفاء الذاتي الأمريكي.[25]

ومن الولايات المتحدة لم تأل جهدا في التهديد المباشر أو المبطن باحتلال منابع النفط خاصة في الجزيرة العربية إذا اضطرت إلى ذلك. وفي مطلع 1975 أعلن كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية حينئذ فكرته الاستراتيجية حول الموضوع:

«لم أتصور ابدأ أننا نستطيع استخدام قواتنا العسكرية للتدخل في مسألة أسعار النفط.. ولكن مبادرة أمريكا لإظهار قوتها لتضغط على الأسعار هي شيء.. ومبادرتنا إلى إظهار قدرتنا على التدخل إذا ما هدد العالم الصناعي حقا بأن يحرم من الطاقة هي شيء آخر»[26].

وفي أغسطس من ذلك العام نشرت دراسة في الولايات المتحدة بعنوان «حقول النفط كأهداف عسكرية: دراسة في الإمكانيات»[27] وخلصت الدراسة إلى أن الإمكانيات غير العسكرية (السياسية والقانونية والخلقية) مواتية تماما. إلا أن الاستيلاء عسكريا على حقول النفط سليمة أمر قابل للشك، لذلك فإن التخوف فقط هو تعطيل إنتاج النفط وإعاقة تصديره مدة طويلة نسبيا تستطيع الاقتصاديات الغربية تحملها. كذلك ظهرت الدراسة المشهورة التي نشرها (روبرت تكر) ووضع فيها خطة تفصيلية للتدخل في الخليج العربي من أجل إنقاذ المصالح الأمريكية»[28].

وأصبح الخيار المتاح الآخر هو الوصول إلى استقرار طويل المدى في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، ومنذ ذلك الوقت (منتصف السبعينات) سارت السياسة الأمريكية على خطين متوازيين، الأول هو محاولة الوصول إلى اتفاق عربي إسرائيلي يضمن استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، والثاني هو الحفاظ على

تدفق النفط من المنطقة العربية إلى أوروبا واليابان والولايات المتحدة بأسعار معقولة.

ولتحقيق هذين الشرطين عكف جيمي كارتر على محاولات عديدة للوصول إلى اتفاق شامل عربي إسرائيلي ونجح جزئياً فيه في صيف 1978 في كامب ديفيد.

ولقد كانت الدعاية الإسرائيلية في الغرب في تلك الفترة تركز على أهمية أن يلتقي (العقل الإسرائيلي) بـ (النفط العربي)، وتصاعد الضغط الأمريكي لقبول الحل المعروض في كامب ديفيد إلى درجة تسرب تقارير من الكونجرس تفيد أنه في حالة قيام صراع سعودي إيراني في الخليج فإن أمريكا سوف تساند إيران الشاه في ذلك.[29]

السيطرة والسيطرة المضادة:

من خلال نظام الامتيازات التي حصلت عليها (ش ن ع ك) من دول خارج بلادها سيطرت سيطرة كاملة على مناطق التنقيب، ولقد كانت هذه الامتيازات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي لتقدم المصالح الغربية الاقتصادية ونموها، لقد كانت امتيازات ضخمة منحت مقابل مردود مالي صغير.

ومن خلال التغيرات الاقتصادية والسياسية التالية للحرب العالمية الثانية بدأت العلاقات بين (ش ن ع ك) والدول المنتجة تتغير جزئياً، هذا التغير كان واضحا وسريعا ولصالح الدول المنتجة في بعض مناطق العالم كما حدث في المكسيك وفنزويلا وإندونيسيا، وكان بطيئاً وذا مد وجزر في منطقة الشرق الأوسط (الأقطار العربية وإيران).

بعد أن انتشرت فكرة مناصفة الأرباح في أمريكا اللاتينية[30] انتقلت إلى الشرق الأوسط. وفي سنة 1949 بدأت السعودية بمطالبة (أرامكو) شركة الزيت العربية السعودية المملوكة للشركات الأمريكية (ش ن ع ك) بدأت بمطالبتها بمناصفة الأرباح. ولم تنظر الحكومة الأمريكية إلى الطلب السعودي بعين الرضا، لأن ذلك سوف ينقل الفكرة من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط، و يتسبب في (خسارة) جديدة لأرباح شركات النفط إلا أن مصالح الولايات المتحدة العليا في النهاية جعلتها تدفع شركة (أرامكو)

للموافقة على مناصفة الأرباح مع السعودية على أن تخصم الحكومة الأمريكية تلك الأموال الناتجة من المناصفة والمدفوعة إلى الحكومة السعودية من الضريبة المقررة على (أرامكو) في الولايات المتحدة، وقد طبقت اتفاقية مناصفة الأرباح في المنطقة العربية لدى الدول المصدرة للنفط في بداية الخمسينات، ولحوالي ربع قرن طبق هذا المبدأ (إعفاء ضريبي للشركات الأمريكية النفطية التي تتناصف مع الحكومات المضيفة في أرباحها من مدفوعاتها لحكومة الولايات المتحدة) و بذلك خفضت الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الخارج التزاماتها الضريبية للحكومة الأمريكية إلى الصفر. ولم تثر المسألة من جديد إلا في منتصف السبعينات عندما بدأت الدول المصدرة للنفط تأخذ حقوقا أفضل من الشركات، وتدخل في علاقات جديدة، إلا أن مسألة الضرائب التي يجب أن تدفع للحكومات المستهلكة لم تحل بشكلها النهائي حتى أواخر السبعينات. ولقد كان هذا القرار (تخفيض الضرائب) مشجعاً للشركات النفطية إلى درجة أن بريطانيا قد اتبعت نفس الخطوة وسمحت بإعطاء امتيازات ضريبية للشركات العالمية المؤسسة في أراضيها. إلا أن قانون الضرائب على الشركات الأمريكية النفطية في سنة 1975، والذي فرض مرة أخرى ضرائب جديدة على الشركات، فتح الطريق نحو تقليص الامتيازات الضريبية الخاصة بشركات النفط التي حظيت بها الشركات النفطية لمدة طويلة، وقد وضع النظام الضريبي الجديد كي ينفذ تدريجيا حتى الثلث الأول من الثمانينات[31]. تلك السياسات الغربية دفعت الشركات النفطية الحاملة في الشرق الأوسط إلى أن تتوجه إلى إظهار تكاليف باهظة في دفاترها المحاسبية من عمليات الإنتاج، وتقلل من إظهار أية أرباح على عمليات التكرير والتسويق تفادياً لدفع مستحقات الأقطار المنتجة.

وكان أن ضررت بذلك الدول المنتجة ودول العالم الثالث غير المنتجة للنفط التي بدأت تدفع مبالغ اكبر لشراء النفط الخام والمكرر مع عدم الحصول على أية أرباح من عمليات (ش ن ع ك)، التي كانت تحتكر التكرير والتسويق في أراضيها، إلا أنه في الشرق الأوسط حققت الولايات المتحدة الأهداف المبتغاة، وهي استمرار علاقات شركات النفط بالحكومات المضيفة بصورة ودية ومرنة تسمح بإعطاء تنازلات كمية للحكومات.

لقد استمر هذا (الاستقرار) حتى بداية السبعينات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الضغوط المباشرة وغير المباشرة في هذه الفترة، ومع زيادة الطلب العالمي على النفط بدأت شركات صغيرة أمريكية كانت قانعة حتى منتصف الخمسينات بأعمالها داخل الولايات المتحدة تتجه إلى المصادر الخارجية للنفط خاصة الشرق الأوسط، آخذة بنظر الاعتبار الأرباح الهائلة التي حققتها (ش ن ع ك) من أعمالها هناك، وكذلك بسبب الرقابة الشديدة على الإنتاج الداخلي الأمريكي عن طريق القوانين المقيدة للإنتاج التي فرضت في السابق (قانون كونولي 1935)، والتي كانت تخدم الشركات نفسها في الحفاظ على الأسعار الداخلية من التدهور.[32]

لذلك فإن زيادة الطلب في السوق الداخلية الأمريكية كان من الأفضل مواجهتها بالإنتاج العالمي الرخيص خارج الولايات المتحدة، ومن على الشركات (المستقلة) الأمريكية العاملة في السوق المحلي إما شراء هذا النفط من (ش ن ع ك) أو أن تحصل على امتيازات خاصة بها في الخارج، وكان الخيار الثاني هو الأقل تكلفة في المدى الطويل كما قدرت تلك الشركات.

كانت بداية عمل هذه الشركات المستقلة (المتطفلة) في فنزويلا، ولكن ظهر أن منطقة الشرق الأوسط (خاصة الشمال الأفريقي العربي) هي مجالها الأساسي في وقت لاحق حيث إن هذه المناطق لم تكن داخلة تحت مظلة (ش ن ع ك). كانت أولى هذه الشركات المستقلة هي شركة (سن) (الشمس) لفلادليفيا، والتي حصلت على نتائج إيجابية وسريعة من امتيازها في فنزويلا دون صعوبات كثيرة وكذلك شركة (أوكسدنتال-تكساس) والتي اكتشفت واحداً من أكبر حقول النفط في ليبيا، وقد فضلت ليبيا التعامل في بداية اكتشاف النفط فيها مع بعض الشركات المستقلة (المتطفلة) تحسبا للضغوط التي يمكن أن تضعها عليها (ش ن ع ك) إن هي احتكرت الامتيازات النفطية في ليبيا وحدها.

ولم يقدر لكل الشركات المستقلة ذاك النجاح الذي حققته (سن) و (أوكسدنتال) في كل من فنزويلا وليبيا، ولكن جميع تلك الشركات اكتشفت نفطاً أو غازاً في أماكن امتيازاتها الجديدة، وكثير منها بدأ في نقل النفط إلى داخل الولايات المتحدة للتوزيع في شبكاته المحلية، وفي حدود المسموح باستيراده.

لقد بدأ واضحاً حتى قبل الحرب العالمية أن سياسات تحديد كميات الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة والحفاظ على أسعاره عالية نسبيا في الداخل بجانب تزايد العرض في فنزويلا والشرق الأوسط تقلل من موقف الولايات المتحدة التنافسي كمنتج ومصدر للنفط وبالتالي كمسيطر على هذه المادة عالمياً.

ومنذ سنة 1932 استشعر «مجلس المحافظة على النفط الفدرالي» أن تحديد كميات المستورد من النفط في الولايات المتحدة لابد أن يكون جزءاً أساسياً من أية خطط للحفاظ على النفط في المستقبل،-ولكن بعد ذلك بسنوات طبقت تلك السياسة فترة بدأت من نهاية الخمسينات وحتى بداية السبعينات.

في سنوات الحرب العالمية الثانية زادت (ش ن ع ك) إنتاجها في المناطق الخارجية (الشرق الأوسط) لمواجهة متطلبات المجهود الحربي الغربي، وما إن جاءت سنة 1948 حتى بدأ حجم استيراد الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها من النفط يفوق حجم تصديرها له، ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية أصبحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط، وبدأت منذ ذلك الوقت تظهر صيحات حول (أمن تدفق النفط) تلازمت مع الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبدأت الولايات المتحدة تهتم جديا بكمية النفط المستورد من الخارج لقد كانت أسعار الإنتاج للنفط الداخلي مرتفعة نسبيا في نفس الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط القادمة من الشرق الأوسط زهيدة، فتصاعد الضغط من الشركات الداخلية لحمايتها من التدفق النفطي الخارجي، لذلك اقترحت إدارة الرئيس دوايت ايزنهاور أن تتقيد الشركات المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة طوعا بنسبة معينة من حجم الطلب، والتزمت (ش ن ع ك) بهذا الاقتراح دون أي تشريع قانوني، إلا انه برغم ذلك فقد كان النفط المستورد يحقق أرباحا رغم الضريبة على الاستيراد والتي تبلغ عشر سنتات للبرميل الواحد وتكاليف النقل من المناطق البعيدة. هذا الوضع جعل بعض الشركات المستقلة (المتطفلة) لا تلتزم باقتراح الإدارة الأمريكية لتحقق أرباحا طائلة من اكتشافاتها الجديدة، مما قاد في النهاية إلى سقوط سياسة التحديد الطوعي للاستيراد، وأجبر الحكومة الأمريكية بعد ذلك على الالتجاء إلى القانون من أجل تحديد نسبة المستورد

من النفط الخارجي إلى الولايات المتحدة، وكان ذلك القانون هو قانون مارس 1959 الذي استمر تطبيقه أربع عشرة سنة (تعديل للقانون التجاري لسنة 1958)، وبذلك أقفلت سوق الولايات المتحدة أمام دخول نفط غير محددة الكمية إليها من النفط العالمي (استثنيت من هذا القانون كندا والمكسيك على أساس أن نفطهما لا يعتمد على عبور محيطات للوصول إلى البر الأمريكي).

لقد ربط هذا القانون حجم الكمية المستوردة من النفط الخام والمكرر بحجم الاستهلاك الشامل على أساس أن لا تزيد عن 9٪ من حجم الطلب المتوقع، وذلك لا يعني زيادة كمية المستورد في حالة زيادة الاستهلاك.

كما أن الشركات ألزمت في هذا القانون بألا تستورد اكثر من 10٪ من حقها كنفط خام أو نفط غير صالح للاستعمال مباشرة، وكانت لهذا القانون نتائج اقتصادية هامة: فقد انخفض الاستيراد من الخارج-البلدان البعيدة- بينما زاد الاستيراد من كندا والمكسيك، كما قامت الشركات العاملة هناك بتوسيع نشاطها، وبدأ إنتاج الآبار القريبة من الساحل الشرقي للولايات المتحدة يصبح اقتصاديا . لقد كانت فرص التسويق التي يحصل عليها النفط المستورد من قبل قانون الحصص 1959 عظيمة، فقد كان يصل الأمريكي مصانع التكرير على الساحل الشرقي للولايات المتحدة بتكلفة قدرها دولار للبرميل الواحد بما في ذلك تكلفة الإنتاج والشحن الأمريكي الولايات المتحدة، في حين أن تكلفة الإنتاج في الآبار الأمريكية القريبة من الساحل تصل الأمريكي 3 دولارات، مما جعلها غير اقتصادية[33] وقد أدت السياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة لحماية الإنتاج الداخلي النفطي في الوقت الذي قللت فيه الاعتماد على الخارج الأمريكي رفع الأسعار على المستهلك، وكانت هناك خيارات أخرى لمصادر الطاقة تستخدم كتعويض عن الاستهلاك النفطي، الغاز الطبيعي الذي استخدم كبديل لتدفئة المنازل، كذلك فان صناعة الفحم الأمريكية شهدت رواجا على أساس منع استيراد النفط الخارجي بكميات كبيرة، و بدأت صناعة الفحم تسترجع سوقها التقليدية في مصانع توليد الكهرباء لذلك أصبحت في الداخل مجموعات ضاغطة للاستمرار في تحديد حجم استيراد النفط الخارجي، في حين كانت هناك مجموعات ضاغطة مضادة تمثلها مصالح الشركات النفطية المستوردة للنفط

أو المنتجة في الخارج وأصحاب مصانع التكرير المعتمدة على النفط المستورد حيث كان يكلفهم هذا النفط مبلغا يقل بحوالي نصف دولار عن كل برميل، فقد كان سعر النفط الخام المستورد حتى سنة 1970 للبرميل في حين أن سعره من الإنتاج المحلي كان دولارين في المتوسط.

كان قرار الحد من الاستيراد النفطي الخارجي هو الذي جعل الولايات المتحدة في السبعينات اقل اعتمادا على النفط الخارجي، وزاد من نشاط شركات النفط العاملة في الداخل، ويمكن اعتبار تطوير إنتاج نفط ألاسكا نتيجة مباشرة لتلك السياسات.(*) ولكن من ناحية أخرى أتى هذا الإجراء بنتائج سلبية حيث بدأ الاحتياطي من النفط والفحم في الولايات المتحدة يتناقص بشكل أسرع مما لو أتيحت فرص للاستيراد من الخارج، فقد عانت صناعة النفط الأمريكية في الداخل صعوبات في الستينات من اجل إيجاد احتياطي كاف لمواجهة الطلب المتزايد، و بدأت تظهر وجهات نظر تقول بالاعتماد الجزئي على الاستيراد من الخارج (الاستيراد القصير المدى) في حالة توفر النفط الرخيص للحفاظ على المصادر الداخلية للنفط لحين ظهور خطر حقيقي على الاستيراد، ولم يناقش الموضوع بشكل جدي إلا في بداية السبعينات عندما بدأ خطر نضوب مصادر النفط الداخلية يبدو حقيقيا، و بعد ارتفاع أثمان النفط بين 72-1974 اضطرت الولايات المتحدة في منتصف 1973 إلى رفع الحظر المفروض على استيراد النفط من الخارج ماعدا بعض الضرائب المحدودة لحماية الإنتاج الداخلي. لقد طالبت الشركات الأمريكية النفطية العاملة في داخل الولايات المتحدة بحماية اكبر، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، من اجل أن تستمر في الصرف على مشروعاتها للتنقيب عن النفط في الداخل خاصة في الأماكن الصعبة ذات التكاليف الإنتاجية الباهظة مثل آبار الاسكا والآبار البحرية، إلا أن طلبها لم يستجب.

ولقد استمر الخلاف بين حكومة الولايات المتحدة والشركات المنتجة

(*) النفط كان مكتشفا في الاسكا قبل أزمة النفط في بداية السبعينات بمدة ولكن تكاليف استخراجه من جهة ووقوف (البيئيين) المدافعين عن البيئة ضد مد أنابيب النفط من الاسكا الأمريكي الولايات المتحدة من جهة أخرى عطل لسنوات سياسات استخراج النفط من تلك المنطقة.

للنفط داخليا حول الدرجة التي يسمح لأسعار النفط المنتج داخليا أن ترتفع إليها اكثر من أسعار ما بعد سنة 1974. وهذا الخلاف منع حتى وقت متأخر تطوير أية مصادر نفطية جديدة على مستوى واسع في الولايات المتحدة.

لقد اتضح من برنامج جيمي كارتر للطاقة إن الولايات المتحدة مستعدة لأن تدفع مبالغ كبيرة من اجل إيجاد مصادر جديدة أو بديلة للطاقة بدلا من الاعتماد على نفط الخارج، إلا أن هذه السياسة انقلبت إلى ضدها بعد مجيء رونالد ريغان في بداية الثمانينات فقد ظهر انطباع بان الولايات المتحدة سوف تعتمد على نفط الخارج عن طريق تطوير قوات دفاع وبرامج تسليح ضخمة، والضغط على حلفائها المنتجين للنفط بالحفاظ على الأسعار من جهة وزيادة الإنتاج من جهة أخرى لتحقيق فائض نفطي عالمي. وربما تكون هذه السياسة سلاحا في يد الولايات المتحدة لتخفيف الضغط على الدولار في السوق العالمي. هذا التوجه تعززه شهادة (الكسندر هيج) وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية عشية تعيينه في نوفمبر 1981، حيث قال:

لقد ثابرت بإصرار خلال أربع سنوات ونصف قضيتها في خدمة (الناتو) على لفت انتباه شركائنا إلى أن الأخطار التي تواجه الحلف لم تعد تلك المحصورة في أوروبا.. انه من المرجح أن نواجه مشاكل في العالم النامي من أمثال الوصول إلى المواد الخام..

ذلك الأمر يوسع نطاق القلق ليس بالنسبة للخليج فقط وإنما بالنسبة للقارة الأفريقية.. سيكون علينا بالتأكيد أن نكون مستعدين للعمل ولو منفردين من أجل ضمان الوصول إلى المواد الحيوية».[34]

من جهة أخرى فإن سياسة الحد من استيراد النفط إلى الولايات المتحدة من سنة 1959 إلى سنة 1972 كان لها اثر عظيم على الاقتصاد الأوروبي قدرت أهميته مساوية لأهمية خطة (مارشال) لإنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت الولايات المتحدة باستغنائها الجزئي عن النفط المستخرج من أقطار العالم الثالث تدفع بهذا النفط الرخيص إلى الالتجاء إلى أوروبا والأقطار الصناعية الأخرى وهي المكان الأكبر لاستهلاكه، إلا انه في بداية السبعينات انقلبت الميزة التي كانت لدى الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين حتى منتصفه تقريبا، وهي التمتع بالطاقة الرخيصة

نسبيا عن أوروبا واليابان، وبدأ احتياج الولايات المتحدة للنفط ينافس أوروبا على المعروض منه. ويمكن اعتبار ذلك أحد العوامل التي سببت الصعوبات الاقتصادية للولايات المتحدة في السبعينات خاصة من حيث قوة منتجاتها التنافسية مع المنتجات الأوروبية واليابانية.

لذلك فان ارتفاع أسعار النفط لاحقا-خاصة في بداياته-لم يكن دون مباركة الولايات المتحدة الضمنية حتى يمكن لمنتجاتها أن تنافس منتجات أوروبا واليابان على قدم المساواة، وكذلك استفادت الولايات المتحدة من جهة أخرى من الأرباح الطائلة التي حققتها شركات النفط العالمية الكبرى (الأمريكية) من جراء ارتفاع أسعار النفط، فمعظم هذه الشركات-كما ذكرنا في السابق-مملوكة للولايات المتحدة، لذلك فان أرباحها والضرائب التي فرضت عليها قد ساعدت في توازن ميزان المدفوعات الأمريكية. كما أن تحرر الاقتصاد الأمريكي نسبيا من الاعتماد الكامل على النفط المستورد-كما هي الدول في أوروبا-قد حقق للمستهلك الأمريكي أسعارا منخفضة نسبيا ومؤقتة تقدر بحوالي 50٪ أو اكثر من السعر الذي تشتري به الدول الصناعية الأخرى (أوروبا واليابان) النفط بعد ارتفاع سعره العالمي، وعلى وجه الخصوص في السنوات الأولى من السبعينات.

ولقد استفادت الولايات المتحدة استفادة قصوى من رفع أسعار النفط في البداية، وأعادت سيطرتها التي فقدتها جزئيا في الستينات على (ش ن ع ك) الأمريكية، إلا أن فشلها لاحقا في إنتاج كميات اكبر من النفط في الداخل لمواجهة الطلب المتصاعد، أو في أن تقدم أي بديل ملموس للطاقة، وكذلك فشل السياسات التي وضعت لتخفيض الاستهلاك، سرعان ما جعل الولايات المتحدة تتذمر من دفع الأسعار الجديدة المتصاعدة وتحاول الضغط لإيقافها.

والسؤال الذي يعبر عن الأزمة الراهنة للولايات المتحدة يتألف من شقين، الأول هل يمكن تقليل درجة الاعتماد على النفط المستورد من الخارج، خاصة من المنطقة العربية؟ والثاني كيف يمكن ضمان استمرار تدفق النفط إلى العالم الصناعي والولايات المتحدة من الشرق الأوسط دون أية عقبات؟.

المراجع والمصادر

(1) حول تفاصيل نشوء الاحتكارات النفطية الأمريكية والمعارك القانونية والسياسية التي دارت من أجل معارضة هذه الاحتكارات، انظر: انتوني سامبسون. الشقيقات السبع، مرجع سبق ذكره- الفصل الثاني.

(2) Odell R. Peter مصدر ذكر سابقا .

(3) في هذا الإطار، انظر مجموعة البحوث والدراسات الخاصة بالندوة العلمية العالمية (النفط كسلاح) التي نظمها المجلس الوطني للسلم والتضامن في القطر العراقي، انعقدت في بغداد في الفترة ما بين 11-14 تشرين الثاني 1972. نشرت في مجلد صادر عن الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان. ورقة: نضال الشعوب العربية من أجل مستقبل النفط سوف يشار إلى المرجع للتسهيل بـ «النفط كسلاح»، مع ذكر عنوان الورقة والصفحة لاحقا.

(4) انتوني سامبسون، مصدر سبق ذكره. ص 392 وما بعدها.

(5) المصدر السابق. ص 293.

(6) Odell مصدر سبق ذكره.

(7) «النفط كسلاح »-مصدر سبق ذكره-حميد صقري-النفط باعتباره جزءا من المخططات السياسية والعسكرية للإمبريالية الدولية .

(8) المرجع السابق.

(9) Odell مصدر سبق ذكره.

(10) جورج طعمه-النفط والعلاقات العربية والدولية-منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط- مصدر سبق ذكره.

(11) المصدر السابق.

(12) لحقت بين 1960-1974 بالأقطار الخمسة الرئيسية المؤسسة للاوبك وهي كما ذكرنا في السابق، فنزويلا-إيران-الكويت-العراق-السعودية-ثماني أقطار أخرى هي حسب دخولها الزمني: قطر ليبيا-إندونيسيا-أبو ظبي (الإمارات)-الجزائر-نيجيريا-الإكوادور-جابون.

(13) استفادت من هذه التجربة بعض بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط وقامت باقتسام الأرباح مع الشركات في بداية الخمسينات.

(14) مازن البندك-قصة النفط-مصدر سبق ذكره. ص 148-149 في هذا الموضوع يخلط مازن البندك بعض الحقائق التاريخية الأساسية في إطار علاقة الحكومات الفنزويلية بشركات النفط.

(15) مصدر سبق ذكره (Odell) .

(16) Helen Lackner: House Built on Sand

A Political Economy of Saudia Arabia Ithaca Press. London 1978.

(17) من اجل تفاصيل اكثر حول الصراع بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح بريطانيا وفرنسا النفطية فيما بين الحربين.

انظر على سبيل المثال:

أ - محمد غانم الرميحي-البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي منشورات دار الوحدة للطباعة والنشر-الكويت 1976-الفصل الثاني (النفط والسياسة).

ب - أندره نوسشي-الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، دار الحقيقة، بيروت، نقله إلى العربية الدكتور اسعد محفل-الطبعة الأولى بيروت 1971-الفصل السابع.

(18) انتوني سامبسون-الشقيقات-مصدر سبق ذكره. ص 193

(19) المصدر السابق. ص 189.

(20) Abolfathi Farid, Ward Michawl, Park Tong The Foreign Policy Behavior of Oil Exporting Countries Toward Multinational Petroleum Companies

ورقة غير منشورة مقدمة لمؤتمر منظمة العلوم السياسية لمنطقة الغرب الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية-شيكاغو النيوي-1 مايو 1975.

(21) لتفصيل ذلك انظر:Elizabeth Monroe

,The Changing Balance of Power in the Persian Gulf.

American Universities Field Staff, New York 1972.

(22) سامبسون: مصدر سبق ذكره. ص 349.

(23) يميل بعض الاقتصاديين-كل من وجهة نظره-إلى التفريق بين الأسعار السياسية التي تحدد لغرض سياسي وبين الأسعار الاقتصادية، ولقد اصبح من المتفق عليه خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية على وجه الخصوص، إن هناك أهدافا سياسية في تحديد أسعار السلع وعلى الأرجح في السلع الاستراتيجية كالنفط.

(24) انتوني سامبسون: مصدر سبق ذكره. ص 350

(25) يمكن الرجوع إلى خطاب جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في 15 تموز (يوليو) 1979.

(26) جان جاك سرفان شرايبر. التحدي العالمي (بالعربية) نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت 1980. ص 90.

(27) انظر ملخصاً لهذه الدراسة في: مروان بحري: النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل-أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم 4-بيروت 1980. ص 42 وما بعدها.

(28) Robert W. Tucker - Oil The Issue of American Intervention: Commentary Published by American-Jewish Committee January 1975 PP 31 - 27

(29) انظر المرجع السابق.

(30) كانت فنزويلا رائدة في هذا المجال حيث حققت اقتسام الأرباح مع الشركات العاملة في

أراضيها مبكرا في سنة 1948.

(31) John M. Blais The Control of Oil Pantheon Books, New York 1976 PP 203- 204.

(32) نفس المصدر سبق السابق: ص 159-166

(33) مصدر ذكره. Peter R. Odell Oil and World Power

(34) شهادة الكسندر هيج، إمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية، نوفمبر سنة 1981.

3 النفط والاتحاد السوفييتي؛ عطش أو ارتواء نفطي؟

السؤال المهم هنا هو: هل يحتاج الاتحاد السوفيتي في المدى القصير أو المتوسط لأن يستورد نفطا من الخارج بسبب تصاعد الطلب على استهلاك النفط كمصدر للطاقة في الداخل؟

على الرغم من وضوح السؤال فإن الإجابة عليه شبه متعذرة وذلك لتضارب التقارير والكتابات حول هذا الموضوع. البعض فيها ينفي بشدة احتياج الاتحاد السوفيتي للنفط من مصادر خارجية، والبعض الآخر يؤكد أيضا بشدة احتياج الاتحاد السوفيتي للنفط من الخارج، ومن المهم أن نعرف أن كلا من تلك التأكيدات وذاك النفي لابد انه يخفي وراءه وجهة نظر سياسية.

وحيث إن المنطقة العربية-بما فيها المناطق التي يتوفر فيها النفط هي منطقة حيوية للقوتين العظميين، فلابد أن يجري (صراع معلومات) حول من يحتاج إلى هذا النفط اكثر من غيره، ومن لا يحتاج إلى هذا النفط، وبالتالي فهو غير معنى بالسيطرة السياسية على المنطقة (صراع المعلومات) وهذا يراد منه توجيه الرأي العام العربي، وخاصة

البلاد النفطية، للمخاطر المحتملة عليها في المستقبل.

لذلك فإن قراءة ما ينشر بشكل محايد وانتقاء الموضوعي منه البعيد عن الدعاية السياسية يوصلنا إلى تكوين فكرة واضحة حول أبعاد (صراع المعلومات) هذا.

وللإجابة على السؤال المهم الذي بدأنا به هذا الفصل لابد أن نستعرض الآراء المختلفة حول الموضوع ونفحص كذلك الحقائق العلمية.

يلاحظ أحد المهتمين العرب بشئون النفط أن الشركات النفطية العالمية الكبرى (ش ن ع ك) وأجهزتها الإعلامية والولايات المتحدة بشكل خاص تستخدم مقولتين متناقضتين حول نفط الاتحاد السوفييتي، ففي نهاية الخمسينات عندما خفضت تلك الشركات أسعار النفط المعلنة المستخرجة من دول العالم الثالث كانت الحجة إن هناك زيادة في تصدير النفط السوفييتي إلى العالم[1]. وعندما أرادت تلك الشركات أن تضغط سياسيا في وسط ونهاية السبعينات على الأقطار المنتجة للنفط تحدثت بشكل واسع عن (عطش) الاتحاد السوفييتي للنفط وخطورة تعرض مناطق النفط القريبة منه للاحتلال، وعندما تتجه سياسة الشركات للضغط الاقتصادي من اجل تخفيض أرادت النفط تعود تلك الأجهزة من جديد للحديث عن الفائض الهائل للنفط لدى الاتحاد السوفييتي[2]!!

والسؤال هو: ما هي حقيقة صناعة النفط في الاتحاد السوفييتي؟

على الرغم من الحقيقة المعروفة، وهي أن صناعة النفط صناعة أمريكية وأن الاتحاد السوفييتي يأتي متأخرا عنها تكنولوجيا في هذا القطاع فإن هناك حقيقة تاريخية كثيرا مالا يشار إليها، وهي أن أول بئر حفر في العالم كان في الاتحاد السوفييتي[3] (روسيا). وكانت روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر تتطلع في مصادر دخل جديدة مما جعل المستثمرين الأوروبيين يحصلون على الامتيازات للتنقيب عن مصادر المواد الأولية، وكان من بين المستثمرين (روبرت نوبل) الذي حقق أرباحا طائلة من اكتشافاته النفطية في روسيا القيصرية.[4].

وتعني تلك المحاولات المبكرة للتنقيب عن النفط توجه هذا التنقيب الإعلامية مسار صناعة متطورة فاقت في إنتاجها الإنتاج الأمريكي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر[5]. إلا أن الاستثمار الرئيسي

للنفط في روسيا القيصرية كان من عمل المستثمرين الأوروبيين، وكان الغرض إيجاد بديل للطاقة يغذي أوروبا و يكسر شبه الاحتكار الذي كانت تسيطر عليه الصناعة النفطية الأمريكية.

من الإيجابيات الطبيعية التي جعلت من النفط في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر صناعة رابحة هي قرب احتياطي النفط من سطح الأرض، ولقد كان معروفا وجود النفط في جنوب روسيا، حتى قيل إن الأهالي كانوا يحفرون آبارا باليد! كذلك كان توفر المواصلات التي تربط بين (باكو) على البحر الأسود والأسواق الأوروبية عن طريق البحر قد جعل النفط الروسي أرخص كلفة في الإنتاج من النفط الأمريكي.

ونتيجة لنمو المصالح النفطية الأوروبية في نهاية القرن الماضي بدأ الاهتمام الأوروبي-خاصة البريطاني-بالنفط كمصدر للطاقة، فقامت شركة شل (الهولندية/البريطانية) بشراء النفط الروسي من اجل كسر احتكار شركة (استندر أويل) الأمريكية شرق السويس[6] وفي الأسواق الجديدة، وكان النجاح التجاري لهذا المشروع يعتمد على أن ينقل نفط باكو الروسي بكميات كبيرة في البواخر بحرا إلى أسواق الاستهلاك بدلا من شحنه في براميل.

وكان شحن النفط سائلا يحتاج إلى موافقة سلطات قناة السويس، الأمر الذي نجحت فيه شركة شل عندما أدخلت في سنة 1892 شاحنة نفط سائل عابرة للمحيطات أعطيت حق المرور في قناة السويس، مما أدى إلى تطوير الإنتاج الروسي والإقلال من تكاليف النقل إلا أن الحرب العالمية الأولى ثم الثورة الروسية (البلشفية) قد أوقفتا ذاك التطور للنفط الروسي المرتبط بالسوق الرأسمالي العالمي.

وبعد الثورة الروسية انتقلت صناعة النفط في الاتحاد السوفييتي، كما حدث في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلى يد الدولة التي مرت بفترة غير مستقرة اقتصاديا نتيجة للحرب الأهلية. ولكن سرعان ما وضعت الدولة خططاً لإعادة الإنتاج النفطي من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، كما أن حاجة الدولة الجديدة للإنتاج من اجل التصدير كانت عظيمة فأعيد استثمار حقول النفط (باكو) لصالح تنشيط الاقتصاد الداخلي، وما أن قاربت العشرينات على الانتهاء حتى اصبح الاتحاد السوفييتي ينتج

خطا اكثر مما كان ينتج قبل الثورة. وتزامن ذلك مع زيادة الطلب العالمي على النفط، فكان تصدير النفط السوفييتي عملية اقتصادية مربحة في ضوء حاجته للموارد المالية والعملة الصعبة من جهة، وتوفر مصادر أخرى للطاقة في أراضيه من جهة أخرى، مثل الفحم ومسقط المياه التي طورت بشكل كبير بعد الثورة على بعض الأنهار المهمة من البلاد، كما لم تكن السيارات أو وسائل النقل المعتمدة على النفط منتشرة أو مشجعة في خطط الدولة الاقتصادية، لذلك كان النفط السوفييتي يصدّر بمعدل متزايد إلى الأسواق الخارجية. ولتشجيع هذا التطور المطلوب كان على الاتحاد السوفييتي أن يطور صناعة ناقلات النفط، و ينشئ مراكز تخزين وتوزيع في أقطار عديدة، خاصة في غرب أوروبا بما فيها بريطانيا، التي كان الإنتاج النفطي السوفييتي يباع فيها تحت اسم تجاري(7) (ROP). ونتيجة لسياسة التسويق النفطية التي اتبعها الاتحاد السوفييتي خاصة في أسواق أوروبا الغربية استطاع أن يحصل على حوالي 15٪ من السوق المتاح قبل الحرب العالمية الثانية، وبالتالي كان الاتحاد السوفييتي يأتي بعد الولايات المتحدة في تصدير النفط إلى أوروبا الغربية.

إلا أن الحرب العالمية الثانية قد عطلت الإنتاج السوفييتي ودمرت جزءا كبيرا من منشآته النفطية، حيث كان أحد الأهداف الرئيسية للنازيين في الحرب هو الوصول إلى منابع النفط في جنوب الاتحاد السوفييتي. ولقد حاول الاتحاد السوفييتي إبان الحرب التنقيب عن النفط في أماكن أخرى من البلاد في أراض لها خصائص الأراضي النفطية، ولكن مصاعب الحرب جعلت من التنقيب فيها عملية مستحيلة تقريبا. وقد اعتمد معظم المجهود الحربي السوفييتي أثناء الحرب على النفط المنقول في قوافل بحرية قادمة من الخارج تتحرك حول الشاطئ الشمالي لأوروبا حتى الموانئ الشمالية للاتحاد السوفييتي، وكذلك على النفط المنقول برا بالقطارات من إيران حتى المناطق الجنوبية في الاتحاد السوفييتي.

بعد الحرب مباشرة قام الاتحاد السوفييتي بوضع خطط ضخمة للنهوض باقتصاده المحطم، وكان من ضمن المجهودات ذات الأولوية التوسع في التنقيب عن النفط والغاز في أنحاء البلاد، وكانت الدراسات الأولية قد أظهرت أن هناك احتياطيا ضخما من النفط يقع في الأراضي السوفيتية

ما بين الفولجا والاورال، وقد تم البدء بتطوير العمل في هذه المناطق لتعود إنتاج حقول (باكو) المعطلة والتي كان يجري العمل أيضا لإصلاحها.

وفي سنوات قليلة اخذ الإنتاج النفطي السوفييتي مكانه السابق في السوق العالمية[8]، لقد تبين أن حقول الفولجا والاورال هي (باكوا ثانية)، وعلى الرغم من أن الخطط الاقتصادية السوفيتية بعد الحرب كانت تعتمد على تطوير الفحم والمحروقات الجافة الأخرى والمصادر الكهرومائية، ومن ثم فان تمويل إنتاج النفط لم يكن من الأوليات وعلى الرغم من ذلك فقد توسع الإنتاج النفطي السوفييتي.

وزادت صادرات النفط السوفييتي بشكل هائل فقفزت خلال سنوات 55-1961 من 8 ملايين طن (32ر50 مليون برميل)، إلى 40 مليون طن (6, 251 مليون برميل) سنويا، (بزيادة مقدارها 30٪ سنويا)، كما زاد استهلاك الاتحاد السوفييتي للنفط والغاز كمصدر للطاقة باطراد، حتى قدر في سنة 1973 إن النفط والغاز يشكلان حوالي 60٪ من مجموع الطاقة المستخدمة في الاتحاد السوفييتي ككل. وفي السبعينات عزز الإنتاج الروسي باكتشافات جديدة في غرب سيبيريا وآسيا الوسطى (باكو ثالثة). لقد تجاوز الإنتاج النفطي للاتحاد السوفييتي إنتاج بلد مثل فنزويلا في سنة 1961 كي يكون البلد الثاني عالميا في الإنتاج بعد الولايات المتحدة، ثم تجاوز إنتاج الولايات المتحدة نفسه في سنة 1975، وسوف يبقى سابقا لها كما يعتقد الخبراء إلا إذا حصل تطوير أساسي في حقول الاسكا الأمريكية[9]، حيث تتوقع الدراسات المستقلة أن يتجاوز إنتاج الولايات المتحدة من النفط إنتاج الاتحاد السوفياتي ابتداء من سنة 1982.

إن النجاح في تطوير صناعة النفط السوفيتية يدحض بشكل واضح ومنطقي إحدى الركائز الرئيسية التي تدعيها الولايات المتحدة وحلفاؤها من أن التدخل السوفييتي للاستيلاء على حقول النفط في الشرق الأوسط (خاصة في الخليج العربي) أمر محتمل نتيجة حاجة السوفيت إلى النفط، وهذا يستدعي رد فعل معاكساً من الولايات المتحدة، وبالتالي الاستعداد لهذا الرد بالتواجد العسكري المكثف في الخليج[10].

ولقد تكررت مقولة حاجة الاتحاد السوفييتي إلى النفط واحتمال (وثوبه) على المناطق المجاورة كإيران والخليج العربي مرات عديدة خلال السنوات

القليلة الماضية، ولقد كان تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية الذي نشر في سنة 1977 إعادة جديدة لاحتمالات (الوثوب) السوفييتي تلك.

وفي المقابل فإن بلدا كإيران وتحت حكم الشاه السابق قد سمح له بالدخول مع الاتحاد السوفييتي في علاقات تجارية لتسويق الغاز، حيث تزود إيران المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفييتي والقريبة منها بالغاز المصاحب للنفط، والذي ليس له استخدامات كبيرة في إيران، عدا الصناعة المحلية التي كانت تتطور ببطء، وذلك في مقابل أن يزود الاتحاد السوفييتي أوروبا الغربية بالغاز من حقوله، لذلك فقد بنى أنبوب غاز ضخم تضاعف حجمه في سنة 1976، يوصل بين حقول النفط في جنوب إيران وحدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية حيث يلتحق بشبكة أنابيب الغاز السوفيتية، ولقد استمر هذا الترتيب التجاري بعد ثورة فبراير 1979 في إيران. ما عدا إثارة بعض مشكلات الأسعار في بداية الثورة فان العلاقة التجارية ما زالت قائمة.

لقد مكن وصول الغاز الإيراني الطبيعي إلى جنوب الاتحاد السوفييتي مكن الأخير من أن يصدر إلى أوروبا من مناطق نفطه الواقعة في أماكن جغرافية مناسبة الغاز الطبيعي، وكأن الاتحاد السوفييتي يعمل كوسيط في تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا، و بدون هذه الوساطة فإن الغاز الإيراني لا يمكن تصديره إلى أوروبا إلا بكلفة عالية جدا وبوسائل نقل مستقلة، كما لم يكن من الممكن استخدامه على نطاق واسع في إيران، وكذلك كانت كمية الغاز السوفيتية المصدرة إلى أوروبا ستصبح عندها اقل مما هي عليه، وعندما تظهر هذه المصالح التجارية المتشابكة فان التهديد (بالوثوب) إلى مناطق النفط يخفي، كما تختفي حقائق اقتصادية أخرى، كالاتفاق التجاري بين السوفييت وإيران لتصدير الغاز، وكذلك اتفاق تجاري صغير لاستيراد كمية من الغاز من حقل غاز على الحدود السوفيتية/الأفغانية واقع في الأراضي الأفغانية.

إن هذين هما الاتفاقان الوحيدان في سياسة استيراد الغاز للاتحاد السوفييتي. أما غير ذلك فان القاعدة الرئيسية التي تعمل بها سياسة الاتحاد السوفييتي النفطية هي الوصول إلى اكتفاء ذاتي في الطاقة. وعلى الرغم مما يعتقده بعض الخبراء الغربيين من أنه لو أن بعض مناطق الاتحاد

السوفييتي، خاصة التي في أقصى الشرق وأقصى الشمال، لو أنها قد استوردت نفطا من الخارج بدلا من نقله مسافات طويلة من مصادر الإنتاج الداخلي[11] لكان أوفر للاقتصاد السوفيتي، فإن السوفييت جادون في تطوير مناطق النفط حتى تلك التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج والنقل، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستمرار في التصدير كما يقولون.

وإذن فسياسة الاتحاد السوفييتي في موضوع الطاقة (النفط والغاز وغيرهما) تأخذ في حقيقتها اتجاهاً معاكساً لما تفترضه القوى الغربية. إنها تتجه إلى التصدير وتوسيع أسواقها في الغرب وفي العالم الثالث، ليس فقط في مجال تسويق النفط الخام بل أيضا في التكرير والاستخراج، وتشكك بعض الكتابات في الأهداف من وراء هذه السياسة وتشير إلى أنها أهداف سياسية في المقام الأول، وقد لا يختلف أحد على أنها سياسية ولكن في أي اتجاه تسير؟

إذا كانت تسير في اتجاه تحرير أسواق العالم الثالث من سيطرة (ش ن ع ك) ومساعدة تلك الدول للسيطرة على نفطها أو أسواقها الداخلية فإنها لا شك تكون سياسة مرحباً بها من شعوب تلك البلدان، فمنذ منتصف الخمسينات وفي السنوات التي تلت باندونج وبعد وصول نيكيتا خروشوف إلى قمة السلطة اتبع الاتحاد السوفييتي سياسة تودد نشيطة إلى بلدان العالم الثالث، وأبدى استعداده لتقديم الخبرة والرجال والمعدات لتكرير النفط أو استكشافه، بالإضافة إلى المبيعات المباشرة من النفط. لقد استخدم الاتحاد السوفييتي الخطوات الآتية لتحقيق هدفه ذاك:

أ- عرض أسعار أقل مما تعرف (ش ن ع ك) في أسواق العالم الثالث المحتاج للتنشيط.

ب- عرض (مقايضة) النفط بسلع أخرى ينتجها البلد المستورد[12].

إن الأسعار المتدنية نسبيا التي باع بها الاتحاد السوفييتي نفطه فسرت من جانب (ش ن ع ك) على أنها منافسة تجارية غير شريفة، لذلك بدأت حرب إعلامية تندد بها، ولكن النفط ليس كأي سلعة أخرى تجارية يمكن أن يشكك في جودتها، فلم تجد تلك الدعاية المضادة آذانا صاغية. أما مبدأ المقايضة فان مردوداً عظيم الأثر على أي اقتصاد محلي لأية دولة نامية، فهو ينمي الزراعة أو الصناعة. المحلية أو الإنتاج الصغير ولا يمحقها،

و بالتالي فهو يقدم إطاراً جديداً في تشكيل للعلاقات الاقتصادية الدولية[13]، وحتى منتقدو الاتحاد السوفييتي الإيديولوجيون لا يجدون في هذه النقطة (مقايضة سلعة بسلعة أخرى من العالم الثالث) إلا الإكبار والاحترام.

ومن الطبيعي أن يكون كل ذلك متزامناً مع الإنجازات التي حققتها حركات التحرر من الاستعمار في العالم الثالث، فقد كان كسر احتكار الأسعار لـ (ش ن ع ك) والشروط المواتية للتبادل يشكّل إغراء خاصا لأقطار العالم الثالث التي كانت ندرة العملة الصعبة الخارجية لاستيراد النفط إحدى العقبات الكبرى والمشاكل المزمنة التي تعترض تنمية اقتصادها.

وخلال سنوات ربع القرن الماضي شهد التعاون بين الاتحاد السوفياتي و بين الدول النامية تطورا سريعا، ففي السنوات العشر الواقعة بين سنة 1960 وسنة 1970، ارتفع عدد الدول النامية التي وقعت اتفاقات تجارية مع الاتحاد السوفييتي من 23 بلدا إلى 52 بلدا ناميا[14]، وقد تنامي ذلك في السبعينات كما توسعت العلاقات التجارية بين الدول النامية والأقطار الاشتراكية الأخرى الداخلة في عضوية مجلس التعاون الاقتصادي (الكوميكون).

واستفادت الدول النامية على الأخص من الشروط السوفيتية الميسرة لبيع النفط وكذلك إقامة المنشآت للتكرير والتوزيع، والمساعدة في عمليات الاستخراج. فقد استفادت من تلك الشروط دول مثل مصر والهند وكوبا والبرازيل والعراق وإيران (لإعطاء أمثلة فقط)، وربما قدم البعض لهذه الإجراءات تفسيرات سياسية، أي لإيجاد مناطق نفوذ صلبة في العالم الثالث، أو اقتصادية من اجل إيجاد أسواق للنفط الخام السوفييتي، إلا أن الحقيقة تكمن في رغبة الاتحاد السوفييتي في كسر العلاقة الاحتكارية بين (ش ن ع ك) و بين أقطار العالم الثالث من أجل فصلها عن السوق الرأسمالي العالمي وبالتالي كسب هذه الأقطار إلى المعسكر الاشتراكي، ومن خلال هذه الاستراتيجية استفادت أقطار كثيرة في العالم الثالث.

استخدم الاتحاد السوفييتي كما رأينا أسعاراً أقل من الأسعار العالمية ومبدأ المقايضة للتغلب على العقبات السياسية التي وضعت حجر عثرة أمام تسويقه لنفطه، وذلك في نفس الوقت الذي وجدت فيه أقطار العالم الثالث المحتاجة للنفط أنها تدفع مبالغ اكبر واكبر لـ (ش ن ع ك) نتيجة

لاحتكار الأخيرة توريد وتكرير وتوزيع النفط من مناطق الإنتاج إلى أسواق تلك البلدان. لذلك اتخذت المنافسة بين (ش ن ع ك) والاتحاد السوفييتي شكلا حادا في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وكانت جزءا من التنافس بين المعسكرين الغربي والاشتراكي.

كانت نقطة الاختبار هي كوبا، فعند وصول فيديل كاسترو إلى السلطة في مطلع سنة 1959، كانت كوبا تستورد النفط ومشتقاته من خلال ثلاث شركات من (ش ن ع ك) تحتكر نقل وتكرير وتوزيع النفط الفنزويلي إلى كوبا. وكانت الأسعار المدفوعة هي أسعاراً باهظة نسبياً رغم قرب كوبا من فنزويلا (حوالي 3 دولارات للبرميل الواحد في ذلك الوقت) في حين أن النفط الخام كان متوفرا في موانى التصدير الفنزويلية وهو ارخص من ذلك (أقل من دولارين للبرميل الواحد) وفي غياب أية وسائل للنقل تملكها حكومة كاسترو أمام عجزها عن تأمين مصادر بديلة للتكرير خارج احتكار الشركات الكبرى التي تلتزم بعدم تكرير أي نفط لا يشترى من شركاتها أو شركات تابعة لها لم تستطع كوبا تخفيض تكلفة النفط المستورد، ولقد ازدادت الصعوبات عندما رفضت الـ (ش ن ع ك) العاملة في الأسواق الكوبية تكرير نفط اشترته كوبا من الاتحاد السوفييتي قي مصانع التكرير التي تملكها في الجزيرة، وفسرت كوبا هذا الموقف بأنه تحريض من الولايات المتحدة والشركات التي كانت علاقتها السياسية بكوبا متدهورة، وبالتالي قامت حكومة كوبا بوضع مصانع التكرير المملوكة (ش ن ع ك) في بلادها تحت سيطرتها المباشرة، وأصدرت تعليماتها بأن يكرر ثلث احتياج البلاد النفطي من النفط السوفييتي الرخيص المستورد، وفي نفس الوقت امتنعت (ش ن ع ك) العاملة في الأراضي الكوبية عن القيام بأية نشاطات نفطية في الأسواق الكوبية وسحبت موظفيها، وأوقفت تصدير النفط إلى كوبا، ورد الاتحاد السوفييتي على ذلك بالتزامه بإعطاء كوبا كل احتياجاتها النفطية. الواضح من تسلسل الحوادث هذه المرة أن هناك موقفاً سياسياً اتخذه الاتحاد السوفييتي في هذه القضية، ولكن من الواضح بنفس الدرجة إن (ش ن ع ك) وحكومة الولايات المتحدة كان لها موقف سياسي مضاد أيضا، فأما فرض الأسعار التي تحقق أعلى ربح للشركات أو المقاطعة!!

بعد ذلك بأكثر من عشر سنوات تكررت القصة هذه المرة مع العراق،

فقد قامت الثورة العراقية التي وصلت إلى الحكم. في 14 يوليو سنة 1958، بالنظر إلى الامتيازات السابقة (للشركات ن ع ك) في بلادها على أنها امتيازات مجحفة بالحقوق الوطنية العراقية، و بعد مفاوضات طويلة وفاشلة قامت الحكومة العراقية بإصدار القانون رقم 80 لسنة 1961، والذي أرجعت بموجبه 5 ر99 من أراضي الامتياز غير المستغلة إلى الحكومة العراقية. وفي السنوات اللاحقة تعرضت العراق لابتزاز (ش ن ع ك) العاملة في أراضيها، وساعد في ذلك عدم استقرار الوضع السياسي في العراق. وبعد ثورة 17 يوليو 1968 التي أوصلت حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة وجد أن الاحتكارات الممثلة في (ش ن ع ك) قد فرضت نموا هزيلا للإنتاج العراقي من النفط، الأمر الذي يحرم البلاد من دخول مالية هي في أشد الحاجة إليها من أجل التنمية، وذلك كجزء من سياستها لرفض الخضوع للقانون رقم 80 لسنة 1961، ورغم محاولات الحكومة العراقية للوصول إلى حلول وسط مع تلك الشركات[15]. فإنها قد فشلت فيها كلها.

في الأول من حزيران (يونيو) 1971 أعلن تأميم معظم حصص (ش ن ع ك) العاملة في العراق[16] وكان موقف الاتحاد السوفييتي المؤيد للتأميم عاملا من عوامل نجاحه، وذلك بالتعاون الإيجابي مع شركة النفط الوطنية العراقية، كما ساعد على اكتشاف مناطق إنتاج جديدة خاصة حقل الرميلة الشمالي، وقد وصفت مصادر الشركة العراقية هذا التعاون بقولها:

«إن توفير هذه المتطلبات (مستوى فني مقدم واحتياجات مالية ضخمة) يستلزم التعامل مع أطراف خارجية ذات قدرات مالية كبيرة وكفاءة فنية عالية... وهذا يعني إيجاد أطراف تتعامل على أساس التعاون والمنافع الاقتصادية المتبادلة ومن هنا حصل التحول في ارتباطاتنا النفطية باتجاه الدول الاشتراكية الصديقة (الاتحاد السوفييتي) حيث تسود النيات الحسنة والتعامل الشريف البعيد عن روح الاستغلال»[17].

إن تجربتي كوبا والعراق في نهاية الخمسينات و بداية السبعينات من هذا القرن قد توفرت لهما ظروف دولية لم تتوفر لتجربة إيران 1951-1952، ففي هذه التجربة استطاعت (ش ن ع ك) أن تكبح جماح المشاعر الوطنية الإيرانية وتخضعها لمصالحها، وكان من بين العوامل المتعددة التي أدت إلى فشل التجربة الإيرانية ابتعاد الاتحاد السوفيتي عن المشاركة الفعالة فيها.

إلا أن الدروس المستفادة من تلك التجارب جعلت (ش ن ع ك) تتقي الشر قبل وقوعه، فسمحت في بعض المناطق بتكرير النفط السوفييتي الرخيص في مصانع تكريرها في العالم الثالث كالهند، حيث قبلت (ش ن ع ك) بتكرير النفط السوفييتي ولكن رفضت تسويقه في شبكات التسويق الخاضعة لها!! بل قدمت هذه الشركات عروضا للهند لبيعها النفط بأسعار تنافس أسعار نفط الاتحاد السوفييتي وبأقل من الأسعار العالمية، إلا أن ورقة مقايضة النفط بالمنتجات المحلية الهندية وهي الورقة التي لم تكن (ش ن ع ك) قادرة على تقديمها، جعلت الهند تفضل النفط السوفييتي الذي أصبح له مجال للتسويق في تلك البلاد، وقد قدم الاتحاد السوفييتي للهند في وسط الخمسينات قرضا طويل الأجل لاستخدامه في شراء المعدات الصناعية اللازمة لصناعة النفط المحلية[18]، كما قدم بالإضافة إلى ذلك المساعدات الفنية لبناء المصافي وتشغيلها، مع تدريب المواطنين الهنود على العمل فيها، لقد كان سوق النفط الضخم في الهند وموقعها السياسي العالمي من العوامل الرئيسية التي جعلت (ش ن ع ك) تختار طريق المرونة معها مخافة فقد تلك السوق إلى الأبد لصالح نفط الاتحاد السوفييتي، ومخافة أن يؤدي ذلك أيضا إلى تدهور العلاقات السياسية بين الهند والولايات المتحدة وأوروبا، أي البلدان المسيطرة على (ش ن ع ك).

من جانب آخر فإن الخسارة التي تحملتها تلك الشركات هي فقط خسارة جزء من الربح نتيجة فقدانها جزءاً من توريد النفط الخام إلى الهند، أما بقية النفط الخام والأرباح الناجمة عن العمليات الداخلية (تحرير وتوزيع) فقد كان بإمكانها الاحتفاظ بها بعد أن اتخذت سياسة المرونة في علاقتها مع الهند بدلا من المواجهة التي صبغت العلاقة مع كوبا أو العراق مثلا.

لقد استخدم الاتحاد السوفييتي نفطه كعامل تجاري مع العالم الثالث عن طريق المقايضة، و بالرغم من غناه بالموارد الأولية المعدنية والزراعية فإنه استخدم المقايضة مع المواد الأولية أو شبه المصنعة القادمة من تلك الأقطار لمصالحه الاقتصادية ومصالح الأقطار المصدرة، وقد يكون دافعه أيضا الحصول على تلك المواد الزراعية التي تحد الطبيعة في الاتحاد السوفييتي من زراعتها في أراضيه مثل الكاكاو-الأرز-القهوة-و بالتالي فإن

عوامل اقتصادية دافعة توجد لدى كل من الاتحاد السوفييتي والدول النامية تشجع الطرفين على التعامل الاقتصادي في مجال النفط، ونتيجة لمقدرة تلك البلاد النامية المتزايدة على فهم أسرار الصناعة النفطية بالمعونة السوفيتية الفنية استطاعت التغلب على مشكلات بناء مصانع التكرير وشبكات التوزيع، لذا فإن احتمال التعاون في المجال النفطي بين الاتحاد السوفييتي والدول النامية تزداد اتساعاً لأسباب عديدة.

وحتى الولايات المتحدة فإن التعاون قائم بينها و بين الاتحاد السوفييتي، إذا لم يكن في مجال النفط ففي مجال الغاز المسيل، وهي خطوة متوقعة كما يعتقد بعض الخبراء[19]، وهي في النهاية منسجمة مع العلاقات الاقتصادية القائمة في مجالات أخرى متعددة بين الدولتين.

من هذا المنظور العام يجب أن ينظر إلى تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) حول احتياجات الاتحاد السوفييتي للنفط والغاز على أنها تستهدف فقط خدمة غرضين: أولهما تخويف المستهلك الأمريكي وحثه على التوفير في استهلاك الطاقة، أما الغرض الثاني فهو ابتزاز المناطق المنتجة للنفط القريبة من الاتحاد السوفييتي والضعيفة عسكريا بتخويفها الدائم من عطشه النفطي المحتمل. إن علاقة الاتحاد السوفييتي نفطياً بدول العالم الثالث والشروط الميسرة التي قدمها لها في تسويق وتكرير وحتى إنتاج النفط تدل بوضوح على قدرة الاتحاد السوفييتي على إنتاج نفط يفوق احتياجاته في المدى المنظور.

ولم تقتصر الشروط الميسرة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي في مجال النفط على أقطار العالم الثالث، فلقد بدأت أقطار أوروبية رأسمالية أخرى تستفيد من هذه الامتيازات منذ الستينات. لقد نظرت أوروبا في البداية إلى سياسة الاتحاد السوفييتي النفطية بعين الشك، وعندما بدأ الاتحاد السوفييتي حملة بيع منتجاته النفطية بالشروط الميسرة في أوروبا الغربية ترجمت هذه المحاولات على أنها موجهة توجيهاً سياسياً من أجل أن تعتمد أوروبا الغربية في وقت لاحق على النفط السوفييتي، ومن ثم يفرض الأخير شروطاً سياسية عليها أو يهددها بقطع النفط. ولقد وقفت الولايات المتحدة و(ش ن ع ك) أمام تلك المحاولات بصلابة، على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد أوفى بكل التزاماته النفطية العالمية وشروطها التجارية،

عدا مرتين فقط، ومع ذلك فإن هاتين المرتين أصبحتا الدليل المادي الذي تشير إليه وسائل الإعلام الغربية مرة تلو المرة للتأكيد على عدم إمكان الوثوق بالاتحاد السوفييتي. ومن المهم معرفة ظروف الحادثتين: فالأولى تتعلق بالصراع العربي/الإسرائيلي عندما أوقف الاتحاد السوفييتي تزويد إسرائيل بالنفط احتجاجا عليها بعد الاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956، وعلى الرغم من إدانة الأمم المتحدة وكثير من الدول لذلك الاعتداء واعتبار إسرائيل دولة معتدية، وعلى الرغم من وضوح الظروف السياسية في تلك الحادثة، فإن واقعة قطع النفط تلك قد استفاد منها الإعلام الغربي بشكل أكبر من واقعها المحدود، والمرة الثانية هي عندما انزعج الاتحاد السوفييتي من تأليف حكومة فنلندية معادية للسوفيت-حسب اعتقادهم-في سنة 1958 وفرض حظراً مؤقتاً على تصدير النفط لفنلندا.

إلا أن امتناع أوروبا عن استخدام نفط الاتحاد السوفييتي لم يدم طويلا وبدأت الحجم القديمة تذوب في بداية الستينات ليحل محلها منطق آخر يقول بأن نفط (ش ن ع ك) الأمريكي يعتمد أيضا على علاقات الدول المصدرة بالشركات ودولها، وخاصة أن النفط العربي يمكن أن يتعرض تدفقه للتوقف في حالة نشوب حرب مع إسرائيل، وفرض شروط عربية قد لا تكون (معقولة)[20]!! وبالعكس فإن الاتحاد السوفيتي كما يقول المنطق الأوروبي الجديد دولة كبرى تحترم اتفاقاتها، وليست معرضة لدخول حرب إلا إذا كانت حربا عالمية، ومن هنا يذهب المنطق الجديد إلى القول بأن الاعتماد على النفط السوفييتي أقل عرضة للمخاطر من الاعتماد على النفط (العربي)، فإذا كانت هناك أسباب سياسية على كل حال فإن السياسة التي يمكن التنبؤ بها خير من السياسة التي لا يمكن التنبؤ بها، أي أن بلداً مستقراً خير من بلدان غير مستقرة!! هكذا يجري التبرير الواسع اليوم لتعامل أوروبا مع الاتحاد السوفييتي في مجال الطاقة.

ولقد ذهبت بعض الدول الغربية إلى التلميح إلى أن سوق الاتهامات السياسية إلى الاتحاد السوفييتي في موضوع النفط التجاري ما هو إلا محاولة أمريكية لإخراج الاتحاد السوفييتي من سوق النفط الأوروبية، ولقد كان عرض النفط السوفييتي بأسعار رخيصة نسبياً لأوروبا هو من أجل كسر احتكار (ش ن ع ك) وقد تمكن الاتحاد السوفييتي من أن ينجح تجارياً

في دخول السوق الأوروبية النشيطة، وكان عرض ذلك النفط الرخيص دليلا ماديا لأولئك القائلين بأن الاتحاد السوفييتي يريد مكاسب سياسية. من جانب آخر روجت الدعاية الموجهة إلى الأقطار المصدرة للنفط مقولة أن الاتحاد السوفييتي بدخوله السوق الأوروبية النفطية بنفط رخيص إنما غرضه في النهاية منافسة الأقطار المصدرة للنفط، واستخدمت تلك المقولة من أجل موافقة الحكومات المنتجة على سياسات تخفيض أسعار النفط المعلنة من قبل (ش ن ع ك) في نهاية الخمسينات وبداية الستينات.

إلا أن الشواهد تدل على أن الاتحاد السوفييتي امتنع عن بيع نفطه بأسعار أقل مما يحدده خبراء النفط السوفييتي، في حين أن نفطاً منتجاً في الشرق الأوسط من قبل (ش ن ع ك) كان يتوفر في الأسواق الأوروبية بأسعار أقل من تلك التي يعرضها الاتحاد السوفييتي، لقد تبين أن الدعاية الكبيرة التي رافقت دخول الاتحاد السوفيتي التجاري في أسواق النفط الغربية قد استخدمت للضغط على الحكومات المنتجة في الشرق الأوسط.

و يدلل البعض على قصد السوفييت السياسي في هذا المجال بمقارنة أسعار النفط السوفييتي المعروض في أوروبا الغربية في وقت ما بأسعار نفطه التي تدفعها بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية والتي تكون أعلى سعراً، ولكن هذه الحقيقة يجب أن ترتبط بحقيقة أخرى هي أن علاقة الاتحاد السوفييتي بأوروبا الشرقية علاقة اقتصادية متعددة الجوانب وطويلة المدى لا تخضع لتقلبات السوق التجاري الحر أو المنافسة، كما أن بعض عملاء (ش ن ع ك) في الغرب من ذوي التعاقدات الطويلة المدى كانوا يدفعون أسعاراً أعلى للنفط الخام ومنتجاته عن تلك التي تحرضها (ش ن ع ك) لعملاء مؤقتين أو للمشترين المتنافس عليهم، لذا فإن ثنائية الأسعار ليست مقصورة على نفط الاتحاد السوفييتي فقط.

والواقع أن هناك وجهات نظر متضاربة في البحث عن الدواء الحقيقية التي تجعل الاتحاد السوفييتي يبحث عن أسواق لنفطه في أوروبا الغربية، وليست (ش ن ع ك) بعيدة عن إشاعة الجو العدواني والتخويف من تلك السياسات.

إلا أن الأقطار الأوروبية-كلا على انفراد-قد بدأت التعامل مع الاتحاد السوفييتي في مجال النفط والغاز، فبلاد مثل إيطاليا-النمسا-المافيا الغربية-

السويد-فرنسا-كأمثلة فقط لها علاقات نفطية بشكل أو بآخر مع الاتحاد السوفييتي، وكانت المقايضة طريقة مقبولة ومرحباً بها لمبادلة النفط بالسلع المصنعة من تلك الأقطار.

لقد كانت إيطاليا من أوائل دول غرب أوروبا التي استفادت من عروض الاتحاد السوفييتي النفطية نتيجة المعاناة من ندرة نسبية في النقد الخارجي ونقص في المصادر الطبيعية للطاقة، فقامت شركة النفط الإيطالية المملوكة للدولة، بعد فشلها في محاولات اكتشاف النفط في مناطق خارجية بكميات كبيرة، باللجوء إلى نفط الاتحاد السوفييتي، الذي خدم الأغراض التجارية والسياسية لشركة النفط الإيطالية والاقتصاد الإيطالي ككل، لقد كانت بداية العلاقات السوفيتية الإيطالية النفطية بداية متواضعة في وسط الخمسينات ثم ارتقت إلى اتفاق ثنائي نفطي ضخم لمدة خمس عشرة سنة وقع في سنة 1963. ذاك الاتفاق ضمن مقايضة جزء من ثمن نفط الاتحاد السوفييتي ببضائع صناعية إيطالية، على أن تحصل إيطاليا على نفط تزداد كميته بالتدريج إلى أن يصل في نهاية المدة (1968) إلى 25 مليون طن (23 ,157 م/ب) من النفط الخام. و بذلك وصل الاتحاد السوفييتي إلى الحصول على نسبة 16٪ تقريبا من مجموع ما تستورده إيطاليا من النفط الخام في نهاية الستينات بأسعار تقل بـ 30٪ عن الأسعار المعلنة الدولية، وقد كسبت إيطاليا اقتصاديا بتصدير أنابيب الصلب والمطاط الصناعي ومعدات صناعة السيارات من جملة بضائع إيطالية كثيرة إلى الاتحاد السوفييتي، ولم يتعرض ذلك التعاقد الذي طور في السبعينات إلى أي اهتزاز.

ولقد رفضت إيطاليا الانتقادات والضغوط الموجهة لها من زميلاتها في حلف الأطلسي في نفس الوقت الذي زادت فيه وارداتها من النفط السوفييتي إلى حوالي 17 مليون طن سنويا، من ضمنها ما يساوي 5 ملايين طن (45 ,31 م/ب) من النفط في شكل غاز طبيعي.

ومن الدول الغربية. الأخرى التي بدأت تعتمد على النفط السوفييتي جزئيا السويد. ولكونها غير عضو في حلف الأطلسي فلم تكن تخضع لأية ضغوط غربية، وكان الاتفاق السوفييتي-السويدي قائماً أيضا على المقايضة وأصبحت تعتمد على حوالي 15٪ من وارداتها من النفط من الاتحاد

السوفييتي، وحتى ألمانيا الغربية وفرنسا وبلجيكا شجعت التعامل التجاري مع النفط السوفييتي، و بدأت مقولة المخاطر الأمنية التي كان يرددها الغرب و (ش ن ع ك) بين وقت وآخر تنقلب إلى ضدها، وتظهر الآراء القائلة إن حظر الاتحاد السوفييتي للنفط عن أوروبا عملية شبه مستحيلة لأنها لن تتم إلا في حالة قيام حرب عالمية عظمى، هذه الحرب المستبعدة في ظروف التوازن العالمي القائم، لذلك فإن استيراد نفط الاتحاد السوفييتي خير ضمان لاستمرار مصادر الطاقة لأوروبا.

بقيت بريطانيا وهولندا من دول غرب أوروبا فقط اللتان استمرتا تقاومان الانتفاع بالنفط السوفييتي، وكان ذلك لأسباب تجارية وسياسية معا، فقد كانت هاتان الدولتان تملكان مصالح في شركتين من (ش ن ع ك)، شركة النفط البريطانية BP وشل الهولندية الملكية (Royal Dutch Shell)، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، وبعد سنوات من دخول شركات نفط عالمية كبرى مملوكة جزئيا لهاتين الدولتين أسواق أوروبا الشرقية، جعل بريطانيا تغير نظرتها إلى الموضوع، لكن الفترة كانت قصيرة نظراً لتطوير صناعة النفط البريطانية في بحر الشمال. أما هولندا فقد التجأت لنفط الاتحاد السوفييتي بعد المقاطعة العربية النفطية لها إبان حرب 1973 العربية/ الإسرائيلية. ونتيجة لتوسع تجارة الاتحاد السوفييتي النفطية مع دول أوروبا الغربية فقد وسع من شبكات نقل النفط كي تكون اقتصادية، يصل النفط السوفييتي إلى البحر الأسود ليعبأ في ناقلات ضخمة أو في أنابيب من خلال روسيا الأوروبية إلى بولندا وألمانيا الشرقية وبالتالي إلى بحر البلطيق حيث يصدر إلى الدول الاسكندنافية وبقية أوروبا.

لقد عرض الاتحاد السوفييتي على بلدان وسط أوروبا (ألمانيا الغربية- النمسا-السويد) أن يوصل أنابيب النفط السوفييتي إلى أراضيها-وكان الغرض هو الحصول على عقود طويلة المدى-إلا أن هذه المحاولات لم تلق القبول إلا جزئيا بعد موافقة ألمانيا الغربية على السماح للاتحاد السوفييتي ببناء مصنع تكرير في برلين الغربية يغذي من النفط السوفييتي الخام. بجانب ذلك فإن مؤسسة تصدير النفط السوفيتية حصلت على توزيع في كل من بريطانيا وبلجيكا، ولقد ساعد ارتفاع أسعار النفط العالمي في الثلث الأول من السبعينات، ساعد الخطط السوفيتية على التوسع في أسواق

أوروبا الغربية وهذه المرة بأسعار متقاربة مع أسعار النفط العالمية. ولم يستطع الاتحاد السوفييتي القيام بذلك إلا بفضل التوسع الذي يقوم به في مجال البحث والإنتاج النفطي في أراضيه، كذلك لاعتماده على الغاز الطبيعي المصاحب الذي يزيد عن احتياجاته فيصدر إلى أوروبا الغربية كالنمسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وحتى فرنسا[21] ولقد دخل الغاز السوفييتي-كما دخل النفط-في البداية بأسعار اقل مما كانت تفرضه شركة تصدير الغاز الهولندية NAB والتي كانت تحتكر السوق، ثم أصبح سعره تجاريا مساويا لأسعار السوق.

لقد أصبح واضحاً في نهاية السبعينات أن تصدير النفط والغاز السوفييتي إلى أوروبا الغربية مربح للطرفين، ولم تعد تثار، على الأخص، في أوروبا الغربية قضية أمن استيراد الطاقة، حيث أصبحت المصالح متداخلة، ولقد توجه الاتحاد. السوفييتي إلى سوق اليابان المحتاجة دائماً للطاقة، وسط الاتحاد السوفييتي لبناء خط أنابيب رئيسي يحمل النفط عبر سيبيريا إلى موانى تصدير سوفيتية على شاطئ المحيط الهادي، من أجل تصدير النفط إلى اليابان وجنوب شرق آسيا. لقد كان المشروع الياباني/ السوفييتي المشترك الموقع في سنة 1977 والقاضي بالبحث عن النفط في المياه المغمورة المقابلة لشواطئ الاتحاد السوفييتي الجنوبية الشرقية هو أول مشروع ياباني سوفييتي، وإذا تم اكتشاف نفط تجاري في تلك المناطق فقد يكون أحد المخارج التي تسد حاجات اليابان الدائمة للنفط.

مما سبق تتضح لنا حقيقة العلاقات الاقتصادية في مجال النفط بين الاتحاد السوفييتي وأوروبا الغربية، وكذلك بين الاتحاد السوفييتي وبعض أقطار العالم الثالث المستفيدة من النفط السوفييتي. ومن ناحية أخرى فإن لدى السوفييت احتياطياً كبيراً من النفط، فقد نشر تقرير في سبتمبر 1981 لوكالة المخابرات الأمريكية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (DIA) قدمته تلك الوكالة إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونجرس الأمريكي[22]. و يشير هذا التقرير إلى أن إنتاج النفط في الاتحاد السوفييتي «ذو آفاق إيجابية بصورة مرموقة»، وأن الاتحاد السوفييتي سيظل اكبر بلد منتج للنفط الخام، كما سيظل بلداً مصدراً للنفط في المستقبل المنظور. كما يشير التقرير إلى أن ذلك لن يؤدي إلى دعم الاتحاد السوفييتي اقتصاديا

فقط بل سيمنح الاتحاد السوفييتي قدرة على التأثير السياسي على القرارات التي يتخذها بعض زبائنه. الغربيين وربما على قرارات اليابانيين!. وعندما تقبل بعض الدراسات الغربية تلك الحقائق تتجه إلى تفسير آخر يقودها إلى القول بأنه على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي لا يحتاج إلى النفط عامة كحاجة الغرب والولايات المتحدة واليابان «إلا أنه يطور سياسات لا تتوجه إلى الإثارة فقط ولكنها شديدة الانتهازية بتأييد أية مبادرة من قبل الأقطار المصدرة للنفط والتي تقلل من المصالح التجارية للغرب أيضا»[23].

والرسالة واضحة المعالم وهي: إذا كان الاتحاد السوفييتي ليس محتاجا تجاريا للنفط في الخليج فإنه يشجع كل محاولة للتخلص من المصالح الغربية، ولكن هل هذه تهمة تصل إلى حد محاولات التدخل المضاد؟.

ولا يمكن ترك الحديث عن النفط والسوفييت وعن عطش أو ارتواء الاتحاد السوفييتي بالنفط دون طرح التساؤل الذي يدور في أذهان البعض والقائل: صحيح أن الاتحاد السوفيتي لا يحتاج إلى النفط احتياج الغرب له، ولكن هل كانت بريطانيا تحتاج إلى الهند عندما استعمرتها؟ و يشيرون في ذلك مباشرة إلى مشكلة أفغانستان، وتبدو المقارنة منطقية للبعض لأول وهلة، ولكن هؤلاء لا يأخذون بعين الاعتبار عامل الزمن والتطور واختلاف الظروف أيضا، فعالم الاستعمار قد ولى دون رجعة وحقائق السياسة لا تقدر فقط من زاوية النوايا.

إن استخدام مصادر الثروة الطبيعية تجاريا وسياسيا هي الرسالة التي يمكن استخلاصها من موقف الاتحاد السوفييتي وسياساته النفطية سواء في دول العالم الثالث أو في بعض الأقطار الرأسمالية الغربية، وهي تعني (التكافؤ) و (المرونة) في التعامل الاقتصادي الذي يتخطى الحواجز الأيديولوجية، تلك الحواجز التي تتخطاها المصالح الغربية أيضا، ولكنها تحاول أن تصدرها إلى أقطار العالم الثالث، خاصة الأقطار العربية المصدرة للنفط لا من أجل مصلحة شعوب تلك البلاد وإنما من أجل عزلها والانفراد بها .والموقف السليم هو القائل بأن النفط سلعة يمكن أن يشتريها من يدفع ثمنها الحقيقي إذا كان التعامل بين دول متكافئة، وهي سلعة سياسية أيضا إن أمكن استخدامها كذلك.

المصادر والمراجع

(1) السيد علي جيدة: سكرتير منظمة الأوبك الأسبق Pricing of Oil: Rise of The Controlling Power
محاضرة غير منشورة ألقيت في جامعة هارفرد 9 مايو سنة 1977.
(2) في 5 ديسمبر 1980 أوردت وكالات الأنباء نقلا عن مكاتب الاستشارات للدراسات النفطية في السويد أن الاتحاد السوفييتي اكتشف حديثا كميات هائلة من النفط في أحد آبار سيبيريا الغربية قد تجعله يعيد النظر في استراتيجيته النفطية طويلة المدى، لاحظ التوقيت الذي بعده صار الحديث مكرراً عن زيادة المعروض من النفط العالمي في السوق!!
(3) Peter R. Odell مرجع سبق ذكره
إلا أن الإنتاج التجاري بدأ متأخرا قليلا عن الولايات المتحدة وكان ذلك في سنة 1863.
(4) جواد العطار-تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901-1972، الأهلية للنشر والتوزيع-بيروت 1977.
(5) د. عبد المنعم عبد الوهاب-النفط بين السياسة والاقتصاد، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع/ الكويت (د. ت) ص 66.
(6) Peter R. Odell مصدر سبق ذكره
(7) المصدر السابق
(8) ميتشل تانزر: الاقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة.
دار الحقيقة-بيروت 1974 ص 73.، ترجمة: جمال عون.
(9) Peter R Odell مصدر سبق ذكره
(10) مروان بحيري-النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل 1973-1979 مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم 4 بيروت 1980 ص 6.
(11) Peter R. Odell مصدر سبق ذكره
(12) ميتشيل تانزر، الاقتصاد السياسي مصدر سبق ذكره.
(13) مجموعة من العلماء السوفييت: مشكلات التصنيع في البلدان النامية دار التقدم-موسكو 1974 ص 306-313
(14) المصدر السابق ص 288
(15) حسن فهمي: دروس للشعوب المنتجة للبترول في مجموعة البحوث والدراسات بالندوة العلمية العالمية (النفط كسلاح) التي نظمها المجلس الوطني للسلم والتضامن في القطر العراقي 11-14 تشرين الثاني 1972. الدار الوطنية للطباعة والنشر والإعلان 1974.
(16) حوار مع السيد تايه عبد الكريم.... وزير النفط العراقي في مجلة النفط والتنمية العدد السادس-السنة الأولى آذار (مارس) 1976 ص 36-51. يجب ملاحظة أن تأميم النفط العراقي

كاملا تم بعد ذلك بسنوات عندما أممت الحصص المتبقية من شركة نفط البصرة في 12/8/ 1975.

(17) شركة النفط العراقية الوطنية: تجربة الاستثمار المباشر للنفط في العراق من مجلة مجموعة البحوث والدراسات الخاصة بالندوة العلمية العالمية (النفط كسلاح) مصدر سبق ذكره-الحلقة 8.

(18) ميتشيل تانزر، الاقتصاد السياسي للبترول العالمي مصدر سبق ذكره ص 155.

(19) Peter R. Odell مصدر سبق ذكره

(20) Peter R. Odell المصدر السابق ذكره ، هكذا تصف المصادر الغربية إمكانيات قطع النفط العربي، وهي جمل وأفكار تتردد كثيرا في تلك المصادر.

(21) المصدر السابق

(22) نشر ملخص للتقرير في: مجلة البترول والغاز العربي، السنة 17-العدد 10-أكتوبر 1981 ص 7 + 8.

(23) Melvyn Pryer: A View From The Rimland An appraisal Of Soviet interests and involvement in the Gulf Univ. of DURHAM 1981- P. 17.

4 أوربا الغربية واليابان، من السيطرة العسكرية إلى الاعتماد على النفط

يتمثل الاعتماد الكلي على النفط في الأقطار الصناعية خارج الولايات المتحدة الأمريكية في منطقتين رئيسيتين، الأولى هي أوروبا الغربية والثانية هي اليابان. وتجربتا هاتين المنطقتين تختلفان عن بعضهما نتيجة لاختلاف الظروف الموضوعية لكل منهما.

فأوروبا الغربية التي كانت حتى الحرب العالمية الثانية المحور الأساسي للنظام الدولي، والتي كان لنفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري مكان الثقل في السياسات الدولية وجدت نفسها بعد الحرب جزءاً من المحاور الرئيسية الجديدة، حيث إن ميزان القوى قد تغير لصالح دولتين عملاقتين هما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وتماثل أوروبا اليابان في اضمحلال دورها العالمي، فقد أخذت الأخيرة دوراً ثانوياً في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن كان لها الدور الأبرز خاصة في جنوب شرق آسيا، كما أخذت

الولايات المتحدة دور أوروبا.

أوروبا الغربية واليابان اللتان فقدتا دورهما السياسي والعسكري بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدتا على النفط في تطورهما الصناعي والاقتصادي اللاحق، هذا الاعتماد ادخل المنطقتين في علاقات دولية جديدة ليس مع القوتين المتعاظمتين في النظام الدولي الجديد، وإنما مع أقطار العالم الثالث المنتجة للمواد الخام، والتي تغيرت علاقاتها أيضا مع النظام الدولي الجديد نتيجة لانحسار الاستعمار العسكري.

وعلاقة أوروبا واليابان مع النفط نعرض لها فيما يأتي:

١ - أوروبا الغربية-من الفحم إلى النفط:

يصف انتوني سامبسون دخول وانتشار شركات النفط في الشارع الأوروبي بطريقة ساخرة وقصصية بقوله:

«حين تفجر النفط الرخيص من العربية السعودية وإيران وبعد ذلك من ليبيا بدأت الشقيقات السبع (ش ن ع ك) بتصعيد الحرب الحمقاء والدائرة بينها، من أجل بيع أصناف من النفط لا يمكن التمييز بينها .. إذ دخل ترس بي. بي BP الأخضر وشعار شل الأصفر وحصان موبيل الطائر مختلف أنحاء أوروبا ... هذه الأشياء الغريبة التي بدت على جوانب طرقات أوروبا كانت تمثل ناحية من نواحي التغلغل الأكثر عمقا من جانب شركات النفط في الاقتصاد الأوروبي»[1].

النفط الرخيص القادم من بلاد العالم الثالث (المتخلفة) وخاصة من الشرق الأوسط هو الذي سهل انتشار استهلاك النفط بدلا من الفحم في أوروبا بعد أن كان هذا الأخير صناعة متطورة فيها قبل ذلك، و يعتمد عليه اقتصادها اعتمادا أساسيا كمصدر أساسي للطاقة.

لقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على ذاك التحول من جهتين، الأولى تعرض صناعة الفحم في أوروبا الغربية لكثير من الأضرار والتعطيل أثناء الحرب، كما حدث في ألمانيا وبلجيكا وفرنسا بسبب المجهود الحربي المباشر، أو في مناطق أخرى كبريطانيا خاصة في مناطقها الوسطى والشرقية بسبب عدم وجود أعداد كافية من العمال يسدون حاجة الإنتاج، أو نقص في رأس المال المتوفر لتشغيله في هذه الصناعة أو في توفير وسائل الحفر

والتشغيل الآلية التي كان المجهود الحربي يمتص أكثرها، أما السبب الثاني في اعتماد أوروبا على النفط بعد الحرب الثانية فكان خطة مارشال الاقتصادية/الأمريكية والتي صممت لإنقاذ أوروبا بعد الحرب، وقد اعتمدت هذه الخطة أساسا على نقل النفط الرخيص من الشرق الأوسط لأوروبا لاستخدامه كمصدر أساسي للطاقة والتصنيع.

ولمعرفة مقدار نمو الاعتماد على النفط في أوروبا الغربية خلال الثلاثين سنة الماضية يمكن ملاحظة حجم طاقة التكرير في أوروبا الذي ارتفع من 45 مليون/طن (05, 283 مليار برميل) في السنة في سنة 1950 إلى 220 م/طن/سنة (38, 1 مليار برميل) بعد ذلك بعشر سنوات (1960)، ثم أصبح عشية ارتفاع أسعار النفط في سنة (1973) 945/طن/سنة[2] (94, 5 مليار برميل). لقد كان النفط الذي يصل أوروبا في السنوات الأولى اللاحقة للحرب نفطاً مكرراً جاهزاً للاستعمال، وجزء من ثمنه مدفوع من برنامج المساعدات الأمريكية (خطة مارشال)، مما شجع الأنظار الأوروبية على التوسع في استخدام النفط. إلا أن التخوف من الاعتماد على النفط المكرر لفترة طويلة وضرر استيراده على ميزان المدفوعات-حيث إن النفط المتوفر يأتي إما من مناطق الدولار أو من شركات أمريكية-وكذلك الرغبة في إقامة صناعة تكرير لتشغيل اليد العاملة في أوروبا، كل ذلك جعل الأنظار الأوروبية تفكر في وسائل لحماية اقتصادها، وكانت سياستها في هذا المجال متعددة الخطوات، تعتمد على توسعة وبناء مصانع تكرير لتعويض استيراد مشتقات النفط بنفط مكرر محلي.

وكما لاحظنا في الأرقام السابقة تزايد استهلاك النفط في أوروبا ليتضاعف أربع مرات تقريبا في الخمسينات وخس مرات تقريبا في الستينات.

ومن جهة أخرى استطاعت حكومات أوروبا الغربية أن تحصل على هامش من السيطرة على نظام تصدير النفط إلى بلدانها عن طريق فرض قوانين ضريبية على (ش ن ع ك) استفادت الحكومات المستوردة منها في تمويل المنشآت الجديدة، خاصة مصانع التكرير وشبكات التوزيع.

ولقد قدر أنه من ثمن كل برميل من النفط مصدر إلى أوروبا في سنة 1961 يذهب 52٪ إلى الحكومات الغربية كضرائب و 42٪ إلى الشركات

المنتجة و6٪ فقط إلى الحكومات المنتجة. وفي سنة 1970 كانت النسبة من ثمن كل برميل تقسم على التوالي: 57٪ ضرائب للحكومات الغربية، 37٪ للشركات و 6٪ فقط للحكومات المنتجة، وبعد سنة 1973 بدأ الوضع يتغير لأول مرة، ولكن ظلت كفة الميزان لصالح الحكومات الغربية والشركات المنتجة، ففي سنة 1975 كان ثمن كل برميل واحد من النفط قسم في النهاية بالشكل التالي: 45٪ ضرائب للحكومات الغربية، 25٪ للشركات و 30٪ للحكومات المنتجة،[3] وحتى في وفي أسعار النفط الجديدة فان الجزء الأكبر من الثمن الذي يدفعه المستهلك الأوروبي هو ضرائب لحكومته، كما تظهر الأرقام السابقة.

لقد استخدمت حكومات أوروبا الغربية-كما يلاحظ بعض المراقبين الغربيين-سياسة العصا والجزرة لإقناع (ش ن ع ك) المصدرة للنفط إلى أوروبا بإقامة منشآت نفطية على أرضها، فمن جهة شجعتها على أن تقترض أموالا من السوق الغربية بنسبة فائدة أقل من السائدة في السوق من أجل إنشاء مصانع تكرير لها على الأراضي الأوروبية، ومن جهة أخرى ألزمت هذه الشركات في حالة انتهاء بناء مصانع التكرير باستيراد النفط الخام وتكريره في الأراضي الأوروبية، وأعطت أولوية التوزيع في السوق المحلية للنفط المكرر محليا، وبالتالي فان الشركات التي تتردد ني بناء مصانع تكرير يمكن أن تجد نفسها خارج السوق الأوروبية. تلك السياسات التي تبدو في ظاهرها مناهضة لاحتكار (ش ن ع ك) لم تقيد حرية وحركة (ش ن ع ك)، فقد كانت الأمور تسير طبيعية بالنسبة لهذه الشركات، حيث إن إيجاد فرص عمل جديدة ومتوسعة للعمال الأوروبيين في مصانع التكرير وشبكات التوزيع يعني المساعدة في انتشال أوروبا من سلبيات الحرب بصورة أسرع، وهي السياسة التي كانت تتوخاها الولايات المتحدة، حتى لا تقع أوروبا تحت سيطرة حركات سياسية جذرية تحولها إلى (الاشتراكية)، كما أن (ش ن ع ك) وجدت أن ذلك يحقق مصالح اقتصادية حيث إن إنشاء مصانع التكرير المطلوبة يحقق لها مكاسب اكبر، لأن تكاليف نقل النفط الخام أقل من تكاليف نقل منتجاته، الأمر الذي ساعد في التوسع المتصاعد في الاعتماد على النفط، وكذلك في إمكانية بناء ناقلات ضخمة لنقل النفط الخام من أسواق الشرق الأوسط، وبذلك حققت تلك السياسات

مصالح استراتيجية واقتصادية مشتركة.

تحولت أوروبا من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للطاقة قبل الحرب إلى النفط في خمسة عشر عاماً فقط، أي بين عامي 1950-1965 ففي هذه الفترة ارتفعت نسبة اعتماد أقطار السوق الأوروبية المشتركة الستة وقتها[4] على النفط من 10٪ من جملة استهلاك الطاقة إلى 45٪، بينما انخفض الاعتماد على الفحم من 74٪ إلى 38٪ فقط.

لقد تراجع نصيب الاعتماد على الفحم بالنسبة إلى مجموع الطاقة المستهلكة في أوروبا بصورة ملفتة للنظر بعد أن كان عماد الصناعة الأوروبية قبل الحرب العالمية الثانية. ففي العشرين سنة بين 1955-1975 تراجع إنتاج الفحم في كل من فرنسا إلى 50٪ و بريطانيا إلى 45٪ أما في ألمانيا فقد تراجع إلى حوالي 25٪[5].

هذا التحول قد جلب تغيرات عميقة ليس في الاقتصاد الأوروبي فحسب، بل في الهيكل الصناعي/الاجتماعي لأوروبا الغربية أيضا، إذ يجب أن نتذكر أن أوروبا الغربية ردا على تحدي الحروب المتكررة فيها أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية وفي سنة 1951 ما سمي بتزاوج (الحديد والفحم)، كان الغرض من هذا التنظيم الإقليمي تخفيف مخاطر الحرب في أوروبا وتطوير مصادر الطاقة والصناعة الذاتية، وقد تحول هذا التنظيم الإقليمي لاحقا (1957) إلى منظمة السوق الأوروبية المشتركة، وبالتالي فان التحول إلى النفط كمصدر أساسي للطاقة لم يمر دون إشارات وتحذيرات سياسية واقتصادية تخوف من الاعتماد على مصادر خارجية للطاقة، أهمها الإشارة إلى وجوب العناية بصناعة الفحم وإبطاء الاعتماد المتزايد على النفط[6].

لقد أصبحت حقيقة الاعتماد على الطاقة النفطية لأوروبا من الخارج حقيقة قائمه في العقد الأول بعد الحرب الثانية، ووجب عليها أن تتبع سياسات محددة تجاه تلك الحقيقة.

من السياسات الرئيسية التي اتبعتها أوروبا الغربية (خاصة الدول التي ليس لها إسهامات مباشرة في (ش ن ع ك) كإسهام هولندا أو بريطانيا) من تلك السياسات أن قامت بإنشاء شركات وطنية للإشراف على السياسات النفطية في بلادها مثل شركة ايني ENI في إيطاليا-ألف أيراب Elf-Erap في فرنسا وهسبانويل Hispanoil، في أسبانيا وايموف OMV في النمسا

وفيبا VEBA في ألمانيا الغربية.

كانت مهمة هذه الشركات تطوير الاحتياطي النفطي والغاز وتنويع مصادر الاستيراد من الخارج[7] وتفسر وجهة نظر أوروبا الغربية بتشجيع إنشاء شركات وطنية نفطية وبناء مصانع تكرير على الأرض الأوروبية بأنه عمل احترازي ناتج من التخوف من عدم الاستقرار في بلدان الإنتاج ومخاطر التأميم التي قد تقع على (ش ن ع ك) في بلدان العالم الثالث بعد تراجع النفوذ الغربي في البلدان المنتجة[8] ولكن ذلك التبرير يعوزه المنطق الرشيد، إذ كيف يعتمد على استيراد نفط خام من تلك البلاد ويشك بالاستقرار فيها عند الحديث عن استيراد نفط مكرر منها.

واضح أن تلك السياسات موجهة إلى تنشط قطاع العمل الداخلي والذي تأثر بشكل عميق-كما قلنا سابقا-من جراء ضيق فرص العمل التي كان يوفرها بشكل أساسي قطاع استخراج الفحم. لقد تحولت العمالة من قطاع الفحم إلى النفط وتكريره بشكل سلس نتيجة تلك السياسات المتبعة في القطاع النفطي، وإذن فقد كانت تلك السياسات موجهة لتشغيل اليد العاملة الأوروبية. لقد أصبحت صناعة التكرير في أوروبا صناعة تصديرية، فصدرت منتجات النفط المباشرة وغير المباشرة (المصنعة) إلى بلدان العالم الثالث بأسعار باهظة وحتى إلى بلدان منتجة رئيسية كبلدان الشرق الأوسط، مثل إيران والأقطار العربية المنتجة.

ومن الملفت للنظر أن المصادر الغربية تشير إلى وقف ضخ النفط في أنابيب حيفا/الموصل بعد سنة 1948 نتيجة ظهور إسرائيل، وكذلك إلى تعطيل مصافي عبادان أبان سنوات الصراع على التحكم في النفط الإيراني بين القوى الوطنية و (ش ن ع ك) (51-1953) على أنها دلائل على عدم الاستقرار الذي توجّب بعده إنشاء مصانع تكرير ضخمة مثل فاولي Fawley في بريطانيا وبيرنس Perns في هولندا ومارسيل في فرنسا، ولم تبرر كل تلك المقولات السياسية والاستراتيجية الاعتماد المستمر على نفط الشرق الأوسط الرخيص لتغذية تلك المصانع.

لقد وجدت أقطار أوربا الغربية في أوائل الخمسينات أن النفط المصدر إليها من (ش ن ع ك) عالي التكلفة نسبياً، وكانت تدفع في المتوسط حوالي أربع دولارات للبرميل الواحد[9] وهو مطابق لنظام السعر المعلن الذي تأخذ

به (ش ن ع ك)[10]، إلا أن حكومات أوروبا الغربية المستوردة للنفط رفضت ذلك وضغطت من خلال حكومة الولايات المتحدة على (ش ن ع ك) من أجل حساب جديد لأسعار النفط المباع في أوروبا. ونتيجة لهذا الموقف تم كسر نظام السعر المعلن الموحد ووافقت (ش ن ع ك) على احتساب نظامين مختلفين للسعر لأوروبا الغربية، أحدها لنفط فنزويلا والثاني لنفط الشرق الأوسط، ونتيجة لتخفيض سعر الأخير فقد تزايد الطلب عليه في أوروبا، وفي الوقت نفسه فإن تخفيض السعر النفطي القادم من الشرق الأوسط لأوروبا يعني تلقائيا أرباحا اكثر للأقطار المستوردة وخسارة اكبر للإفطار المصدرة، ونتيجة لهذه التغيرات انخفض متوسط أسعار النفط لأوروبا الغربية إلى حوالي 3,5 دولار/برميل.

كذلك فإن الشركات الوطنية المنشأة في أوروبا والشركات الأمريكية المستقلة دخلت سوق التزويد النفطي لأوروبا، مما أحدث مزاحمة لسوق (ش ن ع ك) التقليدية، وسرعان ما قامت هذه الشركات تخفيض نسبة مردودها المالي للحفاظ على أسواقها في أوروبا، وكان ذلك يعني تخفيض الأسعار الذي تضررت منه الأقطار المنتجة قبل (ش ن ع ك).

لقد كانت فترة السنوات العشرين الممتدة من 1950 إلى 1970 فترة ازدهار للصناعة الأوروبية ليس فقط للمعتمدة على النفط الرخيص من الشرق الأوسط، ولكن أيضا للشركات القائمة بتصنيع ذاك النفط الرخيص وإعادة بيعه في شكل منتجات مختلفة. لقد كانت تلك مرحلة أسطورية للأرباح التي جنتها تلك الشركات الأمريكية والحكومات الغربية من النفط وسميت في الأدبيات النفطية بالعمر الذهبي.

ولقد كانت الاستفادة القصوى للأقطار الأوروبية من تلك السياسات العامة المذكورة سابقا مختلفة بالطبع بين قطر وآخر، فإيطاليا وألمانيا الغربية والدول الاسكندنافية لم يكن أمامها عقبات تمنعها من الضغط على (ش ن ع ك) في حين أن بلاداً مثل بريطانيا أو فرنسا، اللتين كانت لهما بعض المصالح في أعمال (ش ن ع ك) اختلفت سياستها قليلا تجاه تلك الشركات.

لقد ظل المستهلك في الجزر البريطانية مثلا يدفع فرق سعر برميل النفط المستورد إلى بريطانيا في وسط الستينات بواقع 25٪ أكثر من سعر

البرميل المستورد إلى بقية أوروبا، لذلك كانت أسعار التوزيع في بريطانيا لمشتقات النفط أعلى منها في القارة الأوروبية دائماً. ونظرا إلى أن بريطانيا كانت مقر شركتين عالميتين من (ش ن ع ك) فإن الحفاظ على احتكار هذه الشركات كان من المصالح القومية الكبرى لبريطانيا.

ولا يخفي الاقتصاديون البريطانيون اعتقادهم بأن جزءاً من مشكلات الاقتصاد البريطاني في العشرين سنة اللاحقة يرجع إلى تلك الحقيقة.

لقد اكتشفت أوروبا الغربية من خلال أزمة النفط التي واجهتها في بداية السبعينات إن مشكلاتها متشابهة ولكن مصالحها مختلفة، إذ كان هناك احتياطي من الفحم في شمال أوروبا يمكن أن يساعد على تخفيض أزمة الطاقة ولم يكن ذاك متوفراً في جنوبها (إيطاليا مثلا لا تنتج أي فحم). وقد أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في نهاية الخمسينات ني شمال هولندا التي كانت حتى سنة 1955 تستورد 45٪ من احتياجاتها للطاقة. من الخارج، وكذلك الاكتشافات البريطانية للغاز والنفط في بحر الشمال، إلى إيجاد مصادر للطاقة في بعض أقطار أوروبا مع حرمان أقطار أخرى، مما جعل الأخيرة تتخذ سياسات للطاقة تختلف باختلاف المصالح، فتلك التي يتواجد فيها نفط أو غاز أصبح لها تصور لسياسات الطاقة يختلف عن البلدان التي تفتقد مصادر للطاقة مهمة مثل فرنسا وألمانيا. لقد ساهم عنصر آخر في اختلاف سياسات أوروبا الغربية وموقفها من النفط، ذلك هو تأثير استيراد النفط على مصادر الطاقة المحلية.

لقد رأينا في السابق أن أوروبا رحبت بوصول النفط واستخداماته بعد الحرب العالمية الثانية وترتب على ذلك تراجع إنتاج الفحم، إلا أن الفحم كمصدر للطاقة ظل معتمدا عليه جزئيا، كما طورت أساليب استخراجه وتوزيعه، إلا أن صعوبات وتكاليف نقل الفحم وتخزينه حدت كثيراً من تبادله في أوروبا بين دول أوروبا التسع المشتركة في السوق الأوروبية المشتركة،[11] فلم يزد حجم التبادل بينها في الفحم عن 10٪ من مجموع الإنتاج الكلي من الفحم، وحتى بريطانيا التي تعتبر منتجة رئيسية في أوروبا للفحم لم تصدر إلى أوروبا الغربية اكثر من 5٪ من إنتاجها الذي بلغ 120 ألفا طن في سنة 1975[12].

لقد كانت المنافسة بين تكلفة استخراج الفحم وتكلفة استيراد النفط

في الستينات تميل بشدة تجاه تفضيل استيراد النفط الرخيص، ولم يكن بالإمكان تبرير الأنفاق على برامج مكلفة لاستخراج الفحم الذي تملكته الدولة في اكثر من قطر أوروبي، في حين يتوفر النفط الرخيص المستورد من الخارج، لذا فإن منتصف الستينات شهدت برامج متوسطة المدى في كل دولة أوروبية تقريبا لإغلاق مناجم الفحم غير الاقتصادية، كما قامت اكثر الدول ذات الصناعة الفحمية بتقديم حماية من نوع أو آخر لصناعتها الفحمية، إما بإعانات مالية مباشرة لمؤسسات صناعة الفحم، أو بفرض ضرائب كبيرة على النفط المستورد الذي يستخدم في صناعات يمكن أن يحل محلها الفحم المحلي، وذلك ينطبق على كثير من الصناعات مثل توليد الكهرباء وصناعات الحديد.. الخ ربما فقط المواصلات التي لا يستطيع الفحم أن يحل محل النفط في قطاعات كبيرة منها لهذا كانت هي وحدها التي سمح لها باستخدامه بأثمان معقولة. فمثلا في بداية السبعينات فرضت بريطانيا ضريبة قدرها 83 بنسا في الجنيه (الجنيه الإسترليني = 100 بنس) على كل جالون من النفط يستخدم لأغراض التدفئة.

لقد ساعدت مجموعة هذه السياسات صناعة الفحم البريطانية على البقاء مدة أطول من تلك المدة التي بقيتها صناعة الفحم في أقطار شمال القارة الأوروبية. ومما ساعد على ذلك أن الطلب على الطاقة في بريطانيا بين سنتي 1960- 1973 تراجع بصورة نسبية عن نسبة النمو الاقتصادي، فمجموع الطلب الأساسي على الطاقة كان أقل من 10٪ من مجموع الإنتاج القومي المحلي في المتوسط[13] وبعد ذلك الوقت (1973) ونتيجة لعدة خطوات منها اللجوء الإعلامي للجمهور لحثه على الاقتصاد في الطاقة، وتقديم تشجيع ضريبي للمنازل الجديدة التي تستخدم العازل الحراري للاحتفاظ بالطاقة... الخ كان المتوقع رسميا هو أن ينخفض الطلب على الطاقة نسبيا. ولقد بدأت سياسات الطاقة تتغير في بريطانيا بدءاً من سنة 1974 عندما أعلنت الحكومة البريطانية أن ثمن الطاقة المستهلكة يجب أن يغطي على الأقل نفقاتها، فحتى ذلك الوقت كانت الحكومة تغطي جزءاً من نفقات الطاقة المستخدمة في بعض الصناعات.

ولقد أدى اكتشاف نفط وغاز بحر الشمال إلى مساعدة بريطانيا جزئيا (خاصة في الغاز) على أن تكون في وضع مريح تجاه مصادر الطاقة بالنسبة

إلى بقية دول أوروبا الغربية، وكانت تلك حالة استثنائية، إذ لم تستطع أي دولة أوروبية أن تجد نفسها في وضع مريح في إنتاج النفط أو الحصول عليه إلى درجة أن تستطيع أن تنقل من خلالها إلى أقطار أوروبا الأخرى كميات ذات بال. ولكن حصول أوروبا الغربية على النفط من دول بعيدة عن طريق البحر سرعان ما آثار التساؤل عن كيفية نقل هذا النفط إلى مناطق الاستهلاك من الساحل إلى الداخل؟

ولقد شهدت فترة 1950-1970 تطوراً ضخماً في تطوير شبكة أنابيب لنقل النفط خلال أوروبا، وكانت اكبر شبكة أنابيب أوروبية هي شركة جنوب أوروبا لأنابيب النفط التي أنشئت في سنة 1958 حيث ربطت مواني النفط بجانب مرسيليا وجنوا في جنوب فرنسا مع كارلسروه Karlsruhe في ألمانيا الغربية، وتنقل هذه الأنابيب نفطاً خامً إلى حوالي اثني عشر مصنعا للتكرير في فرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا ويحمل هذا الخط ما قدره 56 مليون طن (24 , 352 م/ب) سنوياً من النفط الخام، ويمكن أن ترتفع هذه الحمولة عند ظهور الحاجة إلى ذلك إلى 90 مليون/ طن سنويا (1 , 566 م/ب) كما يقدر الخبراء.

لقد سهلت أنابيب نقل النفط الخام في أوروبا الكثير من المشكلات التكنولوجية التي تصاحب نقل منتجات النفط (خاصة نفط المحروقات) من مصانع التكرير على السواحل إلى المدن الداخلية، وثبت أيضا إن ذلك أكثر نفعا من الوجهة الاقتصادية. فقد أصبح النفط الخام ينقل في ناقلات نفط بحرية من الخليج العربي وشمال أفريقيا وموانى البحر الأبيض المتوسط فقط في أفريقيا إلى مواني أوروبا الجنوبية في البحر المتوسط، و بذلك توفر على الشاحنات العملاقة مسافات بحرية كانت تقطعها إلى سواحل أوروبا الشمالية. ومع التطور في تكنولوجيا مد الأنابيب الناقلة للنفط الخام أمكن حتى لشمال أوروبا الاعتماد على نفط يفرغ في المواني الجنوبية، ولقد حد من تطور خطط كهذه لفترة طويلة نسبيا إغلاق قناة السويس بين سنة 1967 وسنة 1974 واضطرار بواخر نقل النفط للدوران حول أفريقيا، وبالتالي فقدت مواني البحر الأبيض المتوسط الأوروبية ميزتها الاقتصادية النسبية السابقة، كما أن العامل الثاني الذي حد من تطوير نقل النفط في أوروبا الداخلية هو اختلاف مصدر الإنتاج خاصة بعد تدفق كميّات تجارية

من نفط بحر الشمال، وتطور الإنتاج النفطي والغاز في شمال أوروبا مما قلل اعتمادها نسبيا على نفط الشرق الأوسط.

أما اليوم فإن الغاز ينافس النفط في مجال الطاقة في أوروبا. الغاز الذي لم يكن مستخدما على نطاق واسع، وبدأت نقطة التحول في بداية الستينات عندما قامت هولندا التي اكتشفت حقل غاز ضخماً بالبدء بتصديره إلى ألمانيا الغربية 1962، وبعد ذلك إلى بلجيكا 1966 والى فرنسا 1967. ولقد كان حجم الحقل-الذي يعتبر ظاهرة في أوروبا الغربية-من الضخامة بحيث جعل باستطاعة هولندا الدخول في علاقات تجارية لبيعه مع جيرانها، ومنذ ذلك الوقت بدأت شبكة أنابيب نقل الغاز الطبيعي الأوروبية في التوسع.

وقد اعتمدت خطط التوسع في شبكات نقل الغاز والنفط الخام إلى حد كبير على التطوير والتحديث التكنولوجي في مد الأنابيب، وكذلك على التغيرات السياسية المواتية في أوروبا الغربية، بدءاً من اتفاق الحديد والفحم بين ألمانيا الغربية وفرنسا في بداية الخمسينات ومرورا بإعلان السوق الأوروبية المشتركة (1957) واطراد توسعها من ست دول إلى تسع دول أوروبية. ولقد أدت هذه الاتفاقات السياسية/ الاقتصادية أولا إلى الإقلال من العقبات التي كانت موجودة أمام حرية مرور البضائع بين هذه الأقطار. ثم أدت بعد ذلك إلى إزالة هذه العقبات، وفي هذا الإطار فإن المشكلات التي كان من الممكن أن تظهر أمام نقل النفط والغاز في أوروبا عبر الحدود قد ضعفت كثيراً أو تلاشت.

في بداية إنشاء السوق الأوروبية المشتركة لم تكن قضية النفط قضية مهمة تأخذ الصدارة-في سياسات أوروبا، لقد كان الفحم والحديد هما محور الاهتمام فلم يفوض للاتحاد الأوروبي القائم سلطات حول النفط، لقد كان محور اهتمام أوروبا في الطاقة هو الفحم، في هذا الجو كانت هناك أصوات محذرة من الاعتماد المتزايد على النفط، ولكن كان النفط عندها أرخص بكثير من أن يتوقع أن ترتفع أسعاره [14] لقد كانت المفاوضات طويلة ومعقدة للوصول إلى سياسة أوروبية مشتركة للطاقة، فقد كانت المصالح تختلف بين أقطار لديها مصالح مباشرة مع (ش ن ع ك) وأقطار مستهلكة فقط، كانت الرغبة موجودة لدى الجميع للوصول إلى سياسة

مشتركة تحقق الحد الأدنى من المصالح، لكن تلك الرغبة لم تتحقق كما يريد لها دعاة العمل الأوروبي المشترك في هذا المجال.

كانت أول خطوة مهمة لوضع سياسة طاقة مشتركة في أوروبا في سنة 1957 هي إنشاء وكالة الطاقة النووية الأوروبية، وكان هدفها تجميع النشاطات الأوروبية في هذا المجال للوصول إلى استقلالية أوروبية عن الولايات المتحدة، ولقد شددت الوكالة على التعاون في البحث العلمي والمشاركة في المعلومات والمساعدة في إنشاء المحطات النووية والتأكد من استخداماتها المدنية، ونظراً لاختلاف الاهتمامات بين الأعضاء لم يحدث حتى منتصف السبعينات تقدم ملحوظ أو إنشاء مشروعات مشتركة بهذا الخصوص.

ويمكن تقسيم المجهودات الأوروبية (خاصة دول السوق الأوروبية المشتركة) في مجال السياسات الموحدة للطاقة إلى قسمين، الأول في السنوات العشر بين 1963 إلى 1973 قبل حدوث الأزمة العالمية في النفط وبداية ارتفاع أسعاره، والفترة الثانية منذ ذلك الوقت حتى الآن.

في الفترة الأولى كانت السياسات الأوروبية الطاقة موجهة لتعضيد صناعة الفحم-كما رأينا-في مقابل النفط الرخيص، وكان هذا الدعم لأسباب اجتماعية تتعلق بالعمالة والاحتفاظ بعمال الفحم اكثر منه لأسباب اقتصادية، أما الفترة اللاحقة لارتفاع أسعار النفط في سنة 1973 فقد وصفتها الوثيقة الصادرة من السوق الأوروبية المشتركة والمعنونة «استراتيجية جديدة لسياسات الطاقة في السوق الأوروبية»، وكان هدفها تخفيض اعتماد دول السوق الأوروبية المشتركة على الطاقة من الخارج من 73٪ سنة 1973 إلى 50٪ فقط سنة 1985، ولهذا الغرض فان حصة النفط المستورد يجب أن تصل إلى 49٪ من مجموع استهلاك الطاقة، مع وضع حد أعلى للاستيراد لا يتعدى 500 مليون طن في السنة (15 , 3 مليار/ب)، وفي نفس الوقت يستمر إنتاج الفحم الأوروبي بنفس مقدار حجمه في سنة 1973 وهو من 170-180 مليون طن سنوياً (13 , 1 مليار/ب) هذا بجانب الغاز الطبيعي المتوفر.

ومن جهة أخرى فقد اتجهت أوروبا بقوة إلى سياسة ترشيد الاستهلاك، وكما رأينا في السابق فان الضرائب استخدمت استخداما مباشرا (عن طريق رفعها أو خفضها) في بريطانيا من أجل ترشيد استهلاك الطاقة، أما في فرنسا فقد أنشئت وكالة ترشيد الطاقة مبكرا في نوفمبر 1974،

وكان هدفها تخفيض الطلب البعيد المدى على الطاقة المستوردة، وكان من الأسباب الرئيسية التي جعلت فرنسا تتخذ ذلك الإجراء المبكر اعتمادها الكبير على النفط، فقد كان استهلاكها منه في سنة 1973 حوالي 70٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في فرنسا، ونتيجة لهذا الاعتماد أصبح للوكالة الجديدة سلطات واسعة في البحوث العلمية الخاصة بتقليل استهلاك النفط، وكذلك في إدارة ترشيد الاستهلاك، كما أن جزءاً من سلطاتها كان قانونيا للتفتيش على معدلات الاستهلاك وتقنينها ومعاقبة المخالفين.

كان من المتوقع في بداية السبعينات وفي الظروف العادية أن يصل استهلاك الطاقة في فرنسا إلى حوالي 285 مليون طن (79 ,1 مليار/ب) سنة 1985، وكان ذلك يعني زيادة الاستهلاك بنسبة قدرها 5 ,5٪ سنويا على استهلاك الطاقة سنة 1973، إلا أن الحكومة الفرنسية وضعت سقفا لاستخدام الطاقة لا يتعدى 240 مليون طن في سنة 1985 (51 ,1 مليار/ب)، أي بزيادة سنوية لا تتعدى 3٪ سنويا ابتداء من سنة 1975.

وفي نهاية السبعينات تبين أن فرنسا نجحت في الحد من استهلاك الطاقة كما خططت له[15] بعد مجموعة من الخطوات، منها التشجيع الضريبي وحملات الإعلام المنظمة.

إلا أن وصول الاشتراكيين إلى الحكم وخططهم الطموحة في التشغيل الكامل لليد العاملة الفرنسية، قد يعني ازدياد الطلب على النفط المستورد من الخارج إلى فرنسا، وبالتالي توجهات سياسية فرنسيه تميل إلى التفاهم مع المنتجين الرئيسيين، ولعل أصدق مؤشر لهذا الاتجاه قيام رئيس الجمهورية الفرنسية الجديد بأول زيارة خارج أوروبا إلى السعودية اكبر منتج للنفط خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وفي ألمانيا الغربية أخذت الحكومة خطوات عديدة لترشيد استهلاك الطاقة (بيان الحكومة الألمانية في 22 مارس سنة 1977 حول سياسات الطاقة) لقد كانت الزيادة في استهلاك الطاقة ملحوظة قبل ارتفاع أسعار النفط، فقد ازدادت في السنوات الواقعة بين 1960-1973 بنفس النسبة التي تزايد بها مجموع الإنتاج المحلي، وكان التخوف من أن تقع ألمانيا في مأزق زيادة الطلب على الطاقة واستهلاكها بنسب أعلى من نسب تزايد الإنتاج المحلي كما حدث في بريطانيا.

لهذا فقد خططت جمهورية ألمانيا الاتحادية لتخفيض الطلب على الطاقة بين سنة 1975 وسنة 1985 بنسبة تكون أقل 10٪ من مجموع الإنتاج المحلي، وكما ظهر بعد ذلك التاريخ فإنه من المتوقع أن ينخفض الطلب على الطاقة بنسبة اكبر ولكن ليس بدون مشكلات اقتصادية واجتماعية.

ويأخذ ترشيد استهلاك الطاقة في ألمانيا بعداً استراتيجياً وسياسياً أعمق من بقية بلدان أوروبا الغربية، حيث تعارض أوساط سياسية ألمانية غربية عديدة أية سياسات تتوجه إلى تطوير الطاقة النووية، لقد استخدمت حكومة ألمانيا الاتحادية القانون في ترشيد استهلاك الطاقة، وكذلك التشجيع الضريبي والحملات الإعلامية، مثلها مثل فرنسا.

وفي إيطاليا، حيث يتوفر الطقس الدافئ خاصة في الوسط والجنوب، فإن متوسط استهلاك الفرد للطاقة منخفض عنه في بلدان أوروبا الأخرى، ومع ذلك فان سياسة ترشيد استهلاك الطاقة أصبحت عن أولويات الحكومة الإيطالية. فهي تستورد نفطاً يقارب ثلثي الطاقة المستهلكة، وذلك يضع عبئاً كبيراً على الاقتصاد الإيطالي الضعيف نسبيا. وقد أعلنت إيطاليا خططاً قومية لترشيد استهلاك الطاقة في يوليو سنة 1975، وتنفيذاً لهذه الخطط صدر قانون في أبريل سنة 1976 موجه أساسا لتخفيض استهلاك الطاقة في المساكن، إلا أن إيطاليا سوف تعتمد على استيراد النفط بنسبة كبيرة في المستقبل لتشغيل اقتصادها، خاصة في القطاعات الإنتاجية الصناعية.

والملاحظ على وجه العموم أن سياسات أوروبا الغربية لملاقاة زيادة الطلب على النفط وترشيد استهلاك الطاقة هي سياسات قطرية اكثر منها سياسات إقليمية شاملة، فقد بقيت مشكلة الطاقة وخاصة النفط واحدة من الموضوعات الصعبة التي وضعت عقبات كثيرة أمام تطوير العلاقات الاقتصادية الأوروبية، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي تتبناها الهيئات الاقتصادية التابعة للسوق الأوروبية المشتركة لدفع أقطارها باتجاه سياسات موحدة للطاقة فإن ذلك مازال في حدود الاقتراحات.

ويحذر تقرير أوربي صدر أخيراً من المخاطر التي تتعرض لها أوروبا بقوله:

«إن المخاطر الشديدة التي تتعرض لها أوروبا نتيجة اعتمادها على

الإمدادات الخارجية تفرض عليها أن تبادر إلى اتباع سياسات صارمة وشاملة لترشيد استخدام الطاقة»[16]

لقد حاولت دول السوق الأوروبية المشتركة أن تجد لها بعض المخارج في الحصول على النفط عن طريق طرح فكرة الحوار العربي الأوروبي من أجل بحث العلاقات من جميع جوانبها بما فيها العلاقات الاقتصادية بين العرب وأوروبا، وقد عقدت اجتماعات عديدة منذ منتصف 1974 في بلدان عربية وأوروبية، إلا أن الاختلاف في المصالح لدى الطرفين، والاجتهادات السياسية المختلفة، قد أوصلت ذاك الحوار إلى طريق مسدود ومرحلة لم يستطع أي منهما أن يحقق فيها أهدافاً حقيقية له، خاصة في مجال العلاقات النفطية[17].

ويتوقع بعض المراقبين الغربيين أن هذا التذبذب في إيجاد سياسة للطاقة وسياسة نفطية أوروبية على وجه الخصوص سوف يتلاشى في وقت قريب ليحل محله توجه سياسي موحد يميل لتشديد القبضة والسيطرة الحكومية على السياسات النفطية[18]، ومع تطوير المصادر الأوروبية من الطاقة (الغاز والفحم)، فإن هذا الوضع سوف يكون مريحاً لـ (ش ن ع ك) كما تعتقد تلك المصادر حيث يقلل من المخاطر التجارية المعتادة ويمكنها من تحقيق عائد مقبول على استثماراتها، حيث ستستمر سياسة التعامل مع الشركات، خاصة تلك التي تملك بعض حكومات أوروبا الغربية جزءاً منها.

لقد كانت تجربة تنويع مصادر الطاقة في أوروبا تجربة أفادت في اكتشاف حقل الغاز في شمال هولندا، وهو أكبر حقل غاز خارج الولايات المتحدة، وكذلك في نجاح التنقيب عن النفط والغاز في أوائل ومنتصفه السبعينات في بحر الشمال، وهذا يعني أن الغاز يحل محل النفط في كثير من الاستعمالات خاصة في المنازل في أوروبا.

إن إحلال الغاز محل النفط سوف يقلل من اعتماد بريطانيا مثلا على النفط حيث تعتقد بعض المصادر أن الغاز سيلبي ربع احتياجات بريطانيا من الطاقة في وقت قريب[19]، ولقد كان الغاز في البداية يباع رخيصاً لتشجيع الاستهلاك ولكن أسعاره بدأت ترتفع للحد من الاستهلاك غير الرشيد خاصة في السنوات الأخيرة من السبعينات[20].

وكذلك حققت هولندا تصديراً متوسطاً للغاز من خلال نام (Nam)

الشركة المشتركة بين الحكومة الهولندية وشركتي النفط العالميتين شل واسو، فصدرت الغاز إلى ألمانيا الغربية وفرنسا وسويسرا وإيطاليا، و يقدر الخبراء أن ربع احتياجات دول شمال غرب أوروبا الكثيفة السكان والمتقدمة في الصناعة يمكن تلبيته من إنتاج الغاز الأوروبي.

أما في المناطق الجنوبية من أوروبا فهناك مصدر آخر للطاقة هو استيراد غاز بكميات ضخمة من حقول الغاز في الشمال الغربي الأفريقي (الجزائر وليبيا) إما بواسطة أنابيب للغاز وإما بشحن الغاز المسيل إلى الموانئ الجنوبية في إيطاليا وأسبانيا.

لهذا فإن اعتماد اقتصاد أوروبا الغربية على الطاقة في المستقبل سوف يتنوع إلى ثلاثة مصادر، الفحم-الغاز-النفط، مع بقاء الأخير هو الخيار الأفضل والمتعدد الاستخدامات، لذلك تتبقى أوروبا مهتمة اهتماماً رئيسياً بالمناطق التي يستخرج منها النفط، خاصة المناطق العربية، فالكميات المنتجة والأسعار وتصدير السلع المصنعة من أجل استخدام وتدوير عائدات النفط في أوروبا تبقى المحور الأساسي للسياسات الأوروبية تجاه الطاقة.

في مجال اتجاه أوروبا لاستيراد النفط والغاز من الاتحاد السوفييتي، وقعت ألمانيا الاتحادية أخيراً مع الاتحاد السوفييتي اتفاقاً تجارياً لبناء شبكة من الأنابيب التي سوف تنقل الغاز من حقول سيبيريا في شمال الاتحاد السوفييتي إلى قلب أوروبا، وسيكلف هذا المشروع بلايين الدولارات، وستقوم التكنولوجيا الغربية بالمساعدة في مد تلك الأنابيب[21].

ولقد عارضت حكومة الولايات المتحدة الخطوة، و يبدو أن هناك خلافا بين مصالح الولايات المتحدة في النفط والطاقة وبين مصالح أوروبا بدأ يظهر منذ منتصف السبعينات. ويمكن لهذا الخلاف أن يتطور إذا استطاعت الدول المنتجة للنفط خاصة العربية أن تستفيد منه سياسيا، إن الخيار الأوروبي خيار سياسي قابل للتجربة في ضوء التطورات العالمية، وقد أقرت أوروبا في مؤتمر البندقية (صيف 1980) توجهات جديدة لسياساتها مع العالم الثالث، و بالتحديد الوطن العربي وقضاياه (مؤتمر البندقية اشتركت فيه أيضا الولايات المتحدة). إلا أن الخيار الأوروبي مازال يحتاج إلى عمل سياسي دءوب ومنظم للاستفادة القصوى منه، واستخدام حاجة أوروبا للنفط من أجل تحقيق مكاسب عادلة للشعب العربي.

2 - اليابان؛ الحياد والنفط:

اليابان لها موقف متميز في الدراسات الاقتصادية/الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد استطاعت خلال السنوات الثلاثين الماضية أن تتحول من دولة مهزومة إلى الدولة الصناعية الثالثة في العالم، رغم فقدها لتفوقها العسكري في نفس الوقت، ورغم أنها تقوم باستيراد معظم مواردها الأولية من الخارج، وخاصة النفط.

وبمعرفة نسبة النفط المستورد بالنسبة لمجموع الطاقة التي تحتاجها اليابان والتي تصل إلى حوالي 75 ٪ تتضح صورة اعتماد اليابان على هذا المصدر الحيوي[22]، وذاك يفسر إلى حد كبير علاقات اليابان الدولية، فهي تتعاون مع الصين والاتحاد السوفييتي في نفس الوقت الذي تتعامل فيه مع العرب والولايات المتحدة من أجل الحصول على إمدادات نفطية ثابتة ومستمرة.

ينظر الوطنيون اليابانيون إلى هذا الارتباط، خاصة بالمصالح الغربية الكبرى، على أنه تبعية يابانية للولايات المتحدة، وتشير إلى ذلك إحدى الدراسات كالتالي:

«إن الحكومة ورءوس الأموال الاحتكارية في بلادنا (اليابان) دمرا صناعة الفحم، وقد كانت أكبر مصدر داخلي للطاقة، فقد تناضل سريعا عدد مناجم الفحم من 682 منجما منتجا في سنة 1960 إلى 75 منجما منتجا في سنة 1974، وانخفض إنتاج الفحم في نفس الفترة من 52 مليون طن سنويا إلى 20 مليون طن سنويا فقط ونقص عدد العاملين في تلك الصناعة من 230 ألف عامل إلى 23 ألف فقط»[23].

لقد كان الفحم المنتج محليا في اليابان والمعضد بأنواع أخرى غير تجارية (المواد القابلة للاشتعال والتي يمكن أن تجمع مثل الخشب) بجانب الطاقة الكهرومائية (الكهرباء المولدة من مساقط المياه) هي المصدر الأساسي للطاقة في اليابان حتى الحرب العالمية الثانية، وكان النفط يستخدم بنسبة قليلة فقط في المواصلات (للسيارات).

أما أثناء الحرب العالمية الثانية فإن المصادر النفطية والمنشآت التي استولت عليها اليابان من المستعمرات الهولندية في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا)، وكذلك البريطانية-بورما-قد سدت احتياجات المجهود الحربي

الياباني المتنامي.

ولقد كان للسياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه اليابان بعد الحرب، والتي كانت تهدف إلى إنقاذ اليابان من التدهور الاقتصادي وطبقت بصورة أوسع مما حدث في ألمانيا لإعادة المنشآت الصناعية اليابانية أثر مهم في اعتماد اليابان على النفط، فقد كانت العودة من جديد إلى الفحم والطاقة الكهرومائية في الصناعة اليابانية عملية صعبة، حيث كانت صناعة الفحم اليابانية تعاني نفس صعوبات مثيلتها في أوروبا، إذ كانت الإنتاجية محدودة بالنسبة للطلب المتزايد على الطاقة، وكذلك كانت مناطق الفحم بعيدة عن المناطق الصناعية، وترافق ذلك مع اكتشاف احتياطات نفط كبيرة في الشرق الأوسط مملوكة لـ (ش ن ع ك) وقريبة نسبياً من اليابان.

و بسبب التغير السياسي والاجتماعي المفروض على اليابان بعد الاحتلال الأمريكي، وبسبب الحاجة الملحة للطاقة، وبتشجيع من الإدارة العسكرية الأمريكية، بدأت اليابان تشجع صناعتها المتوسعة في التحول إلى استخدام النفط كمصدر للطاقة رخيص وغير ملوث للبيئة. لقد ساهم في هذا التحول رأس المال الياباني بعد الحرب، فقد سمحت الحكومة اليابانية في بداية الخمسينات للشركات (ش ن ع ك) بالاشتراك مع شركات محلية يابانية لتوسيع طاقة مصانع التكرير في اليابان، وكذلك بإنشاء مصانع تكرير جديدة، في مقابل أن تحصل هذه الشركات (ش ن ع ك) على امتياز توريد النفط إلى مصانع التكرير اليابانية.

لقد كان الأمر غير ملائم في البداية لـ (ش ن ع ك)، ولم توافق إلا بعد ضغط من السلطات العسكرية الأمريكية في اليابان، كما أن ذلك القرار لم يكن قراراً سهلاً للحكومة اليابانية أيضاً، فقد كان يعني عكس موقف اليابان التقليدي من الاستثمارات الخارجية، الذي لا يسمح بمشاركة الأجانب في النشاطات الحيوية للبلاد، ولكن الخطوة نفسها تعبر عن دخول اليابان في السوق الرأسمالية العالمية. وتوحد المصالح في تلك السوق.

نتيجة لهذه السياسات تغير اعتماد الاقتصاد الياباني في سنوات قليلة من الاعتماد على الفحم-المصدر المكلف للطاقة-إلى اقتصاد يعتمد على النفط المصدر الرخيص للطاقة.

لقد تبين للسلطات اليابانية في منتصف الخمسينات أن الاعتماد المتزايد

على النفط المستورد بجانب الأسعار المرتفعة التي تبيع بها (ش ن ع ك) النفط في السوق اليابانية، قد يسبب اعتماداً استراتيجيا له نتائج غير محمودة بالنسبة إلى الاقتصاد الياباني في المدى الطويل، فقامت باتخاذ إجراءات ووضع قيود وقوانين قلبت بها جذرياً سياستها السابقة، فوضعت قيوداً على تحويل مصادر الطاقة في الصناعة المعتمدة على الفحم أو مساقط المياه إلى النفط، ورغم ذلك فإن الاتجاه إلى استخدام النفط لم يكن بالاستطاعة وقفه، فقد بدأت أسعار الفحم في الارتفاع من جهة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وكذلك ارتفاع أجور العاملين في هذا القطاع الصناعي، ومن جهة أخرى حدث انخفاض نسبي في أسعار النفط المستورد في نهاية الخمسينات نتيجة للتنافس بين (ش ن ع ك) والشركات الأمريكية المستقلة لإيجاد أسواق نفطها المستخرج من منابعه في الشرق الأوسط، وتركزت المنافسة بوجه خاص على السوق اليابانية.

لقد كان الارتفاع في استهلاك النفط في بداية الخمسينات في اليابان يقدر بـ15٪ سنويا، وتضاعف في غضون ثلاث سنوات بين 1957-1960، ثم أصبحت زيادة الاستهلاك السنوي في بداية السبعينات تقدر بحوالي 25٪ (حتى 1974)، لقد كانت الزيادة في استهلاك النفط في اليابان أعلى من المتوقع. وللمقارنة فإنه في سنة 1963 كانت نسبة استهلاك الطاقة في اليابان كالتالي: 13٪ الطاقة المائية، 31٪ الفحم و 52٪ للنفط، ومن زادت حصة النفط لتصبح في عام 1975 70٪[24] ثم ارتفعت إلى 75٪ في السنة التالية. وفي ضوء الاعتماد المتزايد على النفط كأحد مصادر الطاقة الرئيسية في اليابان أصبحت البلد الثاني من الدول الصناعية بعد الولايات «المتحدة في قائمة مستوردي النفط من دول خارجية (في نهاية السبعينات).

نتيجة لذلك فقد حاولت لجنة الطاقة الوطنية اليابانية، وهي مؤسسة حكومية، أن تضع برنامجاً لترشيد استهلاك الطاقة، وخاصة من حيث التوزيع القطاعي لاستهلاك النفط، بحيث يسمح إلى حد ما بزيادة استخدام مصادر أخرى غير النفط في بعض القطاعات الصناعية، ففي سنة 1973 كانت النسبة المئوية لاستهلاك الصناعة اليابانية من النفط 37,4 ٪ أما باقي النسبة فهي من مصادر أخرى، وكان قطاع النقل يأخذ 11,8٪ من مجمل استهلاك النفط في نفس العام.[25] وكانت خطة لجنة الطاقة تقضي

بعدم تشجيع صناعات معتمدة أساسا على النفط من جهة، وتحديد سقف للنمو في استهلاك الطاقة لا يتعدى 5 , 9٪ سنويا حتى سنة 1985 من جهة ثانية، على أن تكون سنة 1975 هي سنة الأساس[26].

ومن أجل تنفيذ ذلك البرنامج قامت اللجنة بوضع قواعد وقوانين لترشيد الطاقة، وكذلك تشجيع المنشآت الجديدة التي تحافظ على الطاقة أو تستخدم طاقة بديلة عن النفط عن طريق إعانات مالية من بنك التنمية الياباني، كذلك أصدرت قوانين للحد من تلوث البيئة من جراء استخدام النفط، كما خططت لبرامج تطوير الطاقة النووية، إلا أن البرنامج الأخير يلاقي في اليابان صعوبات سياسية-جغرافية كما يحدث في ألمانيا الغربية. وتقدر لجنة الطاقة الوطنية أن اليابان يمكن أن تسد خمس احتياجاتها من الطاقة في سنة 1985 من المحطات النووية، إلا أن ذلك تقدير مبالغ فيه، حيث يسير برنامج الطاقة النووية الياباني بخطى بطيئة. لذا فإن الاقتصاد الياباني سوف يبقى معتمداً على النفط في المستقبل المنظور، ولكن ربما يتم استخدامه استخداماً أفضل[27].

أما المصادر الأخرى للطاقة، و بالتحديد الفحم والغاز، فمن الصعب تطويرها اقتصاديا بشكل كبير، ففي حالة الفحم تضع لجنة الطاقة القومية أملاً كبيراً على تطوير هذه الصناعة، ولكن هناك شكوكاً قوية فيما إذا كانت تستطيع أن تحقق الهدف الذي تبتغيه، أما الغاز فليس لدى اليابان احتياطي كبير منه يمكن أن يعتمد عليه ولو جزئياً، كما حدث في أوروبا. لذلك فإن اليابان كما يرى المختصون هي البلاد الوحيدة بعد أوروبا التي يقلقها جديا أي تغير في أوضاع صناعة النفط العالمية. ومن هنا فإن الحكومات اليابانية المتعاقبة تضع استمرار تدفق النفط إلى اليابان في أولوياتها السياسية، وهي مستعدة «للتفاهم» سياسيا لضمان ذلك التدفق.

ولقد كانت المشكلة الأساسية لليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية هي تكاليف النفط المستورد المدفوع بالعملة الصعبة غير المتوفرة لليابانيين حينئذ، لذلك قامت باتباع سياسة المشروعات المشتركة بين الشركات اليابانية و (ش ن ع ك) لا يستخدم العملة الصعبة المتوفرة لدى تلك الشركات لتوسيع طاقات مصانع التكرير اليابانية، وفوق ذلك فقد أعطى النفط في الاقتصاد الياباني معاملة خاصة كسلعة استراتيجية مستوردة. ونتيجة

لسيطرة الحكومة اليابانية على الواردات، و بسبب النقص الكبير في العملة الصعبة، كانت الحكومة اليابانية توفر المال للسلع الأساسية المستوردة، وعلى رأسها النفط. لذلك لم تواجه هذه الصناعة صعوبات حقيقية في السنوات الخمس عشرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فقد كانت قيمة النفط المستورد إلى اليابان بالنسبة لمجموع السلع المستوردة من الخارج هو 8٪ فقط في سنة 1950، وبعد ذلك بعشر سنوات تضاعف كي يصبح 16٪ في سنة 1960[28].

ولقد كان تطور مصانع التكرير وتوسيعها في اليابان طريقاً آخر للحصول على العملة الصعبة عن طريق تصدير منتجاتها إلى الخارج، فقط طورت صناعة البتروكيماويات إلى درجة أصبحت معها اليابان مصدرة لمشتقات النفط، وأصبحت تلك الصناعة في وسط السبعينات في اليابان تأتي في الدرجة الثانية من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة، و بذلك قامت صناعة النفط اليابانية بموازنة تكاليفها من النقد الأجنبي.

لقد كانت الطرق التي وفرت بها اليابان أموالاً صعبة من صناعة تكرير النفط هي الدافع للبحث عن النفط في الخارج، ففي بداية السبت (1962) وفي نفس الوقت الذي قامت فيه اليابان بتسهيل شروط الاستيراد من الخارج قامت بالسيطرة على صناعة النفط في كل نشاطها تقريباً. وقوانين السيطرة تلك لا تتيح للحكومة اليابانية الرقابة على الأسعار وخطط التطوير فحسب، بل تتيح لها أيضا احتكار السوق المحلي ليقتصر على المنتجات النفطية اليابانية، وبذلك تقلل من سطوة الشركات والحكومات الأجنبية على مصادر الطاقة الأساسية للصناعة اليابانية.

وقد سمحت هذه القوانين بتقديم مساعدات مالية وإعفاءات ضريبية للشركات اليابانية التي تقوم بالبحث وتطوير مصادر النفط والغاز في الخارج. وكذلك أعطت حريات أكبر لشركات تكرير النفط اليابانية لشراء النفط الخام من المصادر التي تفضلها. كذلك قامت الحكومة اليابانية بإنشاء مؤسسة لتصنيع النفط الياباني، وتصنيع المنتجات المكررة من نفط خام مستورد.

ونتيجة للوفرة النفطية النسبية في اليابان بين 1962-1965 باستخدام تلك القوانين استخداما إيجابيا لتوفير النفط الرخيص لليابان، تباطأ برنامج

تطور الامتيازات النفطية التي حصلت عليها اليابان في الخليج كامتياز (الخفي) في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت.

ولكن ابتداء من منتصف الستينات عندما تصاعد الاستهلاك في النفط لدى اليابانيين سرعان ما أصبحت شركاتهم من بين الشركات الرئيسية المنتجة للنفط في الخليج، كما أغرقت أسواق بلدان الخليج النفطية بالمنتجات الصناعية اليابانية. ففي الوقت الذي يستثمر فيه اليابانيون رؤوس أموالهم في صناعة النفط تسترجع هذه الأموال (بجانب أرباحهم من النفط نفسه) من خلال تسويق المنتجات الصناعية اليابانية من (الترانزيستور) حتى السيارات.

وفي الستينات اصبح لليابانيين بجانب نفط الخفي (شركة الزيت العربية المحدودة) في المنطقة المحايدة الكويتية/السعودية التي اكتشفت النفط في سنة 1960 وطورت إنتاجه في سنة 1963. كما أصبح لهم بجانب ذلك امتيازات نفطية في أبو ظبي، فأنشأت المصالح اليابانية «شركة نفط أبو ظبي المحدودة» في سنة 1967 لتقوم بالبحث عن النفط في المناطق المتخلى عنها من «شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة» وقد اكتشفت الشركة اليابانية نفطاً وغازاً طبيعياً بكميات تجارية في تلك المناطق في أواخر السبعينات، كما قامت المصالح اليابانية بشراء صفقة تجارية/ نفطية كان لها أصداؤها العالمية في السوق النفطية في بداية السبعينات (1972) عندما قامت الشركات اليابانية النفطية بشراء 45٪ من حصة «شركة النفط البريطانية BP في مناطق امتياز شركة أبو ظبي البحرية المحدودة (أدما)، وقد فسرت الأوساط النفطية هذه الصفقة بأن شركة BP كانت مضطرة إلى بيع جزء من امتيازها المنتج حتى يتسنى لها مواجهة تكاليف التنقيب عن النفط الباهظة في بحر الشمال.

ولقد علق أحد رجال الأعمال اليابانيين على تلك الصفقة بقوله:

« .. إن اليابانيين لا ينوون التغلغل في الخليج العربي.. لأنهم هناك بالفعل»[29].

لقد كانت تلك الملاحظة صائبة، ففي عشر سنوات بين 1965-1975 توسعت المصالح النفطية اليابانية في الخليج العربي[30] حيث حققت اليابان بهدوء وبدأب الحصول على نفط لها بعيداً جزئياً عن نفوذ (ش ن ع ك). وما إن

توفر النفط الخام من مصادر تمويل يابانية حتى بدأت اليابان تضغط على (ش ن ع ك)، التي لها مصانع تكرير في الأرض اليابانية، لكي تشتري نفطاً خاماً من شركات النفط اليابانية لتكريره في تلك المصافي.

كذلك توجهت اليابان إلى مناطق جديدة للحصول على النفط، منها الاتحاد السوفييتي والصين، هذا التوجه بدأ بعد إغلاق قناة السويس إبان حرب 1967 العربية/الإسرائيلية. وبدأ ضخ النفط السوفييتي إلى اليابان في التوسع إلى أن وصل نصيب النفط الخام السوفييتي المصدر إلى اليابان في بداية الثمانينات إلى 15٪ من مجموع واردات اليابان النفطية، وكان هذا النفط في مقابل مبادلته بمنتجات صناعية يابانية، كما دخلت اليابان والاتحاد السوفييتي في مشروع مشترك للبحث عن النفط في المياه المغمورة حول جزيرة (سخالين) في شمال اليابان[31].

كما وقعت اليابان والصين اتفاقية في منتصف يوليو 1981 تحصل الأولى بموجبها على ما نسبته 5٪ من احتياجاتها من النفط الصيني سنويا.

إن عالمية صناعة النفط وتخطيها للحواجز السياسية يظهر بوضوح بعد قفل قناة السويس واحتياج اليابان إلى النفط. فقد تم عقد اتفاق ثلاثي بين شركة النفط البريطانية العاملة في العراق وبين الاتحاد السوفييتي واليابان على أن تستبدل اليابان بما تستورده من النفط السوفييتي نفطاً من شركة النفط البريطانية في العراق، على أن تنقل الكمية من حقول الشركة في العراق إلى اليابان، ونفس المقدار تأخذه الشركة من الاتحاد السوفييتي من خلال مواني البحر الأسود لتنقله إلى أوروبا الغربية. لقد كان اتفاقا مريحا للأطراف الثلاثة ومخترقا للحواجز الأيديولوجية.

من المهم في مناقشة سياسة اليابان النفطية بعد منتصف السبعينات ملاحظة سلسلة القرارات التي اتخذتها الحكومة اليابانية في محاولة تخفيف الاعتماد على النفط المستورد، الذي لا يقع تحت سيطرة يابانية مباشرة. هذه السياسة تعود إلى عام 1967 عندما أسست شركة نفط وطنية يابانية حكومية هدفها مساعدة شركات النفط اليابانية في الحصول على تمويل وقروض لتشجيعها على الدخول في مجالات التنقيب عن النفط في أماكن متعددة في العالم، وبالفعل حصلت تلك الشركات مثل شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة على امتيازين في الإمارات الأول سنة 1968 والثاني سنة

1970، كما حصلت شركة النفط (الهلال) على امتيازات نفطية في الشارقة سنة 1969 (بها مصالح يابانية) واكتشفت النفط بالفعل في بداية السبعينات[32].

لقد كان الهدف التشجيعي الذي تبنته الحكومة اليابانية هو حث شركات النفط اليابانية على الدخول في عمليات التنقيب الجديدة والوصول إلى أن يكون النفط الخام المملوك لشركات يابانية لا يقل عن 30٪ من مجموع النفط المستورد إلى اليابان.

ولقد قامت وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية بتمويل هذا البرنامج من المبالغ المحصلة من مصادر خاصة أو حكومية، ونجح هذا البرنامج في تمكين المصالح اليابانية من الحصول على النفط الذي أنتجته الشركات اليابانية في كل من المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت (حقل الخفجي والحوت) وكذلك في الإمارات (شركة نفط أبو ظبي المحدودة) من حقول (أدما)، وكذلك حقل (البندق) المشترك بين قطر وأبو ظبي الذي تستغله شركة نفط البندق المملوكة جزئيا للشركات اليابانية.[33] وكانت هذه النجاحات للمصالح اليابانية المباشرة هي نتيجة للسياسات التي تبنتها الحكومة اليابانية للاعتماد على شركات النفط اليابانية لتمويلها بالنفط الخام.

لقد قدرت بعض المصادر أن عدد المشروعات النفطية اليابانية عشية ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973 قد جاوز الخمسين مشروعا، وذلك يعني أن اليابان قد طورت اعتمادها على النفط خارج (ش ن ع ك) قبل أزمة الطاقة في السبعينات بوقت ليس بقصير. ولقد كانت الامتيازات التي حصلت عليها شركات النفط اليابانية إما منفردة أو بالاشتراك مع شركات غربية في مناطق واعدة بالإنتاج النفطي، خاصة في الخليج، هي خير معين لتمويل اليابان بالنفط، لذلك فإن مصروفات التنقيب اليابانية لم تذهب سدى، بل استفادت منها اليابان في الحصول بشكل كاف على النفط عندما انخفض المعروض منه في السوق الدولي. فحسب أرقام وكالة الطاقة الدولية فان توفر النفط (خارج المنظومة الاشتراكية) يقدر في سنة 1985 بحوالي 58 مليون برميل يوميا، في حين أن الطلب العالمي على النفط سوف يصل حينئذ بين 8, 59 و 4, 60 مليون برميل يوميا، وعندها سيكون الحد الأدنى

لاستيراد اليابان ما بين 3 , 6 و 9 , 6 ملايين برميل يوميا، فإذن سيكون هناك نقص عالمي في توفر النفط، ولكن اليابان ستكون بعيدة عن التضرر بهذا النقص نتيجة اعتمادها على شركاتها المنتجة[34]، هذا إذا لم يحدث بالطبع توقف مفاجئ للنفط نتيجة اضطرابات سياسية في بلد أو اكثر من البلدان المصدرة التي تعمل بها شركات نفط يابانية، أما إذا حدث ذلك فان نقص الإمدادات العالمية من النفط سيكون اكبر من الهامش المحتمل بالنسبة لليابان. كما أن اليابان تتخوف من (ش ن ع ك) التي ما زالت اليابان تعتمد عليها في آست يراد نسبة من النفط الخارجي، فعلى الرغم من كل الجهود اليابانية السابقة التي حاولت الحصول على إمدادات مباشرة من شركات يابانية فان الأخيرة لم تشبع إلا ١٠٪ فقط من احتياجات اليابان سنة 1979، واكثر من نصف احتياجات اليابان النفطية وقتها كان يأتي عن طريق (ش ن ع ك) (7 , 55 ٪) والباقي توفره شركات أمريكية أو أوروبية مستقلة.

لقد اضطرت اليابان في السنوات التي اضطربت فيها أسعار النفط خاصة سنة 1979 لشرائه من السوق الفورية و بأسعار باهظة من وجهة نظر اليابانيين.

لقد تغلبت اليابان جزئيا على الصعوبات المتزايدة التي وضعتها (ش ن ع ك) بكل قوتها الاقتصادية العالمية، إلا أن تزايد سيطرة الحكومات المنتجة على النفط في الشرق الأوسط والأقطار العربية الخليجية يجب أن ينظر إليه على انه فرصة جديدة للتعامل المتكافئ مع الحكومة اليابانية. فإذا استثنينا النفط المصدر إلى اليابان من إندونيسيا، فإن معظم نفط اليابان يأتي من الأقطار المطلة على الخليج العربي.[35]

ونتيجة لتخوف اليابان من التذبذب الذي قد يقع ويعرض إمداداتها من النفط للخطر في المستقبل، فقد بدأت تطور علاقتها مع مناطق أخرى منتجة للفحم، خاصة كندا واستراليا وجنوب أفريقيا، كما قامت اليابان بمحاولة اكتشاف النفط في البحار القريبة منها والمشتركة بينها وبين كوريا الشمالية والجنوبية، والصين والاتحاد السوفييتي، كما أنها توجهت إلى مصادر بعيدة نسبياً مثل المكسيك، التي يوجد لديها احتياطي كبير من النفط والغاز.

وقد وافقت اليابان بعد إعطاء المكسيك قروضاً مالية ومعونات فنية

على أن تورد لها الأخيرة نفطاً في بداية الثمانينات. وتتوقع بعض المصادر الغربية أن يحدث صراع بين الحكومة اليابانية وفروع من (ش ن ع ك) العاملة في الأراضي اليابانية، فحتى نهاية السبعينات ظلت السوق النفطية اليابانية هي أكبر أسواق النفط العالمية التي تعمل فيها (ش ن ع ك)، ولكن اليابانيين ينظرون إلى أعمال تلك الشركات في أراضيهم بحذر شديد. ومن هنا فإن مصالح اليابان قد تتوافق مع مصالح الدول المصدرة للنفط لتقليص حجم ودور (ش ن ع ك).

ويستطيع العرب المنتجون للنفط أن يكسبوا سياسياً واقتصادياً من وضع اليابان المحتاج دائما إلى النفط، عن طريق تطوير تحويل التكنولوجيا النفطية من اليابان إلى الأقطار العربية، وعن طريق إقامة صناعات مشتركة مع اليابان. إن الفائدة المتبادلة التي يمكن أن تجنيها الدول العربية واليابان من خلال تعاون متكافئ كبيرة ومتعددة.

فالاعتبارات الاقتصادية لها أولوية في صنع القرار السياسي الياباني. وحيث إن اتجاهات التجارة الخارجية اليابانية تشير إلى مزيد من استيراد النفط من كل من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لوضع اليابان الدولي الحساس، فان القرار السياسي الياباني الخارجي يحاول الفصل بين السياسة والاقتصاد وذلك من أجل الحصول على مواد أولية وفتح أبواب جديدة لمنتجاته، ولكن ذلك لا ينجح في كل الحالات، فتقوم الدبلوماسية اليابانية أيضا بمحاولة أمجاد توازن بين مصالحها الاقتصادية وقراراتها السياسية[36].

وقد طرأ على الموقف الياباني السياسي، خاصة بعد حرب 1973، تغيرات جديدة لصالح فهم الموقف العربي وتدعيمه في المجالات الدولية. وتبقى عملية الحث على ضرورة تأسيس العلاقات العربية اليابانية للاستفادة منها عالميا متوقفة على حكمة استخدام العلاقات الاقتصادية في مجال سياسي بطريقة واضحة ومنظمة.

لقد كانت دبلوماسية النفط هي الملحوظة في السياسة اليابانية المعاصرة، فبعد أزمة 1973 النفطية قامت حكومة تناكا Tanaka بإرسال مبعوثين إلى أقطار عربية عديدة منها أقطار غير نفطية مثل سوريا ومصر والسودان والأردن والمغرب كي تعرض عليها إعانات اقتصادية، وكان من نتيجة ذلك

اشتراك اليابانيين في مشروعات تطوير قناة السويس. غير أن دبلوماسية النفط هذه لا يمكن أن تستمر بقوة اندفاعها الحالية إلا لمدة عشر سنين أو خمس عشرة سنة قادمة على أبعد تقدير، حيث إن خطط الطاقة اليابانية والمعلنة تتجه إلى تخفيض الاعتماد على النفط والغاز إلى 50٪ من احتياجاتها في الطاقة في سنة 1990[37]. لذلك فإن التوقيت يدخل كعامل رئيسي مؤثر مع بقية عناصر التعامل العالمية.

و يشير وزير النفط العراقي إلى أهمية التعاون العربي الياباني بقوله:

«إن اليابان كدولة صناعية كبيرة تربطها علاقات اقتصادية وتجارية واسعة مع معظم الدول النامية مدعوة للمشاركة في الجهود الدولية الرامية لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي وبناء اقتصاد دولي جديد مبنى على العدالة والتكافؤ»[38].

هذا التعاون في المجال الاقتصادي مطلوب، إلا انه في المجال السياسي أيضا تجب الدعوة له، ولعل زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لطوكيو في أكتوبر 1981 تعني تفهم اليابان للقضايا العربية العليا السياسية بجانب القضايا الاقتصادية.

إن حرص اليابان على انتظام الإمدادات النفطية إليها دفعها التكنولوجيا جانب الدخول مباشرة في عمليات التنقيب وتتوج مصادر الإمدادات إلى المساهمة في مشاريع عالمية من أجل المحافظة على الممرات المائية خاصة في الشرق الأوسط لسلامة شحنات النفط المصدر إليها.

إن حرص اليابان على الإمدادات النفطية يتضمن الحرص على حل بعض المشاكل السياسية التي تعكر صفو المنطقة. من هنا جاءت مبادراتهم غير المباشرة لفهم القضايا العربية، ومن هنا أيضا يجب أن يكون المدخل الرئيسي لدفع اليابان للوقوف بوضوح اكثر مع المصالح العربية العليا في الساحة الدولية.

المراجع والمصادر

(1) انتوني سامبسون: الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته. معهد الإنماء العربي-بيروت، 1976 ص 223-244، ترجمة: سامي هاشم. (ذكر سابقاً).

(2) Marcello Colitis The Energy Policies of Industrialized Countirs ورقة مقدمة في مؤتمر الطاقة

..1979 مارس 8: 4العربي الأول-أبو ظبي، دولة الإمارات العربية-

(3) Ali M. Jaidah; Pricing of Oil: Role of the Controlling Power مصدر سبق ذكره، جدول رقم 3.

(4) وقتها كانت أقطار السوق الأوروبية المشتركة هي: ألمانيا الغربية-فرنسا-بلجيكا-إيطاليا-لكسمبورج وهولندا، انظر في ذلك:

د. عبد الرحمن الصباح: السوق الأوروبية المشتركة دراسة تحليلية وزارة خارجية قطر-الدوحة 1981 ص 26. الأرقام من سامبسون مصدر سبق ذكره ص 224..

(5) Christopher T. Saunders (Edt) East and West in the Energy Squeeze

The Macmillan Press 1980 P. 63.

(6) انتوني سامبسون، مصدر سبق ذكره ص 224-225

(7) Marcello Colitti: the Energy Policies مصدر سبق ذكره

(8) P. Odell: Oil and World Power مصدر سبق ذكره.

(9) المصدر السابق

(10) نظام السعر المعلن تقرره (ش ن ع ك) على أساس متوسط تكاليف إنتاج ونقل النفط محسوباً وكأن مصدره من موانئ خليج المكسيك، هذا السعر اعتباطي من أجل توحيد الأسعار العالمية لصالح تلك الشركات وهو بالتالي سعر سياسي وليس اقتصاديا.

(11) دول أوروبا التسع هي بلجيكا وألمانيا الاتحادية (الغربية) وفرنسا وإيطاليا ولكسمبورغ وهولندا (الدول المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة) وكذلك ايرلندا والدانمارك و بريطانيا التي التحقت بالسوق بعد ذلك.

(12) Christopher T. Saunders (Edt) East and Westمصدر سبق ذكره

(13) S.A. Van Vector Energy Conservation in the OECD The Journal of Energy and Development Spring - 1978.

(14) انتوني سامبسون-الشقيقات السبع مصدر سبق ذكره ، وانظر أيضا:

E.F. Schumacher Small is Beautiful Abacus 1973.

أطلق المؤلف في كتابه التسابق والذي حاز شهرة كبيرة في أوروبا تحذيرا من التوسع الصناعي وفساد البيئة والإسراف في استهلاك الطاقة، وكان يشغل منصب الخبير الاقتصادي لمدة عشرين

عاما 1955-1970، لمجلس الفحم القومي في بريطانيا، وهو من أصل ألماني.

(15) S.A. Van Vector Energy Conservation in the OECD-the Journal of Energy and Development

مصدر سبق ذكره

(16) انظر ملخص التقرير في نشرة منظمة الأقطار المصدرة للبترول العدد 8 ,9، أغسطس، سبتمبر 1980.

(17) من أجل مزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر: د. أحمد صدقي الدجاني الحوار العربي الأوروبي-وجهة نظر عربية، مكتبة الانجلو-القاهرة 1976.

(18) P. Odell مصدر سبق ذكره

(19) المصدر السابق.

(20) حقق مجلس الغاز البريطاني Gas Bord أرباحا طائلة في سنة 1979، ومع ذلك أعلن رفع الأسعار للمستهلك من أجل أن يتوازن الاتفاق على الإنتاج مع الدخل من الغاز.

(21) The Washington Post, July 5,1981.

(22) انظر ملف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-وهو دراسات ندوة طوكيو والتي عقدت في نوفمبر 1976 تحت عنوان:

Opportunities for Co-operation between Japan and the Arab World. p. 40.

(23) تاكيش واتانايا، مخطط الإمبريالية الأمريكية، الخطر وأزمة الطاقة في اليابان. في مجلد ندوة بغداد العالمية الثانية-نوفمبر 1974 ص 855.

(24) محمد علي عبد الكريم الماشطة، الطاقة-النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985-دار الثورة للصحافة والنشر-بغداد 1977 ص 95.

(25) نفس المصدر السابق.

(26) S.A. Van Vector:"Energy Conservation"

مصدر سبق ذكره.

(27) Odell-Oil and World Power

مصدر سبق ذكره.

(28) نفس المصدر السابق.

(29) الكسي فاسيليف: بترول. الخليج والقضية العربية. دار الثقافة الجديدة القاهرة 1978 ص 113.

(30) من أجل تفاصيل حول الشركات اليابانية في دولة الإمارات انظر مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة وزارة الإعلام دولة الإمارات 1977 .الفصل الثاني ص 149 بعدها. وأما عن المصالح اليابانية في الكويت فانظر: نفط الكويت. حقائق وأرقام، منشورات وزارة النفط 1977.

(31) مصدر سبق ذكره. P.R. Odell

(32) مانع سعيد العتيبة-البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة مصدر سبق ذكره ص 208 وما بعدها.

(33) شركة نفط (البندق) تشارك فيها بجانب الشركة اليابانية المتحدة لتطوير موارد النفط شركتان غربيتان هما:

أ- شركة البترول البريطانية.

ب- شركة البترول الفرنسية.

(34) Yujiro Eguchi Japanese Energy Policy:”international Affairs” Spring 1980.

(35) في سنة 1977-1980 كانت نسبة النفط المصدرة إلى اليابان من كل من الدول العالمية كالآتي: السعودية 1, 30٪-إندونيسيا 8, 13٪ إيران 17٪، الإمارات 7, 16، الكويت 2, 8٪، العراق 1, 3٪، عمان 6, 3٪ المنطقة المحايدة (السعودية الكويتية) 6, 3 ٪، قطر 5, 1٪، الصين 9, 2٪ مصادر من شرق آسيا 9, 4٪، أخرى 07٪.

(36) عبد المجيد محمود عطا: النظام السياسي في اليابان (رؤية عربية) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-القاهرة، فبراير 1979 (دراسة رقم 33) ص 106.

(37) انظر: Japan Petroleum and Energy Weekly December. 1 - 8, 1980 Vol. 15. no. 48 - 49.

(38) تايه عبد الكريم: العلاقات العراقية اليابانية، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول السنة السابعة-العدد 3-مارس سنة 1981 ص 6.

5 الأقطار الأساسية المصدرة للنفط؛ تجارة أو سياسة؟

تقدر بعض المصادر التي درست أعمال الشركات النفطية العالمية الكبرى في العالم الثالث أن فترة العصر الذهبي لهذه الشركات كانت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية السبعينات عندما اشتد نشاط منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC، وفي تلك الفترة كانت أرباح هذه الشركات أسطورية[1]، كان مصدر تلك الأرباح ليس فقط الفئة الصغيرة من بلدان العالم الثالث التي تحتفظ أراضيها بالنفط، بل أيضا الفئة الكبرى من ذلك العالم التي تحتاج أقطارها إلى استهلاك النفط، حيث قامت تلك الشركات ببناء شبكات للتوزيع فيها . وقد أصبحت الأقطار القليلة من العالم الثالث والمصدرة للنفط والتي ضمتها منظمة (الاوبك) ثلاث عشرة دولة في وسط السبعينات. هذه الدول حسب تسلسلها الأبجدي الرسمي في المنظمة هي: الجزائر، الإكوادور، جابون، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية

المتحدة، فنزويلا.[2]

تلك الأقطار رغم بعدها الجغرافي عن بعضها، واختلافها الثقافي والسياسي جمعتها حقيقة واحدة، هي إنتاجها للنفط الذي يشكل الجزء الأعظم من الإنتاج العالمي إذ يقدر بحوالي 90٪ من كمية الإنتاج العالمي (خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، وليس أقل من 95٪ من النفط المتحرك في التجارة الدولية.[3]

من الملاحظ أن سبعة أقطار من مجموع أعضاء الاوبك هي أقطار عربية. وإذا أضفنا إليها قطرين إسلاميين هما إيران وإندونيسيا تصبح هناك أغلبية للأقطار الإسلامية، أما جغرافيا فباستثناء فنزويلا والإكوادور في أمريكا اللاتينية فإن باقي الأعضاء في الاوبك هم في أفريقيا وآسيا.

أما إقليميا فان التركيز الأساسي لهذه الأقطار يقع في إقليم يعرف في الدراسات الاستراتيجية (بالشرق الأوسط). لهذه الأسباب مجتمعة فإن كثيرا من الأدبيات الغربية-المهتمة بدراسة النفط-تخلط عن عمد أو غير عمد بين الأوبك والعرب والإسلام والشرق الأوسط.

نتيجة للتوازن العالمي والسيطرة الغربية كانت الأقطار الأساسية المصدرة للنفط محدودة في القوة التفاوضية حتى بداية السبعينات، رغم وجود منظمة الأوبك منذ الستينات. وهذه الأقطار بدون نفط لم يكن لتوجد لها هذه القوة السياسية والحضور العالمي على المسرح السياسي والاقتصادي، وهي بدون نفط-خاصة في الخليج-بلدان صحراوية فقيرة، تشبه اقتصادياتها اقتصاديات الصومال ومالي والنيجر وموريتانيا، أما ما يعتمد منها على الزراعة فتشابه اقتصادياتها بلاداً مثل السودان أو بنجلادش، إن النفط هو أساس اقتصاد هذه الأقطار ومصدر اهتمام العالم بها.

لقد تزامن ظهور هذه الأقطار على المسرح السياسي والاقتصادي العالمي مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتصاعد الطلب العالمي على النفط، ولكن نتيجة لتحكم شركات النفط العالمية الكبرى استمر تأثيرها العالمي ضعيفا حتى بداية السبعينات، لقد كانت الشركات النفطية العالمية الكبرى-بمساعدة من الحكومات الغربية ونتيجة لاحتكارها لسوق النفط العالمية وأسعاره وكمياته المنتجة-تستخدم تلك القوة الاحتكارية من أجل الضغط على حكومات الأقطار المنتجة وتقييد حركتها. وكان ذلك ظاهرا في نهاية الثلاثينات

عندما قامت (ش ن ع ك) بإحلال نفط فنزويلا مثلا مكان نفط المكسيك التي كانت تواجه صعوبات معها، وكذلك في الخمسينات حيث رفعت الإنتاج في بعض أقطار الخليج العربي الصغيرة بعد أن أمم مصدق بترول إيران. ثم جرى نفس التكتيك بعد الثورة العراقية في يوليو/تموز سنة 1958 عندما خفضت شركات النفط العاملة في العراق إنتاجها النفطي فزادت الشركات الإنتاج من طرف آخر في جنوب الخليج، من أجل الضغط على الحكومة العراقية الجديدة.

هذا التكتيك مازال مستمراً بأشكال أخرى، ولكنه أقل حدة ووضوحاً مما كان في السنوات العشرين التالية للحرب العالمية الثانية.

وبالرغم من صغر عدد الدول المصدرة للنفط نسبيا فقد اختلفت خبرتها وعلاقاتها مع شركات النفط العالمية الكبرى وبالتالي مع الولايات المتحدة والغرب، فبعضها خاض معركة داخلية وخارجية مؤلمة للحصول على حقوقه الوطنية، وبعضها لم يستطع الوصول إلى حقوقه كاملة بل جزئياً فقط.

اعتمد كل ذلك على الأوضاع الداخلية لكل بلد ودرجة الوعي لدى مواطنيه والظروف الموضوعية والدولية التي زامنت مطالب هذا البلد أو ذاك بحقوقه من شركات النفط.

وفيما يلي يمكن أن نشير إلى بعض التجارب لبعض البلدان المصدرة للنفط في علاقتها مع (ش ن ع ك) من جهة ومع حكومات الغرب والولايات المتحدة من جهة أخرى:

1- التجربة الفنزويلية:

لقد دخلت شركات النفط العالمية الكبرى في نشاط متصاعد في فنزويلا مباشرة بعد تأميم المكسيك لنفطها في سنة 1938، فقد كانت المكسيك في السنوات العشرين السابقة لهذا التاريخ وكذلك الحكومات الوطنية المتعاقبة هناك تنظر إلى امتيازات شركات النفط فيها على أنها إهدار للثروة الوطنية، وكانت شركة شل-واسو العاملتان في المكسيك هدف الحركات الوطنية المكسيكية.

ومع حدوث التأميم في المكسيك في نهاية الثلاثينات وسعت الشركتان أعمالهما في فنزويلا محاولتين في بداية الأربعينات الحصول على نفط

يحل محل نفط المكسيك. وكان الإنتاج النفطي الفنزويلي قد بدأ قبل ذلك الوقت بفترة طويلة، ولكن بكميات قليلة. وعندما تبين في أثناء الحرب العالمية الثانية أن احتياجات النفط في الولايات المتحدة وبسبب مجهودها الحربي قد ارتفعت، توجهت شركات أمريكية أخرى للتنقيب عن النفط في فنزويلا، التي كان قد عرف مبكراً أن هناك مصادر نفطية وفيرة فيها بعد الحرب العالمية الأولى.[(4)].

لقد كان قرب فنزويلا الجغرافي من الولايات المتحدة واحتياطها من النفط هو الذي جعلها تأخذ المكان الأول في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي بداية السبعينات بدأت السعودية وإيران تتفوقان عليها في الإنتاج.

لقد ارتفع إنتاج النفط الفنزويلي من 20 مليون طن سنوياً في سنة 1937 إلى 30 مليون طن سنوياً (8, 125 م/ب) في سنة 1941 والى أكثر من 90 مليون طن (1, 566 م/ب) في سنة 1946، وقد حدث في نفس الوقت تطور اجتماعي جذري آخر، حيث نما سكان عاصمة فنزويلا (كراكاس) من 212, 92 نسمة في سنة 1920 إلى 030, 269 نسمة في سنة 1941، كما صاحب ذلك حكم دكتاتوري متواصل، وعندما توفى (خوميز) الدكتاتور الذي حكم فنزويلا بين (1908-1935) (Juan Vincent Gomes) وخلفه في الحكم الخليفة الذي اختاره وهو كونتريراس (Lopez Contreras)، لقد كانت الدكتاتورية الفنزويلية المرتبطة بالشركات النفطية الكبرى هي السمة السياسية التي صاحبت إنتاج النفط في فنزويلا، وكانت الدكتاتورية تمكن الاستثمارات الأجنبية في النفط الفنزويلي كما كانت الأخيرة تساعد هذه الدكتاتوريات لتحقيق ثروات خاصة للأفراد المحيطين بالنظام.

ولكن لم يكن من المستطاع أن يحكم (كرنتريراس) كما حكم (خوميز). فقد اضطر الأول تحت ضغط القوى الفنزويلية العمالية إلى السماح بإنشاء نقابات عمالية (فبراير سنة 1936)، و بدأت الأخيرة تنظم سلسلة من الإضرابات المطلبية ضد شركات النفط، ونتيجة لهذا الزخم فان وعياً بأهمية النفط لاقتصاديات البلاد انشر بين المثقفين والبرجوازية الوطنية الناشئة، فأصدرت الحكومة الفنزويلية قانون سنة 1938 الذي زاد من نسبة الريع الذي كانت تتقاضاه الحكومة الفنزويلية، وألغى تعهداً سابقاً بعدم

رفع الريع قبل انتهاء العقود مع الشركات النفطية العاملة في فنزويلا[5]، ورغم إصدار هذا القانون فقد تبين أن الحكومة الفنزويلية عاجزة عن تطبيقه نتيجة لتركيبها السياسي الموالي أساساً للاستثمارات الأجنبية، و بالتالي فقد تنامي شعور العمال والبرجوازية الوطنية والمقفيين الفنزويليين ضد شركات النفط من جهة وضد الحكم الدكتاتوري من جهة أخرى. وفي سنة 1941 رجع (كونتريراس) إلى وظيفته القديمة كوزير للدفاع وانتخب المجلس الوطني خليفة له كرئيس للجمهورية، هو مساعده الكولونيل مدينا (Medina) الذي أصدر قانوناً نفطياً باسمه في سنة 1943.

في الأربعينات نتيجة للجو الليبرالي الذي ساد فنزويلا ورجوع الكثير من المعارضين إلى البلاد ظهر إلى السطح السياسي الفنزويلي حزب جديد هو حزب العمل الديمقراطي (Action Democratic) الذي كان بديلا للحركات الوطنية السرية التي انتشرت في النصف الثاني من الثلاثينات.

في البداية اهتم هذا الحزب بتكوين نقابات عمالية لعمال الزراعة، وكذلك حصل على مواقع في الحركة العمالية، وكانت نقاط الصراع الرئيسية في برنامج الحزب هي وعده بتأميم النفط الفنزويلي إن وصل المط السلطة، ولقد كان الوضع الداخلي مهيئا، وبمساعدة مجموعة من الضباط في الجيش الفنزويلي وصل حزب العمل الديمقراطي إلى السلطة نتيجة انقلاب تم في أكتوبر 1945، ومن الجدير بالذكر أن بعض قادة حزب العمل الديمقراطي الفنزويلي كانوا منفيين أثناء الصراع السياسي السابق في المكسيك ذات التجربة الأولى في تأميم النفط.

وقد كانت تجربة ثلاث السنوات اللاحقة في فنزويلا عصيبة، فلقد أخذ النظام الجديد الذي تحالف مع العمال والبرجوازية الصناعية المحلية دور المتحدي لشركات النفط، فقام الحزب في البداية بتطبيق قانوني 1938 و 1943 اللذين أصدرهما (كونتريراس) وهما قانون مناصفة الأرباح وقانون مدينا Medina Law اللذان جلبا أول دخل للدولة من القطاع النفطي، كما نظم الحزب سنة 1946 و 1948 إصدار قوانين نفطية تهدف إلى وضع يد النظام على مصادر النفط في فنزويلا في وقت لاحق، كما اتخذت مجموعة من الخطوات، منها المشاركة في مناصفة الأرباح، وهي الخطوة التي أصبحت شهيرة في مناطق أخرى منتجة ومصدرة للنفط.

و لقد أصبحت مجموعة الخطوات الأساسية التي اتخذتها الحكومة الفنزولية الوطنية-في السنوات الثلاث التي حكمت فيها-قاعدة تتبع في مناطق أخرى منتجة للنفط، إلا أن هذه الخطوات لم تقابل بالرضى من شركات النفط العالمية الكبرى العاملة في فنزويلا فقللت الأخيرة من خطوات التطوير في الصناعة النفطية، ثم قللت من استثماراتها وكذلك من الإنتاج، وكل هذه خطوات استخدمت لاحقا في أماكن أخرى للضغط على الحكومات المحلية.

وفي بلد يعيش اغلب مواطنيه في حالة بؤس سيئة، إذ لا يصل فيه نظام التعليم والخدمات الصحية إلا لأقلية صغيرة، ولا توجد فيه بنيات اقتصادية أساسية تقوم عليها صناعة حديثة، كان لابد أن تكون الغلبة في النهاية لشركات النفط، التي قامت بالتعاون مع العسكريين من جديد في إرجاع دكتاتورية عسكرية، وسقط حزب العمل الديمقراطي، وسقطت معه سياسته التي تبناها والتي تتلخص في مقولة (نسج النفط) (Sembra EL-Petroleo)، وتعنى استخدام المداخل النفطية الفنزويلية بشكل علمي وعملي لبناء اقتصاد فنزويلي حديث، أي إقامة نسيج اقتصادي اجتماعي جديد مبنى على الثروة النفطية.

وعندما جاءت الدكتاتورية الجديدة بقيادة بيريز خيمنيز (Perez Jimenez) حصلت بسرعة على ثقة شركات النفط العالمية العاملة في البلاد، وبالتالي طفر الإنتاج النفطي من جديد إلى أعلى، كذلك قدمت شركات نفط أمريكية جديدة للمشاركة في استغلال النفط الفنزويلي، ودخلت هذه الشركات مع بعضها في تنافس للحصول على امتيازات في مناطق النفط الجديدة والواعدة-وقد نظم خيمنيز ما عرف لاحقا (بالمزاد العظيم) لبيع بعض مناطق الامتياز الجديدة هذه للشركات، إلا أن هذه الطفرة الأولى التي امتصت جزئيا بعض المحاذير الشعبية لم تلبث أن انطفأت، واضطهدت القوى الشعبية الفنزويلية التي بدأت تلاحق كما لوحق حزب العمل الديمقراطي.

اصبح خيمنيز رئيسا لجمهورية فنزويلا في سنة 1952، وأودعت مبالغ طائلة من أموال النفط في حسابات خاصة في البنوك الخارجية لأصدقاء النظام الجديد، أو للإنفاق على مشاريع مظهرية لم تكن مفيدة للشعب

الفنزويلي. وعندما تردى الوضع وجدت البرجوازية المحلية أن الدكتاتورية لم تحقق مصالحها وتقاعست عن ذلك، كما تأكدت أنها لن تحصل على مبالغ جديدة نتيجة تنفيذها لمشاريع النظام، عندها بدأت بفك الارتباط بالدكتاتورية، ومع تنامي الشعور الوطني سقطت الدكتاتورية العسكرية في سنة 1958 بعد عشر سنوات من الحكم أضاعت فيها جزءا مهما من المكاسب الشعبية.

في الأول من يناير سنة 1958 حدث عصيان في الطيران وحامية الجيش القومية في (كراكاس) وعضد الشعب ذلك العصيان بعد ساعات قليلة من إعلانه، وبعد ثلاثة أسابيع من المظاهرات الشعبية دعمت جبهة وطنية من أحزاب المعارضة إلى إضراب شامل، وفي 23 يناير استسلم خيمنيز وسافر خارج البلاد. كانت الانتفاضة الشعبية نتيجة للتغيرات الجذرية التي حاول تطبيقها حزب العمل الديمقراطي وهو في الحكم، كما أن أمريكا اللاتينية كانت تعيش فترة تحول، كما حدث في كوبا، وكانت الجماهير الفنزويلية تتعاطف معها وتقف ضد الإمبريالية الأمريكية التي ناصرت الدكتاتورية المحلية، وقد ظهر ذلك في المظاهرات المعادية التي قوبلت بها زيارة نائب الرئيس الأمريكي في مايو سنة 1958 (وقتها كان ريتشارد نيكسون) بينما بعد عام من تلك الزيارة استقبل (كاسترو) في كاركاس استقبال الأبطال.

في الفترة اللاحقة لثورة 1958 بدا أن كلا من حزب العمل الديمقراطي المسيطر على الحكومة الفنزويلية بعد انتخابات ديسمبر من ذلك العام، وكذلك الشركات النفطية الكبرى العاملة في فنزويلا، قد استفادا من درس الفترة الأولى (45-1948) فلم تتجه الحكومة من جهتها للمطالبة بالتأميم المباشر للنفط بل اتجهت إلى المطالب الإصلاحية، وكذلك قامت الشركات بتقديم بعض التنازلات.

إلا أن هذا الحل وتلك السياسات لم ترض قطاعاً من حزب العمل الديمقراطي مما عرض الحزب لانشقاق والصراع الذي وصل فيما بعد إلى مستوى حرب عصابات، وقد ظهر لاحقا أن الفئات المتطرفة من الحزب ومناصريها لم تقدّر الوضع الذي كان يحيط بالاقتصاد الفنزويلي، والذي كان يعتمد اعتمادا كليا على النفط، وكان الحزب الحاكم يرغب في متابعة سياسته السابقة في (نسج النفط) للنهوض بالاقتصاد. وفي حالة توقف

قطاع النفط يتعرض الاقتصاد الفنزويلي إلى الانهيار، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الشركات من جهة أخرى اكثر خضوعا لضغط وزارة الخارجية الأمريكية التي كانت تحثها على الوصول إلى (اتفاق) مع الحكومة الفنزويلية، تلك الحكومة التي تعتقد أنها معتدلة ومفتاح للاستقرار في منطقة (الكاريبي) وخاصة بعد وصول كاسترو إلى الحكم في كوبا. كان هناك هاجس أمريكي لتطوير الاقتصاد الفنزويلي لتقليل انتشار المعارضة اليسارية، وهذا بالطبع يحتاج إلى تطوير النفط، وتقديم تنازلات هامة للحكومة الفنزويلية.

في هذه الفترة استخدم القطاع النفطي في فنزويلا لتلطيف ومساندة الاقتصاد الفنزويلي والوضع السياسي في فنزويلا من وجهة النظر الأمريكية، في مقابل النتائج السلبية التي كان يمكن أن تحدث من جراء الصراع السياسي المرير على النفط في تلك الفترة.

ارتفع الإنتاج النفطي في الفترة من 1958 إلى 1965 من 2,6 مليون برميل/يوميا إلى 3,5 ملايين برميل يوميا، وارتفع نصيب الحكومة الفنزويلية من أرباح الشركات من 52٪ إلى 65٪، أذعنت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا لاقتراحات الحكومة الأمريكية لتحقيق تطور اقتصادي في البلاد لأسباب سياسية لا اقتصادية. ولم تستطع الشركات أن تلجأ من جديد لما فعلته في 1948 بتدبير انقلاب داخلي. وكانت السياسات الليبرالية التي تبنتها الحكومة الفنزويلية هي التي مكنت (الفونسو) Juan pablo Perez Alfonso وزير النفط في حكومة حزب العمل الديمقراطي الفنزويلي من اخذ المبادرة مع زميله وزير النفط السعودي وقتها عبد الله الطريقي لرسم خطوات إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط، التي أعلنت في سبتمبر سنة 1960 في بغداد.

وكان الهدف هو زيادة سيطرة الدول المنتجة على شركات النفط العاملة في أراضيها، وكذلك التحرر من سياسة الأسعار التي كانت أداة ضغط سياسية قوية في يد الشركات النفطية الكبرى.

من وجهة نظر (ش. ن ع. ك) كان تطور سيطرة الحكومة الفنزويلية على نفطها تطورا غير طبيعي، رضخت له هذه الشركات لأسباب سياسية فقط، ولكنه في الوقت نفسه اصبح سابقة لحكومات أخرى، خاصة في الشرق الأوسط، كما استخدم هذا التكتيك من الشركات العاملة في الشرق الأوسط

لمنع وقوع الأسوأ. فالتجربة السياسية الفنزويلية سمحت بوجود استقرار سياسي طويل الأمد ونظام برلماني تطور حتى أصبح معتمدا على حزبين كبيرين، وإذا استثنينا محاولة انقلاب 1962 العسكري وبعض المقاومة المسلحة لمجموعات سياسية معارضة قبل ذلك فإن هذه التجربة مكنت من استقرار وضع الحكم البرلماني في فنزويلا لدرجة أن الحكومة سمحت في مارس سنة 1969 بإصدار قانون يبيح للحزب الشيوعي الفنزويلي العمل بحرية، وبالتالي فقد وافق اليسار بفصائله المختلفة على العمل ضمن الدستور والقوانين القائمة، وكانت هذه التجربة الإصلاحية مثالا مشجعا لـ (ش ن ع ك) لان تقدم بعض التنازلات الاقتصادية الإصلاحية في أماكن أخرى من العالم من اجل استقرار الوضع السياسي وتمكينها من البقاء أطول مدة بشروط مقبولة للطرفين.

في السنوات الواقعة بين بداية استقرار فنزويلا سنة 1958 وارتفاع أسعار النفط في سنة 1973 شهد الإنتاج النفطي الفنزويلي منافسة قوية من أماكن جديدة تنتج النفط، خاصة النفط الرخيص، الذي بدأ يتدفق من مناطق الخليج العربي، ودول شمال أفريقيا العربية، كما شهدت سوق النفط تراجع كلفة الشحن نتيجة لتطوير ناقلات نفط ضخمة لنقله عبر المحيطات، مما جعله منافسا قويا حتى في المناطق القريبة من النفط الفنزويلي، كما توجهت الحكومات الديمقراطية المتعاقبة في الستينات في فنزويلا إلى خلق بدائل اقتصادية للنفط عن طريق تشجيع وتنويع النشاطات الاقتصادية الأخرى.

كذلك اتجهت إلى تحديد الإنتاج، الأمر الذي ساعد في المحافظة على الأسعار، وبالتالي الاحتفاظ بالنفط الفنزويلي في باطن الأرض لتحقيق تطور افضل في المستقبل، وبرغم أن هذه السياسات ظهرت في وقتها سلبية وغير مبررة أمام التنافس الشديد على إنتاج النفط، فانه نتيجة للعمل السياسي الدولي ظهرت صحة وجهة نظر الحكومات الفنزويلية خاصة في السبعينات. وعندما ارتفعت أسعار النفط استفادت فنزويلا مباشرة، ففي أربع سنوات فقط، بين سنتي 1974-1977 زاد دخل الحكومة الفنزويلية من النفط على مجموع دخلها منه في ربع القرن السابق لتلك الفترة (1947-1973).[6] إلا أن هذا الدخل المرتفع زاد من توقعات الجماهير

لحياة افضل، مما زاد من عبء الحكومة الفنزويلية ودفعها لإنشاء أعمال من اجل تشغيل الناس لا للإنتاج الحقيقي، وسبب ذلك مجموعة من الاختناقات الاقتصادية للاقتصاد الفنزويلي. لقد اكتسبت الإدارة الفنزويلية خبرة في التعامل مع شركات النفط العالمية الكبرى، واستطاعت أن تفهم وتناقش الموضوعات التكنولوجية والاقتصادية مع تلك الشركات، كما استطاعت أن تعدل في الأنظمة المحاسبية للشركات لصالح حصولها على ضرائب اكبر، ولكن كل ذلك كان على حساب الاحتياطي النفطي الفنزويلي.

في سنة 1976 أقدمت حكومة فنزويلا على تأميم إنتاج نفطها تأميما كليا، إلا انه مازالت نسبة كبيرة منه تسوق في الخارج من خلال شركات النفط العالمية الكبرى. لقد كان الصراع بين الفنزويليين وشركات النفط العالمية الكبرى صراعا مريراً، وما التنازلات التي قدمتها تلك الشركات إلا من اجل الحفاظ على الاستقرار السياسي، و بالتالي الحفاظ على توظيفاتها لمدة أطول. وعلى الرغم من أن امتيازات النفط الأجنبية كانت ستنتهي في فنزويلا في عام 1983-1984 فان وضع يد الحكومة الفنزويلية على موجودات الشركات وتعويضها عن ممتلكاتها بالقيمة الدفترية كان من اجل أن تقوم الشركة الوطنية (CVP) الفنزويلية بالحصول على التكنولوجيا التي تتيح لها في المستقبل إيجاد مصادر نفطية جديدة. ولقد بدأت تلك الشركة بداية متواضعة في التنقيب ثم دخلت مع شركات أخرى خارجية للتنقيب المشترك في نهاية الستينات، ثم أصبحت بعد التأميم هي المسؤولة عن صناعة النفط الداخلية، ولكنها اعتمدت في تسويق نفطها كما ذكر سابقا على الشركات العالمية الكبرى، ولا شك أن قدرة شركة النفط الفنزويلية الوطنية (CVP) على دخول مجال التسويق الخارجي في المستقبل تعتمد على حسن نوايا الشركات العالمية الكبرى فقط.

إن التجربة الفنزويلية ينظر إليها في العلاقات النفطية الدولية على أنها تجربة حل وسط. وقد استخدمت هذه التجربة لاحقا في بلدان أخرى، إلا أن نجاحها داخليا لم يتحقق، فما زال معظم الشعب الفنزويلي فقيرا. ففي 1970 قدر أن 20٪ من الفنزويليين يحصلون على 65٪ من الدخل القومي، بينما 40٪ من الشعب يحصلون فقط على 9 , 7٪ من مجموع الدخل القومي. وفي سنة 1974 وبعد الارتفاع الكبير في الدخل النفطي فان 9 , 15٪ من

القوى العاملة لا تعمل بتاتا و١٥٪ أخرى تمثل عمالة غير كاملة Underemployed.

ويمكن القول أن التنمية التي حدثت في فنزويلا تشبه في بعض عمومياتها ما حدث في أقطار أخرى منتجة للنفط، حيث ركزت على التصنيع وأهملت الزراعة واهتمت بالعمالة الكاملة في مقابل قلة الإنتاج، لقد كانت بيروقراطية الدولة هي الوسيط بين شركات النفط وبين الجمهور العريض، وهي التي تكفلت بالحلول الوسطى مع شركات النفط العالمية الكبرى فحدت من طموحات الجماهير في التنمية والتقدم.

2-أقطار الخليج:

قصة شركات النفط العالمية الكبرى مع أقطار الخليج أكثر إيلاما ومأساوية منها في فنزويلا في أمريكا اللاتينية أو حتى في نيجيريا في أفريقيا. فبعد الحرب العالمية الثانية كانت أقطار من هذه المنطقة قد مضى عليها اكثر من خمسين سنة من الإنتاج النفطي، ومع ذلك كانت استفادتها منه في حدودها الدنيا، فمنذ الحرب العالمية الأولى تنبهت الحكومات الغربية لوجود النفط في المنطقة بدءاً من إيران التي بدأت الإنتاج في أواسط العقد الثاني من القرن العشرين وانتهاء بالجناح الشرقي للجزيرة العربية مرورا بالعراق.[7]

في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية شهدت هذه المنطقة صراع مصالح دولية بين بريطانيا والولايات المتحدة، فبريطانيا كانت تعتبر الخليج «بحيرة بريطانية»، وكان تواجدها السياسي والاقتصادي ظاهراً منذ مطلع القرن الثامن عشر، لذلك اعتبرت نفط هذه المنطقة حكرا عليها. إلا أن المصالح الأمريكية النفطية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى بدأت تضغط للحصول على حصة من نفط هذه المناطق الغنية. وقد مرت العلاقات البريطانية الأمريكية بمصاعب جمة من جراء الاختلاف على تقسيم الحصص النفطية، هذه المصاعب ثبت لاحقا أنها كالمصاعب التي لاقتها شركات النفط المتنافسة فيما بينها حول بعض الامتيازات (الثانوية) في مواجهة الشعوب التي تحاول تلك الشركات أن تحصل منها على امتيازات أرخص ولمدة أطول. في النهاية تقاسمت المصالح الأمريكية والبريطانية

المنطقة، فذهبت إيران والعراق والكويت وجنوب الخليج إلى المصالح البريطانية، ماعدا البحرين التي استغلت نفطها شركات أمريكية مسجلة في كندا، (طبقا لأحد الشروط البريطانية، لأن كندا دولة من دول الكومنولث)، وذهبت الامتيازات النفطية في السعودية إلى المصالح الأمريكية. لقد أطلقت الحكومات الغربية على تقسيم المصالح هذا اسم اتفاقية (الخط الأحمر) التي تعود إلى اتفاق مبدئي بين السلطات البريطانية والسلطات التركية التي كانت تسيطر اسميا على هذه المناطق قبيل الحرب العالمية الأولى، وتم تقسيم المصالح هذا أيضا بين مجموعة الشركات النفطية العاملة الكبرى التي دخلت كأطراف في الامتيازات الجديدة، كاتفاق المناصفة لشركتين أمريكية (جلف) والبريطانية (BP) في امتياز الكويت.

لقد كان التنافس الدولي شديدا، وكذلك التنافس بين الشركات النفطية، إلا انه حل في النهاية لصالح الأطراف الأقوى وعلى حساب الأقطار المنتجة.

وحش قيام الحرب العالمية الثانية كانت في ثلاثة أقطار فقط في الخليج تقوم بالإنتاج التجاري للنفط: الأولى والكبرى هي الحقول الإيرانية، وكانت المصالح البريطانية هي المسيطرة عليها وكانت هذه المنطقة اكبر مصدر للنفط في سنوات ما بين الحربين، ففي سنة 1939 كانت إيران تنتج 10 ملايين طن سنويا (9 ، 62 م/ب) أي ضعف ما تنتجه حقول الشرق الأوسط النفطية آنذاك. والثانية هي الحقول العراقية، والثالثة والصغيرة هي حقول نفط البحرين وكانت تسيطر عليها المصالح الأمريكية بوجه بريطاني.

لقد كان هناك طرفان في منح الامتياز النفطي والمفاوضة حوله، طرف (المانح) وطرف (الحاصل). ولقد كان الطرف الأول (المانح) هو الشيخ أو الحاكم أو الملك في مستعمرة أو محمية، وهي بلد شديد التخلف يعيش شعبه في جهل للثروات الموجودة تحت أرضه، وفي الوقت نفسه يكون هذا البلد في حاجة ماسة إلى دفعات من المال. في حين أن (الحاصل) على الامتياز شركة أو مجموعة شركات وافدة من البلد المستعمر أو صاحب الحماية في دولة أو دول ذات نفوذ اقتصادي وعسكري وتقني واع بأهمية ما يقبل عليه، وفي الأدبيات الحديثة إشارة إلى أن بريطانيا سارعت إلى منح العراق حق تقرير المصير وبالتالي الاستقلال السياسي والدخول في عصبة الأمم المتحدة، وذلك من أجل التخلص من الضغط الأمريكي عليها

للسماح للمصالح الأمريكية بالمشاركة في حقول النفط العراقية، لقد كان ذلك الاستقلال ظاهريا، مع استمرار النفوذ السياسي البريطاني داخليا كما ثبت بعد ذلك.

على العموم كان الطرفان (المانح) و(الحاصل) على الامتيازات النفطية غير متكافئين، وكانت العقود في شكلها العام تتكون في مجملها من:

1- دفعة من المال عند التوقيع (تستخدم للإغراء).

2- إتاوة تقدر فيما بين 3 روبيات هندية إلى 5 ,3 روبية على كل طن (29ر6 برميل) من النفط المنتج.

3- حد أدنى من المدفوعات سنويا تلتزم به الشركة الحاصلة على الامتياز.

لقد كانت الاختلافات بين العقود الموقعة ثانوية بين البلاد المختلفة في الخليج التي حصلت شركات النفط العالمية الكبرى على امتيازات لاستغلال النفط فيها مع تمتع الشركات بامتيازات إعفاء من الضريبة وامتيازات أخرى تجعلها دولة داخل الدولة.

لقد كانت الريوع Royalties و(الإتاوات) شبه رمزية، فعلى سبيل المثال بين سنة 1913 وسنة 1924 حققت شركة (النفط الإنجليزية الفارسية[8]) صاحبة الامتياز في إيران أرباحا صافية بلغت 5ر28 مليون جنيه إسترليني، وفي نفس الفترة دفعت الشركة للحكومة الإيرانية إتاوة بلغت 9ر3 مليون جنيه إسترليني أي 7, 13٪ من أرباحها فقط.

لقد لاحظت إحدى الدراسات الحديثة أن:

«الفراغ القانوني في امتيازات النفط الأولى-في المنطقة-بلغت حدا تبدو معه الأمور التي لا تقال في العقود أهم بكثير من الأمور التي تقال فيها»[9].

خلال الحرب العالمية الثانية ساهم النفط المنتج في الخليج (إيران، العراق، البحرين) في المجهود الحربي للحلفاء شرق السويس وكذلك في الاحتياجات المدنية في منطقة المحيط الهندي.

وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة شهدت مناطق الخليج تطويرا للصادرات النفطية، فقد كان الطلب العالمي على النفط يزداد، وأصبح النفط مستخدما اكثر من قبل في الصناعة والمواصلات، وكل الرغم من أن تكاليف نفط الخليج وقتها كانت قليلة من حيث الإنتاج والنقل، فقد كانت الشركات المنتجة للنفط تفرض أسعاراً على المستهلك مبنية على نظام

عالمي محسوب على أساس أن النفط قادم من خليج المكسيك (السعر المعلن)، وبالتالي فان الأسواق المستهلكة التي يصلها نفط الخليج تتحمل اكثر من كلفة الإنتاج والنقل الحقيقي.(*)

لقد كانت بريطانيا تهيمن سياسيا على المنطقة، كما أن وعي المجتمعات الخليجية وقتها لم يتبلور لفهم أهمية النفط في الاقتصاد المحلي والعالمي، كما حدث في فنزويلا مثلا وبلدان أخرى، مما زاد من (اطمئنان) شركات النفط العالمية الكبرى فأطلقت استثمارات بمئات الملايين من الدولارات لاستخراج النفط قي الخليج.

وبعد الحرب مباشرة كان القطران الكبيران المنتجان للنفط هما العراق وإيران، أما إنتاج البحرين فكان أقل نسبيا، وما لبثت آبار الكويت أن ظهر أنها غنية بالنفط بعكس التوقعات الأولى، فأصبح الإنتاج النفطي في المنطقة قادرا على أن يغرق الطلب في أسواق الشركات المنتجة التقليدية، وبالتالي بدأت هذه الشركات تبحث عن أسواق جديدة تحتاج إلى هذا النفط حتى يمكن تطوير الإنتاج الجديد. لقد كانت المصالح النفطية في الكويت مشتركة أمريكية/بريطانية (شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وشركة جلف الأمريكية)، إلا أن اتحاد الشركات الأمريكية الذي بدأ بالتنقيب عن النفط في أراضي المملكة العربية السعودية (أرامكو) وجدت كما في حالة الكويت أن النجاح بدأ سريعا ورخيصا. من هنا أصبحت سوق النفط هي سوق شركات لا سوق منتجين، فالشركات ومن ورائها سياسات بلدانها، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، هي التي تقرر كمية إنتاج النفط وسعره، وما على الحكومات والبلدان المنتجة إلا البقاء تحت رحمة هذه الشركات.

وبدأت الولايات المتحدة تعمر أوروبا تحت خطة (مارشال) التي استخدمت فيها نفط الخليج الرخيص والمتدفق بدون رقابة أو تحديد لكميات الإنتاج أو الأسعار، كما استطاعت الشركات من خلال تعاونها مع بعضها إن «تعاقب» أية حكومة محلية في الخليج تجرؤ على الخروج عن «أصول اللعبة» عن

(*) هذا النظام الذي كان يسمى (US Gulf Plus) وهو تثبيت سعر النفط المستخرج من الشرق الأوسط بما يساوي سعر النفط في خليج المكسيك ثم إضافة تكاليف النقل من خليج المكسيك إلى الميناء المصدر إليه النفط، تلك التكاليف الخيالية التي تضاف على سعر نفط الشرق الأوسط قللت من قدرته على المنافسة وأضافت أرباحاً جديدة للشركات.

طريق تخفيض إنتاج ذلك البلد المعنى، وبسهولة ويسر تعوض ما ينقص من نفطه عن طريق رفع الإنتاج في بلد آخر مجاور أو غير مجاور.

لم يكن عنصر «التكلفة» هو العنصر الحاسم لدى الشركات العاملة في الخليج، فقد كانت التقديرات السياسية هي الأهم، وفي السنوات الأولى من الخمسينات بدأت حكومات الخليج المنتجة للنفط بالمطالبة بمناصفة الأرباح (المبدأ الشهير الذي طبق في فنزويلا في نهاية الأربعينات) وقد حصلت الحكومات على مبدأ المناصفة في الأرباح في السنوات الأولى من الخمسينات دون عناء كبير، حيث اعتقدت الشركات إن أي تعنت في ذلك يثير حولها اللغط ويلفت نظر القوى المحلية التي بدأ الوعي يتبلور لدى طلائعها بأهمية النفط في حياتها.

أ- إيران: سرعان ما ظهرت المشاكل لشركات النفط في الخليج بدءا من إيران. فقد بدأ الرأي العام الإيراني يعي اكثر فأكثر العلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتوازنة التي كانت تربط الحكومة الإيرانية بشركة النفط البريطانية، فقد حاولت الحكومة الإيرانية الحصول على مداخل اكبر من أعمال الشركة على أراضيها، وباءت كثير من هذه المحاولات بالفشل، ففي مذكرة موجهة من الحكومة الإيرانية إلى عصبة الأمم المتحدة في 18 يناير 1933 لاحظت الآتي:

«لو كانت (الحكومة الإيرانية) بدلا من تعيين إتاوة محدودة، قد وضعت مجانا جميع حقول النفط رهن تصرف صاحب الامتياز (الشركة البريطانية)، وأبقته خاضعا لقانون الضريبة العادي الساري في إيران فقط، لكانت تقاضت منذ عام 1905 حتى سنة 1932 من الضرائب التي تجنيها إدارة الجمارك وحدها ما مجموعه (509 ,958 ,19) جنيه إسترليني و 16 شلنا، بينما هي لم تتقاض على شكل إتاوة من سنة 1901 حتى سنة 1932 سوى (00 ,000 ,11) جنيه إسترليني تقريبا!!»[10]

لقد تبلور في إيران وضع شعبي معاد لشركة النفط العاملة في الأراضي الإيرانية وتراكمت المشاعر حيث انفجرت في أوائل الخمسينات عندما أصبح الاختلاف بين مطالب الحكومة الإيرانية واستعداد الشركة لتلبية هذه المطالب واسعا ومطروحا في الشارع، ووصلت الأمور الإيرانية حد أن قامت الحكومة الإيرانية بقيادة محمد مصدق بتأميم النفط الإيراني في

سنة 1951.

ولكن الشركة نظرت الإيرانية هذا العمل على أنه جحود لأعمالها الإيجابية للشعب الإيراني!! وكتب أحد المهتمين بدراسة دور شركات النفط في الشرق الأوسط معلقا على حادثة التأميم بقوله:

«لقد استخدم مصدق طرقا ديكتاتورية في الضغط على المجلس (مجلس النواب) والملك من أجل تأميم النفط الإيراني».[11]

لقد كان مصدق أول زعيم في الخليج وفي الشرق الأوسط يقف أمام الاحتكارات النفطية الغربية. ومرت الفترة بين 1951- 1953 بإيران والمنطقة كفترة اضطرابات شديدة بين الهيمنة البريطانية التي تصر بريطانيا على أن لا تتكسر وحقوق الشعب الإيراني، كل ذلك خلف صراع اقتصادي في الظاهر.

كانت الشركة البريطانية (شركة النفط الانجلو/إيرانية) ومن ورائها بقية شركات النفط العالمية الكبرى (الأمريكية) العاملة في المنطقة تنظر بقلق لحوادث إيران، فان انتصار إيران يعني بالضرورة إشعال فتيل المناطق المجاورة. لذلك التجأت الحكومة البريطانية إلى سياسة البوارج الحربية لتهديد إيران، كما جرى إعداد فرق من المظليين للتدخل السريع في حقول النفط الإيرانية، كما قامت شركة النفط البريطانية بتأمين تأييد شقيقاتها الشركات النفطية الأخرى بعدم قبول شراء «النفط الحار» (المسروق) من الشركة!!

لقد كانت فترة التأميم الإيراني للنفط فترة حكم قصيرة لحزب العمال في بريطانيا، ثم أعقبها حزب المحافظين (تولى السلطة في أكتوبر 1951). ولكن الحكومتين على اختلاف اجتهاداتهما في السياسات الداخلية، وقفتا نفس الموقف من قضية التأميم الإيراني. ولقد أجبرت الحكومة البريطانية بعض ناقلات النفط التي تجرأت بنقل النفط من إيران على التوقف وتفريغ ذاك النفط في مناطق حددتها الحكومة البريطانية، كما قامت الاحتكارات النفطية في المنطقة بالمساعدة الإيجابية لتقليل الاعتماد على النفط الإيراني وحصار حكومة مصدق بعد ذلك عن طريق زيادة ضخ النفط من حقول العراق والكويت والسعودية.

في هذه الأجواء تدخلت الحكومة الأمريكية في الظاهر للمساعدة في

حل الأزمة، وفي الحقيقة لحصول شركات النفط الأمريكية على موطئ قدم في نفط إيران الذي كان حتى وقتها مغلقاً في وجه المصالح الأمريكية.

وفي النهاية تمت اللعبة بشكلها النهائي المعروف عن طريق إسقاط حكومة محمد مصدق وإدخال المصالح النفطية الأمريكية في إيران عن طريق ما، عرف لاحقا باتحاد الشركات (الكونسورتيوم) ست شركات أمريكية وشركة بريطانية وأخرى فرنسية بهدف شراء وتطوير النفط الإيراني والوصول إلى اتفاق ودي مع حكومة إيران ولكن بعد إسقاط الحكومة الوطنية.

لقد كان الدور الأمريكي في تجربة إيران واضحا في تفكيك الاحتكار البريطاني لنفس إيران، فقد وضع. تفاهم مشترك بين الشركات الثمانية التي احتكرت النفط الإيراني لاحقا، وبقى هذا التفاهم سرا بالنسبة للجمهور والحكومات الإيرانية اللاحقة كلها طوال السنوات العشرين التالية، هذه الاتفاقية لم تقتصر على تحديد الشروط التي يحق للشركات النفطية الأعضاء في الاتحاد شراء النفط بموجبها، وإنما أيضا وضعت صيغة للكمية المبرمجة الإجمالية والمعروفة بـABO، هذه الصيغة التي تحسب الكمية الإجمالية من النفط المقرر «سحبها» من إيران في السنة اللاحقة، ويجري تقدير هذه الكمية بحاجات كل مشارك في الاتفاقية، وبالتالي أصبحت هذه الصيغة هي التي تحكم برامج تطوير الصناعة النفطية الإيرانية.

لقد كانت صيغة العلاقات النفطية في إيران صيغة مضللة بعد سقوط التأميم، ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإيرانية تعتقد أن هناك علاقة جديدة تربطها باتحاد الشركات الثمانية وأنها «تملك» النفط ولكن تسمح فقط لهذه الشركات باستغلاله، كانت الصيغة في حقيقتها صيغة «احتكارية» تنسحب على السعر والإنتاج، وقد حورب هذا الاحتكار في وقت لاحق ليس من الحكومات الإيرانية تحت حكم شاه إيران السابق، وإنما من الشركات النفطية الصغرى التي كانت تركب في المشاركة في منافع النفط الإيراني، وكانت المعركة القانونية على الساحة الأمريكية (على أساس أن معظم الشركات المساهمة في «الاتحاد» هي شركات أمريكية) هي التي فضحت تلك الصيغة الاحتكارية.

وتقول لنا المصادر الغربية إن شاه إيران السابق محمد رضا بهلوي لم

يكن يعرف بالاتفاقات السرية بين الشركات التي تستغل نفط إيران من أجل تحديد الكميات المنتجة، وعندما علم بها في أوائل السبعينات عن طريق نشرها من خلال جلسات الاستماع لأقوال الشركات المتعددة الجنسيات في مجلس الشيوخ الأمريكي كان تأثير ذلك عليه «صاعقا»!![13]

ولقد تمتعت إيران باستقرار سياسي ظاهري في الستينات، مما مكن شركات النفط العاملة هناك من زيادة إنتاجها النفطي تدريجيا، كما بادرت الشركات بالتنقيب عن النفط في أماكن متعددة من إيران، وبالفعل بدأ الإنتاج في حقول جديدة، وأصبحت إيران في منتصف الستينات أكبر أقطار الشرق الأوسط المنتجة للنفط، كما حصلت إيران على اتفاق مع الشركات النفطية الفرنسية في أغسطس 1966 حصلت بموجبه على 90٪ من الأرباح، وتم هذا الاتفاق خارج الكونسورتيوم، واعتبر في وقتها انقلابا «ثوريا» في العلاقات النفطية الدولية.

وفي النصف الثاني من الستينات تعاظم موقف إيران العسكري والسياسي في المنطقة، وبدأت أحلام شاه إيران محمد رضا بهلوي، في إقامة إيران قوية ومسيطرة تبدو قريبة من التحقيق من خلال مداخل النفط الإيراني. كما بدأت الحكومة الإيرانية تنادي بمبدأ ربط الإنتاج النفطي في بلادها بحاجاتها التنموية، ورأت انه ليس من المعقول أن تنتج الشركات العاملة في المنطقة كميات من النفط مساوية للكميات المنتجة في إيران، مع أن البلاد التي تستخرج منها هذه الكميات لا تستطيع أن تستوعب مداخل النفط هذه، لا من حيث المساحة ولا من حيث السكان. والفكرة واضحة؟ فقد كان الشاه يطالب الشركات العاملة في الأراضي الإيرانية بزيادة الإنتاج الإيراني لاستخدام مداخل النفط في «التنمية» الإيرانية، وإذا كانت الأمور تتطلب تخفيضاً في كمية المعروض من النفط-بناء على ميزان العرض والطلب في سوق النفط العالمي-هذا التخفيض يجب أن يتم من نفط البلدان الصغيرة والقليلة السكان. وقد وجدت وجهة النظر هذه من يدافع عنها في الغرب، و يزداد هذا الدفاع كلما زاد الاعتماد على إيران الشاه كحليف استراتيجي للغرب في النصف الثاني من الستينات والأول من السبعينات.

وفي وسط الستينات بدأت فكرة امتلاك النفط والسيطرة على الإنتاج

النفطي وتحديد حجم المنتج من كل بلد منتج للنفط تدور في أروقة منظمة الأقطار المصدرة للنفط، وكانت إيران مستفيدة من طرح الفكرة، وفي مؤتمر الأوبك الذي عقد عام 1965 في طرابلس بليبيا طرحت فكرة زيادة الإنتاج النفطي بنسب مختلفة يتفق عليها بين الأعضاء، كل حسب حاجته، ووافق عليها جميع الأعضاء وقتها ولكن عارضتها السعودية، وكان لابد من إجماع كي يمر المشروع.. وبالتالي لم يمر.. وهكذا فحتى ذلك الوقت لم تكن قد نبتت أسنان للأوبك، أو بالتحديد لم يكن يراد للمنظمة أن تكون لها أسنان.

وفي الجدل الذي دار بين الكواليس لاحقا انتصرت نهائيا فكرة عدم السيطرة على كمية الإنتاج رسميا، وأعلنت على نحو رسمي في سنة 1967، وكان ذلك خيبة أمل للمطالبين بتحديد «كوتا» (نسب) للإنتاج لكل دولة منتجة حسب متطلبات التنمية لديها، وهي الفكرة التي نادت بها إيران.

وصل الصراع داخليا بين الحكومة الإيرانية وبين الشركات النفطية العاملة في أراضيها إلى درجة الاصطدام، فإيران التي يعيش فيها أكثر من ثلاثين مليون نسمة لا تناسبها نسبة النمو في الإنتاج الذي حدد بـ 15٪ سنويا. ووافقت الشركات في سنة 1967 على رفع نسبة النمو في الإنتاج سنويا إلى 17٪ بعد تهديد الحكومة الإيرانية بإلغاء امتيازاتها، مستفيدة من بعض نصوص الاتفاق الموقع بين الشركات والحكومة الإيرانية سنة 1954، والقاضي بإسقاط حق الشركات النفطية العاملة في إيران في الادعاء بأن النفط المستخرج من إيران هو نفطها!!.

لقد كانت الموافقة على رفع نسبة الإنتاج خطوة على الطريق نحو حق الحكومات المنتجة في تحديد كمية المنتج من النفط في أراضيها.

وفي النصف الثاني من الستينات توسعت الأعمال النفطية في إيران، وكان الهدف إيجاد مصادر دخل ميسرة للحكومة الإيرانية بعد أن اتضح دورها السياسي في منطقة الشرق الأوسط، فحفرت آبار نفطية في المناطق البحرية، وهذه الآبار أثارت بدورها خلافات على تلك المناطق بين إيران وجاراتها وخاصة العراق والكويت والسعودية.

ولعبت طهران لأسباب خاصة دورا مميزا في المفاوضات التي أعقبت مؤتمر منظمة الأقطار المصدرة للنفط، الذي عقد في ديسمبر سنة 1970 في كراكاس، العاصمة الفنزويلية، بعد أشهر من المبادرة الليبية في رفع

أسعار نفطها (سوف تناقش لاحقا) في ذلك المؤتمر التاريخي الذي أجمع فيه الأعضاء على المطالبة برفع أسعار النفط وتحسين شروط التعاقد مع (ش ن ع ك) العاملة في أراضيهم، وفي ظل نقص المعروض من النفط العالمي، نتيجة ارتفاع الطلب عليه من جهة وحرب نيجيريا من جهة أخرى (عصيان بيافرا) الذي أول تدفق النفط النيجيري لفترة، كانت الظروف مهيأة لرفع سعر النفط.

لقد كانت أسعار النفط هي الوحيدة من السلع العالمية التي لم ترتفع خلال نصف قرن أو أكثر، بل على العكس فإن الأسعار الحقيقية كانت تتضاءل، فقد كان سعر البرميل من النفط المنتج في بلدان العالم الثالث سنة 1900 هو 1,20 دولار، وفي سنة 1960 كان 1,8 دولار، وبعد عشر سنوات من ظهور الاوبك وحدوث تغيرات سياسية واقتصادية عميقة مصحوبة بالتضخم كان سعر البرميل في سنة 1970 هو أيضا 1ر8 دولار.

لقد كانت المفاوضات في طهران بين ممثلين عن الاوبك وممثلين عن (ش ن ع ك) عسيرة، وصلت في نهايتها إلى ما عرف لاحقا باتفاقية طهران في فبراير سنة 1971، ورفع سعر النفط مع العلاوات إلى 2,69 دولار للبرميل الواحد وكانت الاتفاقية تنص على أن تكون مدة الاتفاق خمس سنوات (تنتهي سنة 1976).

وقد استطاع الليبيون بعد ذلك مباشرة أن يحققوا ثمنا أعلى لنفطهم، إلا أن الظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل، وكذلك التضخم واحتياجات الدول الصناعية للنفط-مع تقدير أهمية ارتفاع سعر النفط حتى تتمكن الشركات من إنتاج نفط عالي الكلفة في بحر الشمال والولايات المتحدة-كل هذه العوامل سارعت برفع سعر البرميل المنتج في إيران وغيرها من الأقطار النفطية.

لقد كانت الثروة الإيرانية الجديدة في السنوات الثمانية الأولى من السبعينات مصدرا رئيسيا لتفجير التناقضات الحادة في إيران، ففي سنة 1973 ألغى الشاه عقود (الكونسورتيوم) التي كانت ستنتهي سنة 1980، وجرى التفاوض على عقد جديد اعتقد الشاه انه مجز، وبالفعل تم الوصول إلى اتفاق مدته هذه المرة عشرون عاما بدءا من تلك السنة.

وهكذا أصبحت إيران الشاه غنية وقوية سياسيا من مداخل النفط.

وفي الوقت الذي تم فيه استخدام النفط داخليا لإغناء شريحة صغيرة من المجتمع الإيراني، تزامن ذلك مع إفقار النسبة الكبرى من السكان. وحتى سبتمبر 1978 كانت إيران أكبر بلد مصدر للنفط في العالم بعد السعودية، إذ كانت تنتج 6 ملايين برميل يوميا، وكان هذا الإنتاج يقدر بـ 20٪ من إنتاج دول الأوبك، وأصبح الشاه يلاحق في طهران أو في أوروبا من متصيدي المشروعات التي كان يخطط لها في إيران، وصرف جزءاً غير يسير من الثروة على شراء الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة، ولقد أثبتت الشواهد التاريخية بعد ذلك في إيران تحقق مقولة المعارضة الإيرانية والقائلة بأن الذهب الأسود (النفط) أصبح مصيبة لإيران، وقد فسر أحد الكتاب قبل سنتين من الثورة تلك المقولة بالطريقة الآتية:

«كانت ميزانية حكومة مصدق مليارا واحداً من التومانات، بينما بلغت ميزانية سنة 1978 (311) مليار تومان، كانت ميزانية مصدق تعاني من العجز وتعتمد على الإنتاج الوطني، أما ميزانية الشاه فتعتمد على النفط وتعاني من العجز كذلك، وتشكل موارد النفط 80٪ من ميزانية الحكومة الإيرانية. لقد تمكنت حكومة مصدق من البقاء 28 شهرا و 16 يوما بدون موارد النفط إلا أن حكومة الشاه لا تستطيع تأمين عشر نفقاتها اليومية من الإنتاج غير النفطي»[14]

لقد كانت الأجراس تدق في كل مكان حول مظهرية الاقتصاد الإيراني وخوائه الحقيقي، حتى بوجود المال النفطي الذي أدى كما قلنا إلى تفجير التناقضات الداخلية في إيران إلى درجة الثورة، يقول المؤلف المشار إليه سابقا بهذا الخصوص:

« ... إن العديد من الأشخاص-وان كانوا من اتجاهات فكرية مختلفة، وظلوا أسرى المظاهر والقوالب-يعتقدون بثانوية الاقتصاد الإيراني والاقتصاديات المتماثلة، أي يعتبرونها مكونة من قسمين، قسم حديث وعصري ونشط وقسم تقليدي.، إن هؤلاء لم ينتبهوا إلى حقيقة كون ذلك الجزء (العصري) قد فرض من الخارج، ولم يولد من رحم القسم التقليدي، ولا هو محصلة تطوره، إن هذا القطاع (العصري) في الاقتصاديات الخاضعة تحول إلى جهاز للامتصاص تتفاقم ضخامته ليؤدي مهمتين؛ الأولى تصدير الثروات الطبيعية للبلاد إلى الخارج والثانية التفكيك الشامل لاقتصاد

البلد الخاضع»[15].

لقد لعبت العلاقة بين الشعب الإيراني وشركات النفط العاملة في أراضيه دورا في التغيرات الجذرية التي تمت في أواخر السبعينات، ففي 27 أكتوبر سنة 1978 أعلن عمال النفط الإيرانيون الإضراب الذي امتد متقطعا لأربعة أشهر بعد ذلك، وأوقف العمال أثناءه تصدير النفط إلى الخارج، الأمر الذي ساهم في الإسراع لاحقا بالإطاحة بالنظام الشاهنشاهي برمته، وقد اتخذ العمال النفطيون وقتها قرارات سياسية خاص بالشئون الخارجية وليس فقط في الداخلية؟ فقد منعوا بيع النفط لجنوب أفريقيا (90٪ من النفط الذي يصل إليها كان من إيران) وكذلك عن إسرائيل (60٪ من النفط الذي يصل إليها كان من إيران).

وهكذا لم يكن الصراع هذه المرة مع شركات النفط العالمية العاملة في إيران فقط، وإنما أيضا مع إدارة شركة النفط القومية الإيرانية (NIOC) (نيوك) والتي كانت تملكها الحكومة وتديرها نخبة معينة من قبل الشاه والتي حاولت إفشال إضراب عمال النفط.

ولقد كان إضراب عمال النفط الإيرانيين قرارا أثر في مسار الثورة الإيرانية، وقد سأل الخميني في منفاه في باريس بعض مستشاريه: هل إذا أوقف النفط تتدخل الولايات المتحدة؟ وكانت الإجابة أن ذلك بعيد الاحتمال، عندها وافق على تصعيد إضراب عمال النفط[16]. ولعبت منظمات (المجاهدين) و (الفدائيين) دورا أساسيا في تنظيم ذاك الإضراب، ورجعت (نيوك) أخيرا إلى الإيرانيين، الأمر الذي كان يقصده مصدق عندما أنشأها أول مرة في أعقاب تأميم النفط الإيراني سنة 1951.

وهكذا فإن النفط الذي اعتمد عليه الشاه طويلا لإحياء العظمة الفارسية القديمة كما كان يعتقد كان سببا هاما من أسباب سقوطه. وعلى الرغم أن دخول إيران بعد الثورة في موجة من الاضطرابات الداخلية فإن النفط كان هاجسا للنظام الجديد ومحط اهتمامه، وبعد أن تعاقب عليه المسؤولية الأولى للنفط مجموعة من خبراء النفط الوثوق بهم من النظام الجديد، أعلن في الثامن من سبتمبر سنة 1981-وسط مشاغل الحرب العراقية الإيرانية-إلغاء كافة عقود التنقيب عن النفط وسط إيران، التي عقدها الشاه سنة 1973، والتي «فرضت على الأمة الإيرانية»وفقا لنص البيان الذي

أصدرته وزارة النفط، الذي قال أيضا «إن الكونسورتيوم السابق قد فتح الطريق إليه الانقلاب الذي تم على مصدق سنة 1953».[17]

وبعد حوالي ثلاثين سنة من محاولة مصدق وفشله في تأميم النفط استطاع الشعب الإيراني أن يفرض إرادته من جديد، وكان محرك الشعور الوطني واحداً، وهو النفط، لقد كانت سلسلة الصراعات القومية منذ الخمسينات في المنطقة صراعات مصالح بين (ش ن ع ك) وبين شعوب المنطقة كما لاحظ أحد الكتاب عندما قال:

«إن ثورة مصدق عام 1951 في إيران كانت جزءاً من حركة التحرير الوطني الكبرى التي استبدت بالعالم الثالث منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتميزت الخمسينات والستينات في كل مكان من هذه المناطق بالثورة القومية والقضاء على الاستعمار، وهي ظاهرة مثلتها الحركات التي قادها سوكارنو في إندونيسيا وغاندي ونهرو في الهند، ومحمد علي جناح في باكستان ومصدق في إيران، وعبد الناصر في مصر، ونكروما في غانا، وبن بلا وبومدين في الجزائر.. إنها الحركة الواحدة نفسها».[18] لقد استرجعت إيران في خطواتها الأخيرة نفطها الذي أصبح في يد شركتها الوطنية (NIOC) نيوك، ولكن هذا النوع من التأميم لا يخرج-كما هو حاصل في بعض البلاد الأخرى المنتجة-عن دائرة وضع اليد على النفط الخام، والمشاركة في تحديد الأسعار والإنتاج، أما النقل والتوزيع الخارجي وكذلك التكرير فمازال في يد شركات النفط العالمية الكبرى.

ب- العراق: كما لاحظنا في السابق فإن العراق هو القطر الثاني في منطقة الخليج العربي الذي كان ينتج النفط قبل الحرب العالمية الثانية، وقد عرف الصراع على الامتيازات النفطية في الأراضي العراقية منذ الثلث الأخير في القرن التاسع عشر قبل أن تظهر إلى الوجود الحدود السياسية للعراق الحديث[19]. ولقد أنتج النفط في العراق بشكل تجاري في سنة 1927 من مجموعة من مصالح شركات النفط العالمية الكبرى، وسميت الشركة الفرعية باسم شركة نفط العراق (IPC) بناء على اتفاق امتيازات مارس 1925. وشروط الامتياز نفسها لا تخرج كثيرا عن الامتيازات السائدة في ذلك الوقت، والتي تحدد بضريبة وإتاوة لا تقل في مجموعها عن مبلغ معين[20].

ولقد فسرت خطوات بريطانيا في استعجال إنهاء الولاية على العراق وإدخالها إلى عصبة الأمم المتحدة بمباركتها في سنة 1932 كدولة مستقلة، وتوقيع معاهدة سنة 1930 العراقية/البريطانية، فسرت كل هذه الخطوات كما أسلفنا على أنها محاولة بريطانية للانفراد بالنفط العراقي على أساس انه تعامل تجاري بين دولتين مستقلتين، وبالفعل عدل الامتياز النفطي في العراق جزئيا في أبريل 1932 ويونيو 1938.

وبعدها أحكمت شركة نفط العراق نفوذها الاقتصادي على الأراضي العراقية التي يحتمل وجود النفط فيها شمالا وجنوبا.[21] وأصبح النفط في العراق كما هو في إيران محط آمال وتذمر القوى الوطنية العراقية منذ فترة مبكرة، واختلط صراع القوى الوطنية العراقية ضد النفوذ البريطاني مع صراعها ضد الامتيازات النفطية المجحفة، وقد قدم بعض المواطنين العراقيين استقالتهم من مجلس النواب العراقي سنة 1930 احتجاجا على إغفال الحكومة مناقشة تقرير حول الامتيازات النفطية تقدم به أحدهم وطلب مناقشته في المجلس.[22] ولكن الحركة الوطنية في العراق ونمو الوعي الشعبي بأهمية النفط في الاقتصاد العراقي لم تستطع أن تفعل شيئا جذريا في مرحلة ما بين الحربين، غير أن مرحلة تأميم النفط الإيراني وحركة مصدق في بداية الخمسينات قد خلقت وعيا شعبيا عراقيا ضد المصالح البترولية، فقد أيد الشعب العراقي خطوات مصدق تأييدا واسعا، وتحول هذا التأييد إلى اقتراح قدمه عشرون نائبا عراقيا في مجلس النواب في مارس سنة 1951 يطالب بسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق دون استثناء. وتلا ذلك قيام شركة نفط العراق بتعديل الامتيازات في سنة 1952 بحيث وافقت الشركات على المناصفة في الأرباح بين الحكومة العراقية وبين الشركات، إلا أن الفشل الذي أصاب تأميم النفط الإيراني قد انسحبت نتائجه على العراق أيضا، فتحايلت شركات النفط العاملة في العراق على اتفاقات المناصفة في الأرباح، الأمر الذي استمر مجال جدل بين الحكومة العراقية والشركات حتى قيام ثورة 14 يوليو سنة 1958.

لقد كان العراق يعتمد بشكل متزايد في تمويل خططه الاقتصادية والإنمائية على مداخل النفط. فبينما مثلت إيرادات النفط إلى مجموع الميزانية ما نسبته فقط 11 , 7٪ في سنة 1944 وصلت نسبة مساحة إيرادات

النفط في الميزانية العامة بحلول الخمسينات إلى 60٪[23]. ولقد زاد الإنتاج النفطي في الخمسينات قافزا من 140 ألف برميل/يوميا في سنة 1950 إلى 700 ألف برميل في وسط الخمسينات (1955) ثم تزايد الإنتاج من الحقول العراقية بنسب منخفضة بالغا مليون برميل يوميا سنة 1960، ثم مليونا ونصف مليون برميل في اليوم في سنة 1965، ثم حوالي مليون وسبع مائة وخمسين ألف في سنة 1970. ولقد استخدمت معظم الأموال المحصلة من النفط بين 1944-1970 في العراق للمصروفات التحويلية والجارية (70٪)، وكان نصيب قطاع الدفاع والأمن حوالي نصف العائدات، ونصيب الخدمات الاجتماعية حوالي الربع، أما نصيب النفقات الإنشائية فقد كان 30٪ من إجمالي العائدات النفطية.[24]

هذا الاعتماد الاقتصادي على النفط في العراق ووضع (ش ن ع ك) الاحتكاري جعل ثورة تموز سنة 1958 في العراق تنظر إلى هذا القطاع نظرة جدية، ورغم أن العراق في السنوات العشر اللاحقة للثورة قد مر بفترة اضطراب سياسي وعدم استقرار، فإن قضية النفط كانت مركزية، وظهرت فكرة التأميم من جديد، وبدأت تناقش بين الاقتصاديين والمفكرين العراقيين، فمنهم من كان يؤيد هذه الخطوة دون تردد ومنهم من كان يحذر منها. وكانت محركة النفط في العراق في السنوات اللاحقة جزءاً من المعركة الوطنية. فقد طالبت الحكومة العراقية شركات النفط بزيادة الإنتاج وتعديل العلاقة المجحفة بين شركات النفط الأجنبية والحكومة العراقية، ودخلت الحكومة العراقية في مباحثات طويلة وقاسية ولكنها غير مجدية، استخدمت فيها الشركات كل ما تستطيع من ضغوط داخلية وخارجية، كما أن قيام الحكومة الجديدة بالتوسع في الأنفاق على أساس أن دخلها من النفط سوف يرتفع قريبا، في نفس الوقت الذي جمدت فيه الشركات العاملة في العراق مستوى الإنتاج على ما هو عليه سنة 1960، فضلا عن تخفيض أسعار النفط العالمي الذي تكرر أكثر من مرة في أواخر الخمسينات، كل ذلك أوقع الحكومة العراقية بعد الثورة في مصاعب اقتصادية حقيقية.

وما أن حل عام 1961 حتى كانت شركات النفط (العاملة في العراق) في وضع تستطيع فيه تقديم التهديدات المباشرة إلى عبد الكريم قاسم بالإطاحة بحكمه إن هو استمر في المطالبة بتعديل الاتفاقيات والتلويح بالاستيلاء

على الأراضي المستثمرة، فقد لمح ممثلو شركات النفط أثناء المفاوضات عام 1961 لعبد الكريم قاسم انهم يعقدون الآمال على الاتفاق مع الحكم الذي سوف يخلفه.[25]

وبعد ثلاثة أعوام من المباحثات العقيمة بين الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة في أراضيها، أصدرت الحكومة العراقية في أواخر سنة 1961 القانون الذي أصبح شهيرا بعد ذلك، رقم 80 لسنة 1961 باستيلاء الحكومة العراقية على 5 , 99٪ من أراضي العراق المشمولة بالامتيازات تمهيدا لاستثمارها من قبل الحكومة العراقية. ورغم بقاء القانون حبرا على ورقة لفترة، فإنه جاء تسجيلا صريحا لحق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقوقه في السيادة الوطنية ودون الرجوع إلى الشركات، وفي السنوات العشر اللاحقة في الصراع بين شركات النفط العالمية في العراق وبين الحكومات العراقية المتعاقبة ظهر جليا أن الأمر لم يكن بهذه البساطة، وان المصالح الغربية كانت ضاربة جذورها في العراق. فالحكومة التي أعقبت عبد الكريم قاسم أعلنت عن قبولها لمبدأ حسم المشاكل مع الشركات وديا، وقررت استئناف المفاوضات معها. وظهر بعد ذلك إن حكومة عبد السلام عارف، ومن بعده عبد الرحمن عارف كانت تتجه إلى تقديم تنازلات نتيجة للضغوط التي تفرضها شركات النفط. وكان الوضع السياسي في العراق أمام تيارين، أحدهما جذري يطالب بالتأميم ودور اكبر للدولة في الاقتصاد، والآخر تقليدي يتجه إلى المفاوضة مع شركات النفط. وقد تمت بعض الخطوات الإيجابية في هذه الفترة، منها إنشاء شركة النفط الوطنية العراقية في فبراير 1964 (عدل قانونها في سبتمبر 1967)، وذلك للقيام بالأعمال النفطية داخل العراق وخارجه. وفي الستينات جمد الإنتاج النفطي العراقي وتراجع الإنتاج لأسباب عديدة، على رأسها محاولة الشركات الضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة حتى لا تستمر في سياسة وطنية مطالبة بحقوقها.

ولقد توجه «الناصريون» في هذه الفترة من الحكم العراقي، وخاصة العاملين بالقطاع الاقتصادي، إلى تعميم الخطوات الاشتراكية كما يرونها، فقاموا بتأمينات في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفي القطاع النفطي أعيدت المفاوضات مع شركة (IPC) وشركات النفط العالمية العاملة في

العراق، وبعد مفاوضات طويلة تم التوصل إلى اتفاق في سنة 1965، وقررت الحكومة العراقية تسليم حقول شمال الرميلة إلى تلك الشركات (الأمر الذي لم يتم) على أن ترفع تلك الشركات إنتاجها النفطي وتدفع مبلغ 20 مليون جنيه إسترليني نقداً، وتبقى الأراضي الأخرى في يد شركة النفط الوطنية العراقية حسب القانون رقم 80، في هذه الفترة كانت الحكومة العراقية تعاني من المشكلة الكردية، و بعدها حدثت وفاة الرئيس العراقي عبد السلام عارف المفاجئة في أبريل سنة 1966، يضاف إلى ذلك سياسات الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي الليبرالية، كل ذلك لم يسمع باتخاذ خطوات نفطية واضحة المعالم ضد شركات النفط الأجنبية العاملة في الأراضي العراقية.

كما أن أحداثاً خارج العراق قد أثرت في هذا الموقف. فقد قامت الحكومة السورية في ديسمبر 1966 بتأميم منشآت خط الأنابيب المار بأراضيها، والناقل للنفط العراقي بعد مفاوضات طويلة وغير ناجحة مع الشركات، وتوقف بذلك لفترة تدفق النفط العراقي من الحقول الشمالية، مما زاد من صعوبة الوضع الاقتصادي العراقي، كما اتخذت الحكومة العراقية خطوات من أجل إنشاء خطين نفطيين لنقل النفط العراقي الشمالي إلى البصرة جنوبا وكذلك إلى البحر المتوسط عبر الأراضي التركية.

وبعد حرب يونيو 1967 تغيرت العلاقات النفطية في العراق تغيرا أساسيا، ففي ظروف ما بعد الحرب أصدرت الحكومة العراقية في أغسطس من ذلك العام قانون رقم 97 الذي يخول شركة النفط الوطنية العراقية بأن تتولى الإشراف على صناعة النفط وتطويرها في إطار قانون رقم 80 لسنة 61 الذي وضع أخيرا موضع التطبيق (وباستثناءات محدودة)، كما أنها تحت الضغط الشعبي لم توافق على إعادة حقول شمال الرميلة إلى شركة نفط العراق (IPC)، وفي فبراير سنة 1968 أدخل عنصر جديد في صناعة النفط العراقية هو توقع اتفاقية بين شركة النفط الوطنية العراقية (أينوك) تحت إدارة مديرها الوطني خير الدين حسيب والشركة الفرنسية المعروفة بمؤسسة الاستكشافات والنشاطات البترولية (أيراب) ERAP، هذه الاتفاقية غدت نموذجا جديدا، ليس للشركة الأجنبية فيه امتياز بل مقاولة، وليس الطرف الوطني فيه (شركة النفط الوطنية العراقية) مانح امتياز بل عميل. لقد كان

الاتفاق على غرار العقد الإيراني مع الشركة الفرنسية نفسها، وكان نقلة نوعية بالقياس إلى العقود التقليدية للامتيازات، كما كانت نتائجه الاقتصادية أفضل بكثير.

وبعودة حزب البعث من جديد إلى الحكم في يوليو سنة 1968 بدأت مرحلة جديدة من العلاقات النفطية؛ ففي أقل من سنة من الحكم الجديد (يونيو 1969) دخلت شركة النفط الوطنية العراقية في اتفاق نفطي مع الاتحاد السوفييتي من أجل تطوير حقول شمال الرميلة، وكانت تلك الخطوة نقطة تحول في تاريخ صناعة النفط في المنطقة، كانت تعني مزاحمة (ش ن ع ك) من خارج السوق الرأسمالي هذه المرة، وكانت تعني أيضا خروج العراق من احتكار تحديد الإنتاج من قبل (ش ن ع ك). وإذا كان عدم الاستقرار السياسي الذي امتد في العراق من 1958 إلى 1968 قد ساعد (ش ن ع ك) على تشديد ضغطها عليه في بعض الأوقات، فقد استطاع العراق بعد ذلك التاريخ أن يسترجع حقوقه الوطنية، ولقد كان اهتمام النظام الجديد بالنفط واضحا عندما انشأ في مارس 1970 لجنة لشئون النفط مسئولة مباشرة أمام مجلس قيادة الثورة، وقاد ذلك بعد سنتين فقط إلى خطوة رئيسية كبرى في الأول من يونيو 1972، هي تأميم شركة نفط العراق (IPC) فأصبحت بذلك الثروة الوطنية للعراق ملكا للعراقيين.(26)

لقد تخلص العراق بذلك نهائيا من الضغوط الاقتصادية والسياسية التي كانت تفرضها (ش ن ع ك) من خلال شركة نفط العراق، وكانت المساعدات التقنية السوفيتية مع تصميم الوطنيين العراقيين العاملين بصناعة النفط هما السلاح الذي اعتمدت عليه الحكومة العراقية في إنجاح التأميم واستمرار التشغيل، كما ساعدت في ذلك الظروف الدولية التي كانت تشتد فيها الحاجة إلى النفط بعد أن بدأت أسعاره ترتفع بدءا من بداية السبعينات. ولقد لعب العراق بعد ذلك دورا قياديا في الإصرار على حصول الأقطار المنتجة على سعر عادل لنفطها، وذلك خلال دوره في منظمة الأقطار المصدرة للنفط، كما استخدم أموال النفط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وبعد ارتفاع أسعار النفط 73- 1974 أصبح اعتماد الاقتصاد العراقي على مداخيله كبيرا، حتى وصلت نسبة النفط الخام من مجموع الصادرات العراقية إلى 98٪ في سنة 1975 ,(27)

وارتفعت مساهمة النفط في الدخل القومي من 3 , 52٪ في 1971 إلى 2 , 87٪ في 1976 .

وأدى الاعتماد على الدخل النفطي في السبعينات في العراق إلى الإقلال من الاعتماد على الزراعة وتطويرها، كما قلل من ظهور مشكلات توزيع الأرض الزراعية وملكيتها وما يتبعها من إصلاح زراعي، وهي القضية التي كانت على رأس اهتمامات ثورة 1958 . ولكن التحدي بالطبع هو استخدام مداخل النفط-وهو سلعة ناضبة-وخاصة في العراق الذي يملك مصادر أخرى غنية كالأرض والمياه، من أجل إيجاد اقتصاد صناعي زراعي بديل للنفط في المستقبل.

جـ- السعودية والكويت: لم يتعرض الإقلال النفطي في السعودية أو الكويت الإنتاج ذبذبات خطيرة كما حدث للإنتاج الإيراني أو العراقي. فقد كان باستطاعة حقول النفط الكويتية والسعودية إنتاج نفط اكثر مما أنتج بالفعل منذ سنة 1950، إلا أن عدم إلزام شركات (ش ن ع ك) العاملة في أراضي الدولتين بنشر أرقام الاحتياطي المقدر، جعل معرفة هذا الاحتياطي غير دقيقة، كما أن تحكم هذه الشركات في الإقلال والتطوير جعلها الطرف الوحيد المتحكم في الصناعة النفطية لفترة طويلة.

ولقد استخدمت (ش ن ع ك) النفط الكويتي والسعودي لتعويض النقص في الإنتاج في أماكن أخرى، مثل إيران في بداية الخمسينات والعراق في وسط الستينات، وكانت تلك الشركات تستخدم هذا النفط للضغط على الدول المنتجة الأخرى.

لقد حصلت شركتا (جلف) الأمريكية و (BP) البريطانية على امتياز استغلال النفط الكويتي في 1934 بعد مفاوضات طويلة تنافست فيها المصالح البريطانية/الأمريكية ثم اتحدت[28] لإنشاء شركة نفط الكويت، التي عثرت على النفط في فبراير 1938 . ولكن الشركة أغلقت الآبار المنتجة بناء على تعليمات من حكومات الحلفاء لضرورات أمنية، وبعد الحرب في يوليو 1946 تم تصدير أول شحنة من النفط الكويتي إلى الخارج. وفي الخمسينات والستينات استمر إنتاج النفط الكويتي في الارتفاع، الأمر الذي مكن الكويت من تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية لسكانها، فارتفع الدخل الكويتي من النفط من 18 مليون دولار سنة 1951 إلى 2516 مليون دولار في سنة

1964، و بدأت تتزايد مداخل الكويت من النفط ابتداء من الستينات عندما نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا وظهرت على سطح السياسة العربية والدولية كقوة اقتصادية جديدة. وفي العشرين سنة اللاحقة تطورت الكويت عمرانيا و بشريا، فارتفعت نسبة التعليم والخدمات الصحية والخدمات العامة.. وكذلك نما الوعي الوطني بأهمية صناعة النفط في الاقتصاد الكويتي، وقد راهنت مصادر (ش ن ع ك) على محدودية الوعي في المنطقة كي تستمر في استثماراتها، وتشير المصادر الغربية إلى أن استمرار تطوير الإنتاج النفطي في الكويت والسعودية كان بسبب «غياب حركات سياسية قوية تدعو للتغيير، وكذلك نفوذ القوى الخارجية كبريطانيا وأمريكا».[29]

إلا أن الملاحظة السابقة بعيدة جزئيا عن الواقع. فقد رفضت الكويت وكذلك السعودية القبول لفترة طويلة بالأمر الواقع الذي فرضته (ش ن ع ك)، إذ طالبت بمبدأ مناصفة الأرباح في الخمسينات، وتنفق العائدات التي بدأت في الستينات[30](*1) إلا أن التغيرات الأساسية في العلاقات بين شركات النفط والكويت جاءت في بداية السبعينات عندما أصبحت الكويت واحدة من أهم الأقطار المصدرة للنفط في الخليج، ففي الستينات تنازلت شركة نفط الكويت عن بعض أراضي الامتياز. وكان ذلك في سنة 1962، 1967 , 1971 واستخدمت الحكومة الكويتية هذه الأراضي لاحقا في عقد امتيازات جديدة مع شركات نفطية أخرى.

قبل ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات بعد مؤتمر كاركاس ومفاوضات طهران 1970-1971 كانت الطريقة الوحيدة لرفع دخول الحكومات المنتجة في حالة احتياجها لمصادر مالية جديدة هي أن تطلب من شركات النفط رفع الإنتاج. وكان رفع الإنتاج في بلد ما يعني بالضرورة خفضه في بلد أو بلدان أخرى، حتى لا تتأثر أسعار شركات النفط. وكانت هذه القضية محور النشاط النفطي الكويتي في سنتي 1969 , 1970. في تصريح لوكيل وزارة النفط والمالية المساعد في 30 أغسطس سنة 1970 قال فيه:

«إن الكويت تعتمد على وعد جاراتها بألا تسمح للشركات برفع إنتاجها

(*1) تفيق العائدات مصطلح يعني أن تحسب العائدات (الريع) المقدم إلى الحكومة من قبل الشركات النفطية العاملة في أراضيها على أنه جزء من النفقات العامة للشركة، ولا يخصم من الأرباح العائدة إلى الحكومة بموجب مناصفة الأرباح.

هناك على حساب الكويت»[31]

بعد سنة 1971 أصبحت الأمور عكسية تماماً، وأصبحت توجهات السياسة الكويتية النفطية هي تحديد الإنتاج وليس رفعة. وطلبت حكومة الكويت في مارس 1972 من شركة نفط الكويت أن تبقى إنتاج 1972 في حدود كمية الإنتاج للسنة السابقة، وهي 95 ,2 مليون برميل يومياً. وقد جاء طلب تحديد الإنتاج نتيجة لمناقشات هامة دارت في مجلس الأمة الكويتي طالبت بتحديد الإنتاج النفطي ووضع سياسة نفطية واضحة للمحافظة على الثروة، وقد كانت تلك المناقشات هي الرائدة في طرح فكرة تحديد الإنتاج. في هذه الفترة (بداية السبعينات) وفي جو التأمينات التي حدثت في أكثر من قطر عربي وارتفاع أسعار النفط بعد مفاوضات طهران في فبراير 1971، تبلورت وجهتا نظر بخصوص السياسات النفطية في الكويت: الأولى هي المشاركة، وتعني مشاركة شركة حكومية وطنية للشركات العالمية في أعمالها النفطية، وعلى الأخص اقتسام النفط الخام المنتج عينياً بين الشركات والحكومة. وقد تكون هذه المشاركة بنسبة أقل مما يتطلبه اتخاذ القرار الحاسم في الإنتاج والأسعار وظروف التشغيل.

أما وجهة النظر الأخرى فهي القائلة بالتأميم، أي امتلاك الدولة 100٪ لمنشآت الشركات النفطية العاملة في أراضيها. وكانت وجهة النظر هذه تقول: إنه حتى بالاستيلاء الكامل فان (ش ن ع ك) سوف تكون قائمة بالعمليات النفطية كمشتر للنفط أو قائم بالعمل تحت عقد برسم معين، إلا أن التأميم يعني ملكية رأس المال والتحكم بقرارات الإنتاج والاستثمار والأسعار، وهي قرارات هامة وأساسية لأي اقتصاد وطني.

وكانت المشاركة هي مطلب حكومات الخليج، وقد صرح أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي في وسط 1971 في مؤتمر اقتصادي عقدته جريدة الفايننشال تايم بقوله: «التأميم والمشاركة هما بديلان وطريقان مشتركان لاسترضاء المشاعر الوطنية في العالم العربي، ومن دون البديل في المشاركة فان التأميم هو المطلب السياسي الذي لا تمكن مقاومته»[32]

وفي مؤتمر الاوبك الرابع والعشرين الذي عقد في فينا (يوليو 1971) اتخذ المؤتمر قراراً بمتابعة مطالب المنتجين القديمة في المشاركة مع شركات النفط، وفي سبتمبر سنة 1971 عقد المؤتمر الخامس والعشرون للأوبك

بشكل غير عادي في بيروت، وكان من بين قرارات المؤتمر أن المفاوضات لا بد أن تبدأ بين المنتجين و (ش. ن.ع ك) لمتابعة قضية المشاركة. لقد كانت المطالبة بالمشاركة بديلا للتأميم والإسراع فيها تعني إنقاذ الشركات النفطية- التي استغلت المواد الأولية طويلا-من التأميم.

ولقد كان أحمد زكي يماني هو الذي فوض عن أقطار الخليج العربي للوصول إلى اتفاقية مع (ش ن ع ك) بخصوص المشاركة، ووصل اليماني في النهاية إلى اتفاق مع هذه الشركات وقع مبدئيا في أكتوبر 1972 بنيويورك.

وكان الاتفاق ينص على أن تبدأ المشاركة بـ 25٪ ترتفع إلى 30٪ في أول يناير 1979 و 35٪ في أول يناير 1980 و 40٪ في أول يناير 1981، وتصل إلى 51٪ في أول يناير 1982 وتستمر كذلك حتى نهاية الامتيازات الأصلية.[33]

وفي الوقت الذي رحبت فيه بعض حكومات الخليج بالاتفاق الذي توصل إليه اليماني في نيويورك، واعتبر نصراً كبيراً لوجهة نظر المطالبين بالمشاركة، فان الكويت شهدت مناقشات جماهيرية واسعة انقسمت فيها الآراء بين مؤيد ومعارض لاتفاق اليماني، وتحفظت العراق على اتفاق اليماني في حين أعلنت الكويت على لسان عبد العزيز حسين وزير الدولة أن الكويت «تدرس الموضوع»، و بعد تأخير وقعت الكويت في 8 يناير 1973 على اتفاق اليماني للمشاركة بـ 25٪ وهو الاتفاق الذي يصل إلى 51٪ في 1982. وصرح عبد الرحمن العتيقي وزير النفط الكويتي وقتها أنه يتقبل أي نقد يمكن أن يوجه لهذه الاتفاقية سواء في الصحافة أو في مجلس الأمة.

لقد كانت اتفاقية المشاركة تتطلب قبل أن تصبح ملزمة للحكومة الكويتية أن يوافق عليها مجلس الأمة. ولكن بعض أعضاء المجلس نشطوا بمساعدة مواطنين آخرين من خارج مجلس الأمة في الدعوة إلى رفع نسبة المشاركة والوصول إلى التأميم الكامل إن أمكن.[34] وعقدت الندوات وكتبت المقالات في الصحف اليومية والأسبوعية ناقدة شروط الاتفاقية أو مؤيدة لها.

وقد تدخل رئيس مجلس الوزراء (وقتها) الشيخ جابر الأحمد وعقد لقاء مع رئيس شركة جلف أعلن بعده أن الشيخ جابر الأحمد يرى أن «محتوى اتفاقية المشاركة لابد أن يراجع ويوجه لتأكيد حقوق الكويت الشرعية»[35] وسحبت على أثر ذلك الاتفاقية من مجلس الأمة بسبب توقع رفض المجلمم! لها ولإعادة التفاوض حولها من جديد، ووصلت الكويت إلى

اتفاق للمشاركة في بداية 1974 يصل إلى 60٪ في شركة نفط الكويت في الوقت الذي قدم فيه بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي اقتراحا بمشروع قانون لتأميم النفط في الكويت. وبعد شهور من النقاش العام والحوار الديمقراطي وافق مجلس الأمة على اتفاقية المشاركة الجديدة في 14 مايو 1974. وكانت نتيجة التصويت في المجلس هي ٣٣ صوت موافق، وصوتين ضد الاتفاقية وتغيب 19 عضو عن التصويت.(36) لقد لعبت الديمقراطية دورا إيجابيا في توعية المواطنين والضغط على الشركات من أجل الاعتراف بالمصالح الشرعية للشعب الكويتي.(2*)

وأكد الدكتور أحمد الخطيب وقتها ني المجلس بعد إقرار الاتفاقية الأخيرة:

إن الديمقراطية البناءة التي ظهرت في نقاش اتفاقيات المشاركة وكذلك اهتمام المواطنين بالقضية النفطية كانت نصرا للديمقراطية كما هي نصر للكويت.(37).

لقد هيأ الجو الذي خلقته مناقشة المشاركة ووجهات النظر المختلفة التي طرحت شعبيا حولها-هيأ للحكومة أن توسع شروط المشاركة إلى بقية الشركات العاملة في الأراضي الكويتية، وكذلك أشاعت جوا من الثقة بالنفس في بقية أقطار الخليج التي توجهت إلى التفكير بالتأميم الكامل، وفي بداية 1975 وبعد أشهر قليلة من الموافقة على المشاركة السابقة ظهرت تصريحات حكومية كويتية تقول بالتأميم الكامل. وفور تشكيل الحكومة الجديدة في فبراير 1975، على إثر الانتخابات العامة التي أجريت في ذلك العام أعلنت الكويت في 5 مارس 1975 أنها قررت تأميم النفط في الكويت 100٪.

وفي مؤتمر القمة لرؤساء دول منظمة الأوبك الذي عقد في الجزائر في مارس 1975 كانت الكويت من الدول القليلة من بين الأقطار المنتجة للنفط في الخليج (عدا العراق) التي تملك مقدرتها النفطية شبه كاملة، ولم تكن هذه الخطوة مقبولة بشكل تلقائي من (ش ن ع ك)، وبدأت تحاول

(*2) لقد اشترطت الشركات في الموافقة على المشاركة أن توافق عليها جمع الأطراف المعنية، وعني رفضها من الكويت عدم تطبيقها أيضا في الأقطار الأخرى.

وضع العقبات فقد انخفض الإنتاج النفطي في الكويت، وبعد مفاوضات استمرت أشهرا وقعت حكومة الكويت مع (ش ن ع ك) العاملة في أراضيها في أول ديسمبر 1975 تفاصيل اتفاق التأميم. وكان معنى ذلك الاتفاق أن تدخل الشركات العاملة في الكويت في تعاون تقني إداري تجاري مع السلطات الكويتية المختصة لاستغلال النفط، تكون فيه شركة النفط الوطنية الكويتية التي أنشئت في مطلع الاستقلال هي التي تحدد حجم المنتج وعمليات تطوير الصناعة.

وفي السعودية التي منحت حقوق التنقيب عن النفط لأول مرة للشركات النفطية الأمريكية في مايو 1933، ووسع هذا الاتفاق بعد ست سنوات في مايو 1939، حيث وصل إلى مساحة مليون كيلومتر مربع في أراضيها، كانت الشروط الأساسية التي حصلت عليها السعودية أفضل من شروط جيرانها في ذلك الوقت، عندما أصر الملك عبد العزيز على أن تدفع الشركات إتاوة أعلى ومعادلة بالذهب للحكومة السعودية.

لقد حصلت المصالح النفطية الأمريكية على امتيازات النفط ولكن ليس ذلك بدون صراع خفي مع المصالح البريطانية، كما أن حصافة الملك عبد العزيز بن سعود السياسية كانت عاملا آخر في الحصول على مردود أفضل نسبيا من ذاك الامتياز. لقد اكتشفت شركة (أرامكو) شركة الزيت العربية الأمريكية-والتي أصبحت لفترة طويلة مركز ثقل اقتصادي وسياسي في السعودية-النفط بكميات تجارية في الساحل الشرقي للسعودية (الظهران) في 1938. وفي أول مايو من السنة التي تلتها بدأ تصدير النفط الخام-من الميناء الصغير الذي توسع بعدها (الخبر)-إلى مصفاة التكرير في البحرين، إلا أن الحرب أدت إلى إبطاء عمليات التطوير، خاصة بعد أن قصفت الطائرات الإيطالية الظهران والبحرين في سنة 1940. في ذلك العام أصبح واضحا أن السعودية تمتلك احتياطيا ضخما من النفط. وعندما قامت السعودية بمطالبة الشركات العاملة في أراضيها بتقديم قرض يبلغ 6 ملايين دولار محسوبا على الريوع النفطية في المستقبل، حولت الشركات النفطية هذا الطلب إلى حكومة الولايات المتحدة، التي نفذته من خلال بريطانيا حسب قانون الإعارة والتأجير الصادر في 11 مارس وهو القانون الذي كانت الولايات المتحدة تقدم المساعدات بموجبه إلى الدول الحليفة

التي دخلت الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا، فقامت بريطانيا بدفع المبلغ للسعودية من أصل المساعدات الأمريكية التي كانت تحصل عليها.

ونظرا لازدياد أهمية النفط السعودي للمصالح الأمريكية، فلم يكن من اللائق استمرار المساعدات من خلال وسيط هو بريطانيا، ففي فبراير 1943 بعد مفاوضات بين شركات النفط الأمريكية العاملة في السعودية ووزارة الخارجية الأمريكية ظهر تصريح فبراير على لسان روفلت، ومضمونه أن الدفاع عن العربية السعودية أمر حيوي بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة.[38] وفي الوقت الذي كانت فيه علاقات دول الخليج، بما فيها إيران والعراق وثيقة مع بريطانيا، كانت العلاقات السعودية كدولة مستقلة تتوثق مع القوة الجديدة-الولايات المتحدة-فقامت الأخيرة بافتتاح قنصلية لها في جدة في سنة 1942، وبنت قاعدة جوية أمريكية في الظهران على ساحل الخليج وقريبا من حقول النفط، كما وصلت في سنة 1943 بعثة عسكرية لتدريب الجيش السعودي.[39]

وتوسعت هذه العلاقة السياسية الاقتصادية بعد الحرب، فقامت (أرامكو) بتوسيع نشاطها النفطي، وقد توصلت أرامكو مع الحكومة السعودية في ديسمبر سنة 1950 إلى اتفاق مناصفة الأرباح، وهو أول تطبيق للمبدأ الفنزويلي في أقطار الخليج، ووافقت الحكومة الأمريكية على تخفيض أرامكو للضرائب التي كانت تدفعها لحكومة الولايات المتحدة في سبيل تنفيذ اتفاقية مناصفة الأرباح التي تقدم للسعودية دعما ماليا أكبر، ومع وفاة الملك عبد العزيز في سنة 1953 وتسلم ابنه سعود الحكم ظهرت تطورات متعددة في العلاقات السعودية مع (ش ن ع ك) العاملة في أراضيها، منها مشروع الملك سعود القاضي بإنشاء شركة ناقلات عربية سعودية بالاشتراك مع أوناسيس المليونير اليوناني، على أن تحتكر هذه الشركة نقل النفط السعودي الذي تنتجه أرامكو، وقد أثار هذا المشروع ردود فعل سلبية من (ش ن ع ك) وخاصة أرامكو التي التجأت إلى المحاكم الدولية من جهة والى الضغط بطرقها المتعددة من جهة أخرى، إلى أن كسبت القضية أمام هيئة تحكيم دولية في جنيف سنة 1958 وأجبرت السعوديين على التخلي عن مشروعهم.

وفي الخمسينات كانت للسياسة السعودية توجهات عديدة: فهي في

حرب مع المصالح البريطانية على الواحات الواقعة على الحدود السعودية بين أبو ظبي وعمان (واحات البريمي)، كما أنها في اتفاق في وقت وخلاف في وقت آخر مع النظام السياسي الناصري في مصر، ووفاق مع الولايات المتحدة وخلاف أيضا إلى حد تصفية قاعدة الظهران الجوية في منتصف الخمسينات. ولم تكن إدارة الملك سعود هي الإدارة التي ترغب الولايات المتحدة أن تراها مستمرة في السعودية البلد الهام استراتيجيا لها.

كانت الإدارة السعودية وقتها غير دقيقة في تصريف الأمور المالية مما دفعها إلى حافة الإفلاس والالتجاء إلى أرامكو لتمويلها على حساب دفعات لكميات نفطية لم تستخرج من باطن الأرض.

ومن جهة أخرى كانت الطموحات إلى تحسين وضع الدولة تجاه أرامكو موجودة ومستمرة بوجود عبد الله الطريقي التكنوقراطي الذي تسلم قبل أن يبلغ الثلاثين من عمره إدارة شئون البترول والمعادن في السعودية.

وبصفته الشخص المسئول عن العلاقات مع أرامكو حاول تحسين موقف بلاد. التفاوضي مع الشركة. ففي عام 1957 منحت السعودية امتيازا جديدا لشركة النفط العربية (اليابانية) كان يشكل علامة نوعية بارزة في تاريخ الامتيازات السعودية، إذ تحصل السعودية بموجب هذا الاتفاق على 56٪ من الدخل الصافي لجميع نشاطات الشركة. كان طموح الطريقي ومساعدوه كبيرا، وقادت نشاطاته إلى عقد أول مؤتمر نفطي عربي في رحاب المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في 1959، حضرته جميع الأقطار العربية المنتجة للنفط ومراقبون عرب من الخارج. لقد أثارت التخفيضات في الأسعار التي قامت بها (ش ن ع ك) في نهاية الخمسينات مرتين، أثارت حفيظة الأقطار المصدرة للنفط، ولعب عبد الله الطريقي-الذي تسلم في ذلك العام أول وزارة للنفط في السعودية-دورا إيجابيا في إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط في سنة 1960، بالاشتراك مع إيران وفنزويلا والعراق والكويت.

وقد أشار إعلان المنظمة في بغداد إلى:

«إن الأعضاء لم يعد بعد بوسعهم البقاء دون مبالاة أمام الموقف الذي ظلت تتخذه شركات البترول حتى الآن لتفرض تأثيرها في تعديل الأسعار، وان الأعضاء (أعضاء المنظمة الجديدة) ملزمون بالمطالبة بأن تحافظ شركات النفط على ثبات أسعارها، وعدم تعرضها لكل التقلبات غير الضرورية،

كما أن الأعضاء ملزمون بالسعي بكل الطرق المتوفرة لديهم لإعادة الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل إجراء التخفيضات».[40]

لقد ذكر الطريقي للمؤلف بعد ذلك بوقت طويل انه وقتها أحاطت شكوك عربية بالمقاصد التي كانت للمنظمة، ولكن التاريخ أثبت بعد ذلك أهميتها لأقطارنا.

لقد رفضت (ش ن ع ك) في بداية الأمر الاعتراف بالأوبك أو التفاوض معها. وتمكنت من تنفيذ هذه السياسة عدة سنوات. وفقد الطريقي موقعه الرسمي في إدارة العلاقات النفطية-كوزير للنفط-في مارس سنة 1962 لشاب سعودي آخر أيضا متعلم في الغرب كسابقه هو أحمد زكي اليماني، وقد أوردت المراجع المختلفة أسبابا كثيرة لتفسير هذا التغيير، بعضها كان يشير إلى اتهام (ش ن ع ك) بأنها عملت على محاربة:

«التطرف المتزايد الذي كان يسير عليه الطريقي ومنهجه القومي العربي الذي يتناقض مع سياسات شركات النفط».[41]

واستمرت السعودية في محاولة رفع دخلها من النفط وضبط مصروفاتها الداخلية بعد أن تولى الحكم الملك فيصل الرجل السياسي ذو الخبرة الطويلة، فحصلت السعودية على اتفاق مع شركة نفط فرنسية (Auxirap) سنة 1965 كانت شروطه مواتية للسعوديين، ومنها أن تحصل شركة (بترومين) شركة النفط الوطنية السعودية، والتي أنشئت في نوفمبر سنة 1962، على مشاركة متكافئة في الأعمال الجديدة. ورغم الشروط الإيجابية فإن الشركة الفرنسية لم تكتشف نفطاً تجارياً.

لقد كان اليماني أول المبشرين بفكرة المشاركة مع شركات النفط. وكانت دعواه أن المشاركة سوف تخدم شركات النفط العالمية الكبيرة العاملة في المنطقة وتنقذها من التأميم. وقد وصل اليماني في مفاوضاته مع (ش ن ع ك) إلى اتفاق المشاركة في نيويورك سنة 1972. وفي وسط أجواء عربية عامة تطالب بالتأميم، وافقت الرياض في آخر سنة 1972 بصورة مبدئية على المشاركة التي تفاوض عليها اليماني. إلا أن سقوطها في الكويت وارتفاع الأسعار اللاحق لحرب أكتوبر جعلا السعودية تحذو حذو الكويت في المشاركة بـ 60٪ في سنة 1974. وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة السعودية وأرامكو أعلن استيلاء الحكومة على الأخيرة في 3 سبتمبر سنة 1980.

وفي الثمانينات أصبحت السعودية اكبر مصدر للنفط في الشرق الأوسط، وأصبحت قراراتها هي التي تحدد الأسعار، عن طريق تحديد كمية المنتج لديها. ولقد أعلنت أكثر من مرة عن عزمها على خلق فائض نفطي في السوق العالمية للتقليل من أزمات الدول الرأسمالية.

لقد كانت ثنائية الأسعار التي ظهرت بين السعودية والإمارات من جهة وبين بقية الأقطار المصدرة للنفط من جهة أخرى في مؤتمر الأوبك في الدوحة (قطر) في ديسمبر 1976 مؤشراً هاماً للدور السياسي الذي يلعبه النفط، وأصبح واضحاً خاصة بعد الحرب العراقية/الإيرانية التي أثرت على الإنتاج النفطي في البلدين أن السعودية هي حجر الزاوية في العلاقات النفطية الجديدة، وقد أدت سياستها في زيادة الإنتاج إلى خفض الأسعار، وأثر ذلك ليست فقط في سرعة استهلاك مواردها النفطية وإنما أدى أيضا إلى خفض إنتاج بعض بلدان الأوبك إلى نسبة تصل إلى 45٪.

وكانت النتيجة أن الأوبك لا تستطيع أن تتصرف ضد رغبة السعودية. وتكرر ذلك من جديد في مؤتمر الأوبك في جينيف في صيف 1981، عندما استطاعت السعودية أن تمرر وجهة نظرها في تجميد الأسعار وأن تبيع نفطها بأقل من سعر الأوبك.

لقد بدأت بعض الأقطار المصدرة للنفط، نتيجة لانخفاض دخلها، تعجز عن مواجهة متطلبات خططها التنموية الطموحة، وبالتالي فإن النتيجة الرئيسية هي أن تنخفض أسعار النفط العالمي إلى الحد الذي تحدده السعودية بوصفها القوة الرئيسية في السوق النفطي.

د- التجربة الليبية: تجربة ليبيا في علاقاتها مع (ش ن ع ك) تضيف بعداً جديداً وهاما يفسر الصراع على ثروات العالم الثالث من قبل تلك الشركات والى أي حد يمكن للتصميم الوطني أن يفرض شروطه ومصالحه.

لقد دخلت ليبيا المجال النفطي بعد الاستقلال في سنة 1951، وكانت تجارب عربية وعالمية قد تراكمت جزئياً في مجال منح الامتيازات. وفي سنة 1953 شرعت ليبيا قانون المعادن و بدأت (ش ن ع ك) أعمال استطلاع عديدة في ليبيا بعد ذلك الوقت، ولقد كان معروفاً أن النفط موجود في ليبيا، وكذلك ساهم ظهور النفط في الجزائر في الاعتقاد بأن هناك نفطاً في ليبيا للتشابه الجيولوجي للصحراء الليبية والجزائرية.

وفيما كان العمل الاستطلاعي يتقدم شرعت ليبيا قانوناً للنفط أصدر في يوليو سنة 1955، وأصبح منذ ذلك الوقت مجال خلاف شديد بين الكتاب والخبراء، فالبعض يعتقد أنه خطوة أساسية دفعت بالصناعة النفطية الليبية إلى الأمام،[42] وأن خبراء عرب قد صمموا هذا القانون نتيجة الخبرة السابقة، على حين أن كتابات أخرى رأت أن هذا القانون جاء معبرا عن مصالح الشركات التي جاءت بالمستشارين القانونيين الذين سنوا هذا التشريع.[43] لقد كان القانون في الحقيقة يحتمل هذين التفسيرين المتضاربين، فقد شجع على دخول اكثر من شركة باب الامتيازات، وبالتالي دخلت شركات عديدة إذ لم يقتصر على بعض منها كما حدث في أماكن أخرى.

كما أكد القانون أن المناطق التي لا يحيي استثمارها يجب التخلي عنها، ونص من جهة أخرى على أن الشركات لن تتحمل أي عبء مالي تجاه الحكومة الليبية في حالة فشلها في الحصول على نفط، كما أن الحكومة سوف تحصل على ضريبة على النفط المنتج على أساس أسعاره الحقيقية في السوق، وليس على أساس السعر المعلن، وفي تلك الفترة كانت أسعار النفط-كما أسلفنا-تتجه إلى التراجع وبالتالي تقلل من دخل الحكومة الليبية.

هذه الاغراءات جعلت شركات عديدة في داخل احتكار (ش ن ع ك) أو خارجها من الشركات المستقلة تسارع إلى الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا.

واكتشف النفط بكميات تجارية في ليبيا في سنة 1959، وصدرت ليبيا في أكتوبر 1961 أولى شحناتها من النفط إلى الخارج. وحقق الإنتاج النفطي الليبي خلال فترة قصيرة قفزات جعلت ليبيا في منتصف الستينات تحتل المركز السابع بين الأقطار المنتجة للنفط في العالم. وفي سنة 1965 كان هناك 25 شركة نفطية لها امتيازات في ليبيا إما بالمشاركة أو منفردة[44]، وكان هذا اكبر عدد من الشركات العاملة في أي بلد من العالم الثالث المنتجة للنفط.

على أن الإقبال على التوسع في إنتاج النفط الليبي كانت له أسباب أخرى، منها أنه قريب من أوروبا، مما أدى إلى اختصار المسافة التي تقطعها ناقلات النفط من الخليج وأماكن أخرى للوصول إلى مناطق الاستهلاك،

وخاصة بعد حرب 1967 وإغلاق قناة السويس. كذلك كانت لهذا الإقبال أسباب فنية: فالنفط الليبي الذي كان يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت كان مفضلا من المستهلك الذي بدأ يهتم في هذه الفترة بنظافة البيئة. وفي سنة 1968 تضاعف تصدير النفط الليبي عن السنة السابقة، وتضاعف مرة أخرى في سنة 1969 بعد التوسع في خطوط نقل النفط. ولو صارت ليبيا في هذا المسار لكان باستطاعتها أن تكون الدولة الثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في إنتاج النفط.

والواقع أن تواجد شركات النفط المستقلة خارج (ش ن ع ك) هو الذي أعطى ليبيا قدرة تفاوضية أكبر نسبياً مع شركات النفط. ولكن ذلك لم يتم إلا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969. فقبل ذلك كانت هناك أصوات ليبية تطالب بتصحيح العلاقة الشاذة بين ليبيا وشركات النفط، إلا أن النظام السياسي قبل الثورة كان متردداً في اتخاذ أي قرار يضر بالمصالح الأجنبية في ليبيا، وكان تواجد القواعد البريطانية والأمريكية على الأرض الليبية عامل تحذير آخر حد من أي خطوة جذرية في هذا الاتجاه.

ولكن بعد ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة بدأت في تنفيذ استراتيجيتها في رفع الأسعار. وكانت هناك مخاطرة لو رفعت ليبيا سعر نفطها أكثر من سعر النفط النيجيري أو نفط الخليج لأن (ش ن ع ك) قد تعوض نفط ليبيا من أماكن أخرى، كما كانت تكتيكات هذه الشركات دائما، بينما الشركات المستقلة لا يمكنها أن تقوم بذلك لعدم وجود مصادر أخرى لها من النفط، لذلك طلبت الحكومة الجديدة من شركات النفط رفع سعر النفط الليبي. وعندما رفضت الشركات اتجهت الحكومة إلى شركة (اوكسندتل) التي كانت تقوم بإنتاج حوالي ثلث النفط الليبي، وطلبت منها تخفيض الإنتاج أو رفع سعر البرميل الواحد من النفط الليبي إلى 35ر2 دولار (أعلى سعر يطلب خارج الولايات المتحدة وقتها).

ولقد ساعدت الحرب الأهلية النيجيرية التي عطلت الإنتاج النفطي هناك، وكذلك ارتفاع الطلب على النفط وقتها الخطوة الليبية. واتجهت «اوكسندتل» إلى طلب المعونة من (ش ن ع ك) لتعويضها إن هي رفضت رفع السعر، ولكن المساعدة لم تأت، وبالتالي رضخت الشركة للمطالب الليبية، وبدأت التفاوض على سعر جديد أعلى من السابق. لقد كان القرار الليبي

قراراً سياسياً أكثر مما هو اقتصادي، فقد كانت صناعة النفط تحتمل الأسعار الجديدة، وكان رد فعل الشركات النفطية سياسياً، وهو الاتصال بوزارة الخارجية الأمريكية لاتخاذ قرار جماعي «للوقوف أمام التهديد الليبي». إلا أن هذا القرار لم يظهر إلى السطح، وأذعنت الشركات العاملة في الأراضي الليبية لاحقا لمطالب الحكومة الثورية الجديدة.

لقد وصف أنتوني سامبسون هذه الخطوة الليبية بكلمات مثيرة حيث يقول:

انتشر آنذاك نبأ المطالبة برفع الأسعار بسرعة إلى ما وراء حدود ليبيا، وأسفر ذلك عن نتيجة شبيهة بلعبة القفز فوق الظهور التي كان رجال النفط قد فزعوا منها دوما، وقفز الضفدع إلى العراق والجزائر والكويت وإيران التي سارعت جميعها إلى المطالبة بزيادة معدل الضريبة.[45]

وانتقلت التجربة الليبية إلى مؤتمر الأوبك في كاراكاس سنة 1970، وكان الاستمرار في الصمت يكاد يكون مستحيلا. وأعقب ذلك بالطبع مفاوضات طهران في سنة 1971 وارتفاع الأسعار الذي تلاها. واستمر الليبيون في سياستهم الجديدة، ففي سبتمبر 1972، في الذكرى الثالثة للثورة، وقعت شركة النفط الوطنية الليبية مع شركة النفط الإيطالية اتفاقاً نفطياً جديداً يعتمد على المشاركة بالمناصفة، و بدأ المشروع الجديد المشترك في التنقيب والحفر والنقل، وبدأ معه عصر نقل التكنولوجية النفطية. وتسلمت شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) جميع الأراضي التي تخلت عنها الشركات النفطية العاملة في ليبيا وقامت باستثمارها، ومنذ 1973 وقعت الحكومة الليبية مجموعة من الاتفاقات مع شركات نفط عالمية تعتمد على المشاركة في الإنتاج، وبعد أن يأخذ الشريك الأجنبي المخاطرة في البحث عن النفط فإن الإنتاج يقسم بنسبة 85٪ للشركة الوطنية، 15٪ للشركة الأجنبية، وفي بعض الحالات 81٪ إلى 19٪ على التوالي[46]، ونتيجة لهذه الخطوات الليبية واحتياج ليبيا للمال النفطي لمتابعة خططها الاقتصادية والعسكرية فإن زيادة المعروض من الإنتاج النفطي العالمي أضر بليبيا ضرراً بالغاً. لذلك فإن السنوات الأخيرة من السبعينات شهدت انخفاضاً كبيراً في كمية الإنتاج النفطي الليبي، الأمر الذي يوقع ليبيا في صعوبات اقتصادية وسياسية.

هـ- الأقطار الأخرى: أصبح بعض الأقطار الأخرى المصدرة للنفط بعد

سنوات قليلة مصدراً ثانوياً للنفط. فإندونيسيا التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية قطراً هاماً لتصدير النفط ليس فقط إلى أسواق آسيا والشرق الأقصى وإنما أيضا إلى أوروبا الغربية، منعها الاحتلال الياباني لها أثناء الحرب من أن تكون دولة مصدرة بعد الحرب لفترة. وبعد تشغيل الآبار النفطية الإندونيسية من جديد بدأ معظم إنتاجها يتجه إلى اليابان واستراليا، وهي المناطق التي يكون فيها النفط الإندونيسي أرخص تكلفة في النقل، إلا أن الإنتاج هدد من جديد بعد أن دب الخلاف بين (ش ن ع ك) العاملة في إندونيسيا والحكومة الوطنية، وعلى الرغم من الوصول إلى اتفاق مرض بين الطرفين، فإن النفط الإندونيسي لم يحقق حتى نهاية الستينات زيادة ملحوظة.

ولقد أخذت اليابان على عاتقها المساهمة في التنقيب عن النفط في إندونيسيا للوصول إلى مصادر قريبة جغرافيا لأسواقها. وتعتقد بعض المصادر الغربية أن إندونيسيا يمكن أن تقوم بإمداد اليابان ببعض احتياجاته في المستقبل[47]. إن لدى إندونيسيا دافعاً قوياً لتطوير صناعتها النفطية، وهو عدد سكانها الكبير (أكثر من 100 مليون نسمة) الذي يجعلها في حاجة دائما إلى عملات صعبة لتطوير اقتصادها.

أما نيجيريا البلد الأفريقي غير العربي الوحيد المصدر للنفط فقد بدأ البحث عن النفط فيه قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن الإنتاج لم يبدأ إلا في أوائل الستينات، واحتكرت (ش ن ع ك) الإنتاج النيجيري خاصة الشركة البريطانية. ومنذ ذلك الوقت حتى أواخر الستينات عندما بدأت الحرب الأهلية ومحاولة إقليم (بيافرا) الانفصال (خاصة أن (بيافرا) تحوي أراضيها الكثير من حقول النفط النيجيرية) تعطل التوسع في الإنتاج النفطي. وتحتكر شركة النفط البريطانية وشل الامتيازات النفطية النيجيرية. وكان الاستثمار النفطي في نيجيريا مواتيا لهذه الشركات. فقد كانت القوانين النيجيرية مشجعة لأعمال هذه الشركات. كما كان موقع نيجيريا مواتياً لأسواق أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

لقد لعبت المصالح النفطية في نيجيريا دوراً بارزاً في إشاعة عدم الاستقرار، وساعد في ذلك الاختلاف الاجتماعي (القبائل) في نيجيريا وأنظمة الحكم العسكرية المتعاقبة، مما جعل نيجيريا دولة نفطية ولكن

فقيرة أيضا، تستورد المال من الخارج لتطوير خططها الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع نيجيريا من استخدام النفط كسلاح سياسي. ففي صيف 1979 أممت نيجيريا حصص شركة النفط البريطانية (BP) العاملة في أراضيها بعد اتهامها بنقل نفط نيجيري إلى جنوب أفريقيا.[48]

إن التجارب الكثيرة والمريرة بين معظم الأقطار المصدرة للنفط و (ش ن ع ك) ومن خلفها المصالح الدولية، تدلنا على أن هذه الأقطار قد وقعت فريسة استغلال اقتصادي طويل لم تتورع فيه الشركات والدول الغربية الكبرى المالكة لها عن استخدام جميع الطرق للضغط والتهديد حتى تستمر مصالحها، في الوقت الذي تقف فيه الأقطار المصدرة للنفط أمام تلك المصالح موقف العاجز على الرغم من كل الخطوات الجماعية التي اتخذتها. ففي الوقت الذي استخدمت فيه الحكومات العربية المصالح النفطية استخداماً سياسياً عجزت الأقطار المصدرة للنفط عن أن تقوم باستخدام جزئي لهذه القدرة الاقتصادية الهائلة، سواء كانت نفطية أو مالية مولدة من النفط.

وهكذا فإن مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية قد وقفت أمام ذلك الاستخدام الأفضل، وهي ليست اقتصادية وإنما سياسية واجتماعية، أهمها التركيبات السياسية والاجتماعية المختلفة ونقص الوعي بالقوة الذاتية.

الهوامش والمراجع

(1) جوي ستورك: نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة مؤسسة ناصر للثقافة-1981-ترجمة: عبد الوهاب محمد الزنتاني ص 76

(2) Not Oil Alone A cultural History of OPEC Countries-OPEC 1981 Publication. بدأت منظمة الأوبك

في سنة1961 بخمسة أقطار فقط هي: السعودية والكويت وإيران والعراق وفنزويلا.

(3) P . R. Odell Oil and World Power الطبعة السادسة1981.

(4) Petter Nore and Terisa Turner Oil and Class Struggale Zed Press London 1980 - P. 230.أنتج النفط

لأول مرة في فنزويلا سنة 1914

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

(7) هناك مجموعة من الكتب القيمة التي تناقش تطور الصناعة النفطية في هذه المنطقة (الشرق الأوسط) وقصص الحصول على الامتيازات النفطية منها وذلك قبل الحرب العالمية الثانية، ولأن الفترة تخرج جزئياً عن مجال اهتمامنا هنا فإننا نشير إليها للاطلاع، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- اندريه نوسشي: الصراعات البترولية في الشرق الأوسط. ترجمة أسعد محفل، دار الحقيقة، بيروت، سنة 1971.

ب- د. عرفان سلوم: الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق-1978.

جـ- Thomas E. Ward: Negotiation for Concession in Bahrain-El-Hasa(Saudi Arabia) The Neutral Zone Qatar and Kuwait. New York 1965

د- . Edith Penrose: The Growth of Firms Middle East Oil Frank Cass Ltd - U.K.

(8) التي أصبحت بعد ذلك شركة النفط الإنجليزية/ الإيرانية ثم غير الاسم ليصبح شركة النفط البريطانية (سنة 1954).

(9) بيار ترزيان: الامتيازات النفطية الأولى مجلة قضايا عربية بيروت، العدد الخامس، السنة الثانية.

أيار/مايو 1981 ص ص 5-28.

(10) المصدر السابق

(11) George W. Stocking, Middle East Oil The Penguin Press. U-K.1971 PP: 155.

(12) انتوني سامبسون: الشقيقات السبع. مصدر سبق ذكره.

(13) انتوني سامبسون: مصدر سبق ذكره.

(14) أبو الحسن بني صدر: النفط والسيطرة. دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على

الصعيد العالمي. دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980، ص 26 ,27.
التعليق المقتطف هو جزء من محاضرة ألقاها المؤلف في باريس سنة 1977.

(15) المصدر السابق.

(16) هذه الحقائق سمعها المؤلف من أحد المستشارين النفطيين للخميني وهو في باريس.
للاطلاع على دراسة حول دور عمال النفط في الثورة الإيرانية انظر المقالين:
أ- Iran Oil Workers in the . Revolution 1978-79
ب- How We Organized Strike that Paralyzed Shah's Regime Petter Nore and Terias Turner في كتاب:
Oil and Class Struggle مصدر سبق ذكره

(17) مجلة البترول والغاز العربي، السنة 17، العدد 10 أكتوبر 1981 ص 12.

(18) جان جاك سرفان شرايبر: التحدي العالمي مصدر سبق ذكره.

(19) هناك مجموعة من المراجع تناقش تفاصيل الصراع على امتيازات النفط في العراق وتطور مسيرة هذه الامتيازات، على سبيل المثال وبالعربية:
إبراهيم علاوي-البترول العراقي والتحرر الوطني. دار الطليعة بيروت 1967.

(20) في حالة العراق كان لا يجوز أن تقل مجموع الإتاوة الغربية عن 400 ألف جنيه إسترليني.

(21) محمود محمد الحبيب: اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية. جامعة البصرة 1970، ص 204 ,22.

(22) إبراهيم علاوي-البترول العراقي-مصدر سبق ذكره.

(23) علي خليفة الكواري-أوجه استخدام عائدات النفط في العراق 1944-1971.
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية-العدد السادس-أبريل 1976 ص ص 33-63 ,24-المصدر السابق.

(25) إبراهيم علاوي-البترول العراقي. مصدر سبق ذكره.

(26) يجب أن نلاحظ هنا أن هناك خطوات جذرية سابقة اتخذت في أقطار عربية أخرى منها الجزائر ديسمبر سنة 1968 عندما استولت على 51٪ من ممتلكات شركة (جيتي) العاملة هناك، وكذلك في فبراير 1971. عندما استولت الجزائر على 51٪ من المصالح البترولية الفرنسية.

(27) Joe Stork, Oil and the Penetration of Capitalism in Iraq,Oil and class Struggle مقال في كتاب مصدر سبق.

(28) لتفاصيل تاريخ المفاوضات على امتياز النفط في الكويت والظروف السياسية التي رافقته انظر: Chisholm A. H. TThe First Kuwait Oil Concession Frank Cass-London 1975.. كتاب نشر بتكليف من وزارة الإعلام في الكويت. وترجمه إلى العربية الأستاذ حاتم عبد الغني.
وقعت الكويت مجموعة من الاتفاقيات النفطية منها:
أ- اتفاقيات مع الشركات الأمريكية المستقلة (أمن أو يل) يونيو 1948.
- امتياز المنطقة المحايدة.
ب- مع شركة نفط جيتي 20 فبراير 1949.
جـ- مع شركة النفط العربية (اليابانية) في سنة 1958.
د- المناطق البحرية مع (كويت شل) يناير سنة 1961.

(29) Peter R. Odell Oil and World Power مصدر سبق ذكره

(30) علي خليفة الكواري: صناعة النفط في الخليج العربي
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية-العدد 17، يناير سنة 1979. تنفق العائدات-تعني أن تحسب الشركات العائدات التي تقدمها للحكومات المنتجة على أنها جزء من النفقات ولا تخصم من الأرباح العائدة إلى الحكومات المنتجة.

(31) انظر تصريح: محمود العدساني-في MEED (ميد) نقلا عن النهار البيروتية.

(32) جوي ستورك: نفط الشرق الأوسط. ترجمة: عبد الوهاب محمد الزنتاني، مصدر سبق ذكره.

(33) كانت المفاوضات التي تولاها اليماني في موضوع المشاركة تجري بالنيابة عن السعودية، والعراق، والكويت، وأبو ظبي وقطر، ومجموعة شركات مكونة من 23 شركة نفط.

(34) Iqbal. UR. Rehman Siddiqui Oil Company in Kuwait and Other Smaller. Gulf States
أطروحة ماجستير غير منشورة مقدمة لمركز دراسات غرب آسيا عليكرة-جامعة عليكرة بالهند ص 100. بعض المراجع تختلف جزئيا في تحديد المواعيد لإكمال المشاركة. انظر جوي ستورك. مصدر سابق.

(35) سيذكر المؤرخون في المستقبل اسمين مهمين في الخليج والجزيرة لعبا دوراً بارزاً في تنوير الرأي العام تجاه مصالحه لدى شركات النفط العالمية الكبرى هما: عبد الله الطريقي (السعودية) وعبد الله النيباري (الكويت) يشير د. علي الكواري في دراسته: صناعة النفط في الخليج-مصدر سبق ذكره ص 56- «إلى أن لمجلس الأمة في الكويت دوراً بارزاً في إفشال اتفاقية الـ 25٪ وإظهار عيوبها متخذاً من التجربة الجزائرية والعراقية والليبية سنداً للمطالبة في تحقيق مزيد من السيطرة الوطنية على صناعة النفط».

(36) Iqbal. Ur. Rehman Siddiqui Oil Company in Kuwait and Other Smaller Gulf States مصدر سبق ذكره.

(37) المصدر السابق.

(38) Helen Lackner A House Built on Sand, a Political Economy of Saudia Arabia. 1978 ithaca Press-London . الفصل الثالث

(39) أحد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والشرق العربي.
سلسلة عالم المعرفة رقم 4، الكويت أبريل 1978 ص 48.

(40) انتوني سامبسون-الشقيقات السبع. مصدر سبق ذكره.

(41) Lackner, A House Built on Sand . مصدر سبق ذكره.

(42) انتوني سامبسون-الشقيقات السبع مصدر سبق ذكره.

(43) جوي ستورك-نفط الشرق الأوسط مصدر سبق ذكره.

(44) Henary Cattan The Evolution of Oil Concessions in the Middle East and North Africa.Published by Parker School of Foreign and Comparative. Law. New York 1967. P. 158. لتفاصيل أكثر حول وضع الشركات النفطية القانوني في ليبيا انظر: د. عبد الرزاق المرتضى: التشريعات النفطية الليبية المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع سنة 1981.

(45) انتوني سامبسون، مصدر سبق ذكره.

(46) Ruth First, Libya: Class and State in an :في كتاب Oil Economy Oil and Class Struggle مصدر سبق ذكره

(47) Peter R. Odell. مصدر سبق ذكره

(48) Business Week August 10, 1981.

6 الدول المتخلفة (النامية) والاعتماد على النفط

على الرغم من الحقيقة المعروفة وهي أن الأقطار الأساسية المصدرة للنفط تنتمي قلباً وقالباً إلى معسكر العالم الثالث، أي الدول المتخلفة فإن هذه الحقيقة كثيرا ما تتجاوزها الأدبيات الغربية كي تضع الأقطار المنتجة للنفط-خاصة العربية، وجها لوجه ضد الأقطار الكثيرة في العالم الثالث التي تعتمد على النفط وتحتاجه. ويشار في الكثير من تلك الأدبيات إلى أن اختلال ميزان المدفوعات لدى الدول المتخلفة (النامية) سببه الرئيسي ارتفاع أسعار النفط، وأن محدودية قدرة دول الشمال على مساعدة دول الجنوب الفقيرة إنما هي راجعة إلى جشع أصحاب النفط!!

إن الرد على هذه الادعاءات ظاهر في كثير من ثنايا هذا الكتاب، وهو يتلخص في أن (ش ن ع ك) هي في البداية والنهاية شركات غربية، كما أن البلدان المصدرة للنفط كانت وما زالت إلى حد كبير-مثلها مثل بقية أقطار العالم الثالث-ضحية المصالح الغربية والاستعمار العسكري والاقتصادي.

إلا أنه تبقى حقيقة أخرى وهي انه بسبب تأثير

النفط على الأرصدة المالية والأوضاع الاقتصادية العالمية، و بالتالي على التنمية ككل فانه حتما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المشكلات التي تواجهها أقطار العالم الثالث[1] والسؤال هو: ماذا فعلت الأقطار المصدرة للنفط لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي؟

تلعب معظم أقطار العالم الثالث الدور السلبي في النظام الاقتصادي العالمي القائم، وهي غالبا مشاركة فيه مشاركة هامشية، فهي تقوم بتصدير سلعة خام أو اكثر للدول الصناعية في الوقت الذي تقوم بشراء كل شيء تقريباً من الدول الصناعية لكي تستخدمه فئة قليلة من المجتمع في هذه الأقطار، كما يتحكم في أسعار سلعها الأولية السوق المالي والبضائع الغربي.

إن مجموعة أقطار العالم الثالث الفقيرة هذه، التي يقدر عددها بأكثر من مائة قطر في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا وآسيا، هذه الأقطار تستخدم النفط كمصدر طاقة أساسية وتقوم بملكية شبكات التوزيع فيها في الأغلب الأعم (ش ن ع ك) كما أنها محط أنظارها كمناطق محتملة للإنتاج النفطي، ومن الملاحظ أن بعضا من تلك الأقطار تعيش على حلم وجود النفط بها كي تتحول في وقت قصير من دولة فقيرة ومتخلفة إلى دولة غنية!![2]

وبالفعل فقد بدأت أقطار من العالم الثالث مثل الهند وفيتنام ومصر بالبحث عن النفط في أراضيها، في حين أن أقطارا أخرى كالسودان والصومال وتونس واليمن تنتظر أن تقوم (ش ن ع ك) بالتحول إلى البحث عن النفط لديها، وربما وجدته فتدخل بذلك إلى نادي الأغنياء.

ولكن معظم أقطار العالم الثالث تفتقد حلقات رئيسية في سلسلة التنمية. ففي الوقت الذي تحاول فيه تطوير اقتصادها من أجل زيادة صادراتها إلى الخارج للحصول على عملة صعبة، تحتاج إلى عملة صعبة في البداية لاستيراد نفط أكثر من أجل زيادة الإنتاج، خاصة مع عدم وجود خيار آخر علي للطاقة يمكنها من بدء سلسلة التنمية، ومن هنا فان علاقات هذه الدول لا تحتاج إلى أن تتوافق مع (ش ن ع ك) والحكومات الغربية المالكة لها فحسب، بل أيضا مع الأقطار المصدرة للنفط.

ولقد لعبت مجموعة من الأقطار المصدرة للنفط، خاصة العربية، دوراً إيجابيا في السنوات العشر الأخيرة لتقديم المساعدات والإعانات المالية، فقد قدمت مختلف الصناديق العربية للتنمية قروضا في سنة 1979 فقط

وصلت إلى 1170 مليون دولار لبلدان العالم الثالث، خاصة في أفريقيا وآسيا والى حد أقل في أمريكا اللاتينية.[3]

ولقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية أمثولة إيجابية لاستخدام أموال النفط في تنمية بلدان العالم الثالث، فقد بدأ بمشاريع التنمية في الأقطار العربية ثم وسع مجالات عمله بعد ذلك، وكان هذا الصندوق قد أسس في ديسمبر 1961 في مطلع استقلال الكويت، وكان أول الصناديق العربية أو الصناديق المنشأة في أقطار مصدرة للنفط، و يشير أحد الكتاب إلى ذلك بقوله:

(إن خصوصية الصندوق الكويتي للتنمية تكمن في أنه كان الرائد في ضرب المثل الذكي في استخدام رأس المال العربي من خلال عقول وخبرات تغطي الوطن العربي وخارجه، وذلك عن طريق تلبية الحاجات الأساسية بغض النظر عن الاختلاف في الأيديولوجيات)[4].

ذلك المثل التنموي لاحقته صناديق تنمية أخرى بعد عشر سنوات أو أكثر، همها الرئيسي تقديم المعونة لأقطار في الوطن العربي وخارجه، منها صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.. وكذلك الصندوق الخاص (بالاوبك).

إن المعونات التي تقدمها هذه الصناديق تقدم لحكومات أقطار نامية عديدة، وهي الدليل على ضعف الحجة الغربية[5] القائلة إن ارتفاع أسعار النفط هو محاولة من الدول المنتجة لإفقار أقطار العالم الثالث، واستنزاف ثرواتها القليلة، هذه المقولة تتوجه بالطبع لكسب تلك الأقطار لوجهة النظر الغربية تجاه الأقطار المصدرة للنفط، و بالتحديد بعد ارتفاع الأسعار في السبعينات.

وتوجه بعض الدراسات المنشورة في العالم الثالث نقدا لأسلوب القروض والهبات التي تقدمها هذه الصناديق على أساس أنها تذهب أساسا إلى تمويل المشاريع وليس إلى تمويل الخطط والبرامج، فهي تتبنى من هذا المنظور-كما تقول هذه الدراسات-توجهات مصادر الإقراض الدولية مثل البنك الدولي[6] إلا أنها تعترف أن المساعدات الممنوحة من هذه الصناديق لأقطار العالم الثالث غير مشروطة.[7]

إن مؤشر متوسط استهلاك الفرد المطلقة هو واحد من المؤشرات العديدة المستخدمة لقياس التنمية وقد أوضحت كثير عن الدراسات النمو البطيء لهذا المؤشر في أقطار العالم الثالث في السنوات الثلاثين الماضية من خلال الاستخدام القليل للطاقة، فمتوسط استخدام الطاقة بالنسبة للفرد في بلدان مثل الهند والبرازيل وغانا والسودان واليمن وكثير من الأقطار النامية غيرها لا تتعدى العشرات أو المئات من أرطال الفحم (أو ما يعادلها من مصادر الطاقة الأخرى) في السنة، ولكن بالطبع لا يمكن أخذ مؤشر واحد مثل متوسط استهلاك الطاقة على أنه مقياس موثوق به لمظاهر التخلف. فهناك مجموعة أسباب في حلقات سلسلة التخلف، منها ما هو متغير أساسي ومنها ما هو متغير تابع.

وتعتبر كثير من المصادر الاقتصادية عامل النقص في الطاقة أنه من العوامل الرئيسية المعطلة للتنمية، وتشير إحدى الدراسات بوضوح في هذا الصدد إلى أن:

«نمط التطور الاقتصادي الحاصل في الكثير من البلدان المتخلفة، وهو مزيج من النمو الصناعي النسبي السريع وركود الإنتاج الزراعي النسبي ربما يكون السبب الحاسم والرئيسي في عدم القدرة الظاهرة لأي بلد متخلف، بغض النظر عن نظامه الاجتماعي، على معالجة المسألة الزراعية بشكل مرض.. وكذلك نرى البلدان المتخلفة اقتصادياً ينمو فيها القطاع الصناعي أكثر من نمو القطاع الزراعي و يعني ذلك كثيراً من (التورط) في سياسة الطاقة، وذلك يعني أنه يجب على قطاع الطاقة أن ينمو دائما بشكل أسرع من نمو الاقتصاد ككل»[8].

الطاقة إذن هي عنق الزجاجة التي تجعل من التطور الاقتصادي في أقطار العالم الثالث عملية صعبة ومعقدة، والطاقة في معظم أقطار العالم الثالث هي النفط.

وفي دراسة حالة أجريت في وادي كوكس (كولمبيا) في أمريكا الجنوبية حيث كانت هناك عوامل إيجابية لنمو زراعي فيها وصناعي بعد الحرب العالمية الثانية، بعدها تبين أن الطلب على الطاقة أصبح يفوق قدرة صناعة الفحم الصغيرة والمحدودة على الوفاء، لذلك لجأ أصحاب المشروعات الصناعية المتوسطة إلى طرق أخرى باهظة الثمن لتأمين الطاقة

لمشروعاتهم[9]، فلجأت شركة الإسمنت المحلية مثلا الإنتاج المشاركة في عمليات استخراج مصادر جديدة للفحم، الأمر الذي أنهك قوتها المالية والإدارية في نشاطات بعيدة عن اهتماماتها الأصلية، كما لجأت مصانع أخرى لا تستطيع الاعتماد على الطاقة الكهربائية المحلية الإنتاج شراء مولدات كهربائية خاصة بها تعمل على وقود رخيص (الديزل)، ولكن ظهر أن تكلفة هذه الطاقة الجديدة أكثر من تكلفة الكهرباء المحلية. وهكذا فان مشكلة الطاقة في وادي (كوكس) جعلت من اطراد النمو الاقتصادي هناك شيئاً قريباً من المستحيل.

المثال المحدد السابق يمكن ملاحظته بشكل أوفى على نطاق العالم الثالث، فالمجتمعات التي تدخل النظام الاقتصادي العالمي لابد لها أن تتحول من نظام الاقتصاد البضائع المحدود والقرى المتناثرة الإنتاج نظام اقتصادي يعتمد على عامل السوق ومراكز مدنية جديدة، تكون المدن مراكزها الاقتصادية الجديدة، و يصبح انتقال البضائع والبشر فيها عملية أساسية، وهذا الانتقال يتم من خلال توفر مواصلات تعتمد على الطاقة وخاصة النفط.

إن التصنيع والمدينة وتوفر وسائل الحياة الحديثة نسبياً في المدينة في أقطار العالم الثالث المتخلف تعني انتقال الناس من الريف والبادية الإنتاج هذه المدن، وتعني أيضا الاستعاضة عن مصادر الطاقة الأولية والرخيصة المحلية باستخدام مصادر طاقة جديدة مستوردة من الخارج، ففي المدينة تشتد الحاجة الإنتاج الإنارة والتدفئة واستخدامات الغاز للطبخ، بينما يمكن الاستعاضة عنها في القرى والأرياف بالوسائل الأولية للإنارة والتدفئة.

وهكذا فإن خلق الطلب الواسع على وسائل المدينة الحديثة، الذي تساهم فيه وسائل الإعلام، والتطلعات التنموية المشروعة لدى شعوب الأقطار المتخلفة، يجعل زيادة طلبها على الطاقة تلقائياً وناميا، و بالتالي تحتاج هذه الدول إلى استيراد طاقة (نفط) من الخارج.

وعلى الرغم من مؤشر ارتفاع الطلب على الطاقة لدى الأقطار النامية بعد الحرب العالمية الثانية فان ذلك لا يعني تلقائياً تطوراً في الاستهلاك، بقدر ما يعني أن معدلات الاستهلاك في السابق كانت تنمو ببطء. إلا أن هذا المؤشر يعطينا دلالة على تزايد الطلب، فقد كانت أكبر معدلات النمو

في استهلاك الطاقة في أمريكا اللاتينية ثم في جنوب شرق آسيا وأخيرا في أفريقيا، حيث كان مجموع معدل نمو الطلب على الطاقة في العشرين سنة السابقة لسنة 1973 يجري بمعدل 12٪ سنويا.

وتجب الإشارة هنا الإشارة أن معدل الاستهلاك في أفريقيا من الطاقة لم ينم إلا في أواسط وأواخر الخمسينات، بعد بدء تحرر الأقطار الأفريقية من الاستعمار المباشر(10). ومنذ ذلك الوقت فقد تصاعد الإقبال على استهلاك الطاقة. ويمكن القول بوجه عام أن دخول أقطار العالم الثالث النامية الإشارة حلبة استهلاك الطاقة جاء متأخراً، مما عكس النسبة المتواضعة لنمو الطلب على الطاقة المشار إليه سابقا.

لقد كان نموذج التنمية التقليدي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو أن البلد أو البلدان التي تطلب التقدم عليها أن تبحث عن الفحم والحديد، إلا أن دخول النفط مجال الطاقة بعد الحرب الثانية كان يعني تلقائيا أن يتحول الاهتمام الإشارة هذه المادة الأولية الأساسية، فمن يرد التقدم فعليه بالبحث عن النفط.

وبدأت أقطار العالم الثالث تعتمد الإشارة حد كبير في تطورها على النفط الذي تحتكره (ش. ن ع ك). ففي إلى اللاتينية مثلا تضاعف الطلب الكلي على النفط أربع مرات ما بين سنتي 1939-1972 فبعد أن كان يساوي أقل من 70 مليون طن من الفحم، أصبح يساوي اكثر من 320 مليون طن سنوياً. وفي نفس الفترة ارتفع الطلب الكلي على الفحم من 10 ملايين طن الإشارة 13 مليون طن سنوياً، وتراجعت نسبة مساهمته في إجمالي الطاقة من حوالي 15٪ الإشارة أقل من 4٪، إذن فمعظم الزيادة في الطلب على الطاقة في العالم الثالث جاء من زيادة الطلب على النفط.

فأمريكا اللاتينية ككل تعتمد في 70٪ من الطاقة. التي تستهلكها على النفط وفي 20٪ على الغاز الطبيعي، وفي 10٪ فقط على مصادر أخرى، وذلك في وسط السبعينات.

وفي أفريقيا كان الفحم يمثل 75٪ من إجمالي الطلب على الطاقة في سنة 1955، تراجعت هذه النسبة الإشارة 60٪ في سنة 1972، وما زالت تتراجع بانتظام. وفي الوقت نفسه تضاعف استهلاك النفط في أفريقيا في الفترة من 1956 الإشارة 1972 الإشارة أكثر قليلا من ثلاث مرات.(11)

ولكن هناك خمس دول فقط من مجموع الدول النامية تستهلك فحما كمصدر للطاقة أكثر من استهلاكها للنفط هي: الهند وتايوان وكوريا الجنوبية وزامبيا وزامبابوي[12].

ولقد فرض احتياج أقطار كثيرة نامية في العالم الثالث إلى النفط واقعا سياسيا واقتصاديا ظهر على سطح العلاقات الدولية، فقد سمحت هذه الأقطار لـ (ش ن ع ك) بأن تعمل في أراضيها، إذا لم يكن للتنقيب عن النفط المرجو فعلى الأقل لتزويدها بالنفط من الخارج، وخضعت بالتالي في معظم الأوقات للشروط التي تفرضها هذه الشركات، لذلك أصبحت شبكات توزيع النفط في معظم هذه الأقطار مسيطراً عليها من (ش ن ع ك) أو من شركات منبثقة عنها.

وتواجه هذه الشركات ردود فعل لدى شعوب هذه الأقطار، فقد كونّت لنفسها اقتصاداً حديثاً مستقلا عن الاقتصاد المحلي، كما فرضت أسعار تسويق تناسبها، مما أدى إلى أنهاك الاقتصاد المحلي، ولقد رأينا كيف كانت سياسات (ش ن ع ك) ضارة بالأقطار المنتجة للنفط، وكما لاحظ أحد الكتاب بهذا الخصوص:

«لقد اعترف عالميا الآن-حتى في الغرب-أنه في الوقت السابق لثورة أسعار النفط، فإن النفط المستخرج من أقطار في العالم الثالث ومن قبل (ش ن ع ك) كان يباع بأسعار زهيدة، إلى درجة أن الأقطار المنتجة كانت في الواقع تتبرع بالمساعدة للنمو الاقتصادي الذي حدث في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية»[13].

إلا أن الاستغلال الذي وقع على بلدان العالم غير المنتجة للنفط من (ش ن ع ك) كان أعظم وأكثر ضرراً، وتدافع بعض الأدبيات الغربية عن (ش ن ع ك) على أساس أنها قامت ببناء بنية تحتية (معقدة)، كي توصل النفط المستخرج من أقطار العالم الثالث إلى المناطق النائية[14] إلى درجة أن هذه الشركات أنتجت أول خرائط طرق يعتمد عليها في تلك البلاد!! ومن الطريف أنه بجانب ذلك أي (خرائط جديدة) لا توجد أدلة أخرى على هذه المساعدات.

والواقع أن ردة فعل شعوب العالم الثالث كانت عنيفة على سياسات (ش ن ع ك) العاملة في التوزيع في أراضيها. وفي بعض الحالات كانت محور

انتقادات الحركات الوطنية على أساس أنها مظهر للاستعمار الجديد ومخالب (للإمبريالية) الأمريكية.

ولقد كانت هذه الانتقادات قائمة على أسس واقعية ملموسة: ففي الوقت الذي تشحن فيه الشركات النفط المصدر إلى دول العالم الثالث، خاصة في آسيا وأفريقيا، من بلاد قريبة منها كغرب أفريقيا أو الخليج، تقوم ببيعه بالسعر المعلن (وكأنه شحن ونقل من خليج المكسيك)!! هذه السياسات كانت تعني أسعاراً أكبر يدفعها المستهلك وأرباحاً أكثر للشركات. ولم تستطع أقطار العالم الثالث المستهلكة للنفط أن تفرض شروطا على (ش ن ع ك) لصالحها إلا في حدود ضيقة، وكان على الدول المصدرة للنفط في العالم الثالث أن تستخدم قوتها التفاوضية لمحاولة تحقيق علاقات متوازنة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث الفقيرة. وقد انطلقت الفكرة من خطاب الرئيس الجزائري الراحل (هواري بومدين) أمام رؤساء الأقطار المصدرة للنفط في مؤتمرهم الأول الذي انعقد في الجزائر في مارس 1975 ,[15] فقد بدا آنذاك أن الظروف مواتية لتصفية نظام العلاقات الاقتصادية غير المتكافئ بين الدول الصناعية والعالم الثالث، وكان السعي القامة نظام اقتصادي جديد ينطوي على اتجاهين متكاملين، اتجاه في المدى القصير يرمي إلى تعديل الإطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية بين الأقطار المالكة للمواد الخام والأقطار المحتاجة لهذه المواد من أجل صناعتها المتقدمة، واتجاه في المدى الطويل يرمي لتعديل هيكل وبنيان العلاقات الاقتصادية بجملتها بحيث يتغير وضع دول العالم الثالث في إطار تقسيم العمل الدولي.

ولم تنجح هذه المحاولات إلا جزئياً في حدود اتجاه المدى القصير، حيث سيطرت معظم بلدان العالم الثالث على مصادر ثروتها جزئيا، أما اتجاه المدى الطويل فقد دخل في مناقشات طويلة في الأمم المتحدة وخارجها، وتبنته لجان دولية عديدة، ولكنه لم يسفر حتى بداية الثمانينات عن شيء ملموس وقد ظهر هذا القصور بوضوح في الفشل الذي منى به حوار الشمال والجنوب-الذي عقد في كانكون (Cancun) في المكسيك خلال أكتوبر 1981-في الوصول إلى أي اتفاق لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية.

على أن تجربة الهند تمثل، في إطار العلاقات النفطية تجربة ملفتة

للنظر ضمن إطار العالم الثالث المستورد للنفط، فتحت ضغط السلطات العسكرية البريطانية والأمريكية حصلت الهند على نفط منتج من الخليج بأقل من السعر المعلن أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك لم يستمر بعد الحرب وحصول الهند على استقلالها. وخلال عقدين من الزمان هي الخمسينات والستينات حاولت الهند أن تبحث عن نفط في أراضيها، ولم تسفر عمليات البحث عن النفط عن أية نتائج إيجابية إلا في منتصف الخمسينات[16] وفي سنة 1960 تم اكتشاف حقل نفطي كبير في منطقة انكلشوار (Ankleshwar) في ولاية كوجارت غرب الهند، ويعتبر الحقل المكشف من أكبر حقول النفط الهندية في الوقت الحالي.

ولكن الحكومة الهندية لم تكن راضية عن سياسات (ش ن ع ك) العاملة في أراضيها، وبعد مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي وقعت الهند عقوداً لاستيراد النفط السوفييتي في سنة 1960، وكانت العقود تعطي الهند نفطاً بسعر أقل 20٪ من الأسعار المعروضة من (ش ن ع ك).

أما وسيلة التوزيع في الهند فقد كانت جاهزة، حيث أن هيئة النفط والغاز الطبيعي (ONGC)، وهي الهيئة الحكومية التي تأسست قبل ذلك بأربع سنوات (1956)، كان لها الحق القانوني في العمل في قطاع الاستكشاف والحفر والإنتاج والتوزيع داخل الهند وخارجها، لذلك لم تستطع (ش ن ع ك) أن تضغط على الهند كما حصل في كوبا في السابق، عندما اشترت نفطاً سوفيتياً. وعلى العكس فقد طلبت حكومة الهند من (ش ن ع ك) أن تخفض أسعارها في الهند، وبعد مفاوضات عسيرة وضغوط من الجانبين رضخت (ش ن ع ك) بتخفيض سعر نفطها المباع في الهند حفاظاً على هذه السوق الضخمة. وفي السنوات العشر اللاحقة قامت (ش ن ع ك) بتعديل أسعارها وضبطها لمواجهة الظروف المتغيرة في سوق النفط الهندية.

وتقوم هيئة النفط والغاز الهندية (ONGC) بتشغيل منشآت نفط معقدة، معظمها من الاتحاد السوفييتي أو رومانيا، وقد أنهت الحكومة الهندية عقود شركات أمريكية كانت قد أبرمتها بين 1974 و 1978 من أجل البحث عن النفط لعدم الحصول على نتائج إيجابية، وفي أبريل 1978 أعلن وزير النفط الهندي:

«انه سوف لن تمنح أية عقود مشاركة للشركات الأجنبية مستقبلا، وأن

استراتيجية الدولة تقضي بأن تكون عمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق بيد القطاع العام في الهند».[17]

وتعتمد الهند جزئياً على النفط المستخرج من أراضيها، حيث سد هذا النفط المستخرج من الأراضي الهندية 40٪ من احتياجها النفطي لسنة 78/1979، بينما جاءت ألـ 60٪ الباقية من أربع دول عربية هي العراق والسعودية والإمارات العربية المتحدة، والجماهيرية الليبية، ومن دولتين غير عربيتين هما إيران والاتحاد السوفييتي.

وفي الوقت الذي استطاعت الهند فيه أن تقلص من دور (ش ن ع ك) استطاعت أن تكسب التكنولوجيا النفطية، كما اعتمدت جزئياً على النفط الربي، الأمر الذي يجعل من التعاون العربي الهندي حجر الزاوية في مستقبل سياسات المحيط الهندي، الذي هو على تخوم الخليج الجنوبية.

على أن كثيراً من أقطار العالم الثالث المستوردة للنفط ليست لها القوة التفاوضية التي للهند، لذلك فإن إرادتها غير مستقلة في قرارات تنميتها، حيث إن هذه القرارات تأتي من طرف ثالث، مما يجعل قواها الوطنية تصف العلاقة بين دولها و (ش ن ع ك) على أنها (استعمار جديد). هذه الأقطار مشكلتها تنبع مما يسببه استيراد النفط لميزان مدفوعاتها، فهي تعتمد على تصدير سلعة واحدة أو أكثر إلى السوق الخارجية، وهذه السلع تتعرض أسعارها للركود أو التذبذب، وبالتالي فإن ما يتوفر لها من عملة صعبة لشراء الطاقة من الخارج جد محدود.

وتنظر كثير من دول العالم الثالث لقوائم مدفوعاتها للطاقة، في إطار تصاعد التضخم العالمي، على أنه أنهاك غير محتمل لاقتصادها الوطني، لذلك فإنها تلجأ لاستيراد نفط خام من الأقطار المصدرة له مباشرة، وبأسعار تقل عن أسعار شركات النفط العالمية الكبرى إن استطاعت. كما تحاول من جهة أخرى أن تكرر هذا النفط في أراضيها من خلال مصانع تكرير وطنية، إلا أن الجو المشجع الذي أوجدته كثير من هذه الأقطار كي تقوم (ش ن ع ك) بإنشاء مصانع تكرير لها في أوقات سابقة جعلها بعد ارتفاع أسعار النفط حبيسة مصالح تلك الشركات في هذا المجال.

وقد أدى اختلاف المصالح هذا إلى إحجام كثير من (ش ن ع ك) عن بناء مصانع تكرير في كثير من أقطار العالم الثالث على أساس أن سوق هذه

الأقطار محدودة. وكانت معظم مصانعها التي بنيت في السبعينات مشاركة بين (ش ن ع ك) وحكومات من العالم الثالث، حتى تقلل الأولى من أية خسارة محتملة لرؤوس أموالها.

وقد توجهت كثير من دول العالم الثالث للاقتراض من السوق العالمي لسد حاجاتها من الطاقة ومنشآتها، وعلى الرغم من وجود مؤسسات دولية تخصصت في تقديم مساعدات للعالم الثالث، فإنه حتى سنة 1960 لم يوفر أي رأسمال من خلال هذه المساعدات لإنشاء مصانع تكرير أو شبكات توزيع. ولقد تبنت مؤسسات الإقراض الدولية الفكرة القائلة إنه إذا كان هناك رأسمال خاص متوفر لبناء هذه المنشآت فلا داعي لأن تقدم التسهيلات الائتمانية الدولية في هذا القطاع أي دعم، ويعني ذلك في الحقيقة ترك أقطار العالم الثالث لـ (ش ن ع ك) تتحكم فيها كما تشاء.

وكانت المعادلة صعبة بالفعل، فأقطار العالم الثالث حديثة الاستقلال لا تقبل بأن يسيطر على منشآتها الحيوية رأسمال خاص وتفضل سيطرة الدولة على هذا النوع من المنشآت، كما أن مؤسسات الإقراض الدولية لا ترضى بالدخول في هذا القطاع بسبب توفر رأس المال الدولي الخاص.

لقد تبين لدول كثيرة في العالم الثالث مدى سيطرة (ش ن ع ك) حتى على المؤسسات الدولية المتشبثة بشكل حرفي بميكانيكية السوق، ليس فقط في قطاع النفط، فقد وقفت هذه المؤسسات الدولية التي يفترض فيها مساعدة الدول النامية موقفا سلبياً من قطاعات اقتصادية أساسية أخرى، فعلى سبيل المثال وقف البنك الدولي موقفاً سلبياً من تمويل مشروع السد العالي الذي كانت مصر ترغب في أقامته في سنة 1956 ورفض البنك تمويله، والمثال الثاني هو انسحاب البنك الدولي من تمويل مشروع زراعي في تونس في بداية السبعينات، وفي كلا المثالين توجهت مصر وتونس إلى طريق ثالث، مصر إلى الاتحاد السوفييتي للحصول على التمويل والخبرة، وتونس إلى الكويت، ويصف شرايبر الموقف الأخير بقوله:

«كانت الفرصة الأولى التي توافرت لعبد اللطيف الحمد (مدير الصندوق الكويتي للتنمية) مشروعاً للتنمية الزراعية في تونس، وكان هذا المشروع قد رفض حين قدم إلى مجلس البنك الدولي.. لأنه لم يبد قادراً على توفير ضمانات الحد الأدنى من المردود الاقتصادي، وقبل (الحمد) المشروع على

أساس تفضيل مردودة الاجتماعي.. وتخطى المشروع بعد ذلك كل الآمال المعقودة عليه».[18]

غير أن غياب القروض الخارجية لم يؤخر كثيراً قيام صناعات تكرير لدى بعض أقطار العالم الثالث الكبيرة نسبياً مثل مصر والهند والأرجنتين والبرازيل، حيث استخدمت هيئة الأقطار أساليب متعددة للحصول على رأس المال والخبرة لإقامة هذه الصناعة الحيوية، فبعضها التجأ إلى الأقطار الاشتراكية (كما شاهدنا في حالة الهند) وبعضها التجأ إلى (ش ن ع ك) بعد إغرائها بالتسهيلات للحصول على شروط أفضل لبناء مصانع التكرير، وأصبحت أقطار كثيرة من العالم الثالث في بداية الثمانينات مكتفية ذاتياً من منتجات نفط مكررة محلياً، ولا تواجه إلا صعوبات ناتجة عن فائض مشتق أو آخر من النفط يزيد عن حاجة السوق المحلية، وهو فائض تقوم تلك الأقطار عادة بتصديره كي تحصل على مشتق نفطي آخر تحتاج إليه. كما قامت بعض أقطار العالم الثالث ذات السوق المحدودة والقريبة من بعضها، مثل أقطار أمريكا الوسطى، بإنشاء مصانع تكرير مشتركة كبيرة، بدلا من تعطيل رأس مال وخبرة إدارية وفنية في بناء مصانع تكرير متعددة.

والواقع أن الدوافع السياسية، لا الاقتصادية فقط، كانت هي التي أملت على كثير من أقطار العالم الثالث إقامة مصانع لتكرير النفط المستهلك في أراضيها، فقد نظرت إلى لتوفير في العملة الصعبة كنتاج جانبي، فاقه في الأهمية الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

وتتجه دراسات متخصصة كثيرة إلى نصح أقطار العالم الثالث بأن تقوم مباشرة من خلال الخبرة المتوفرة خارج (ش ن ع ك) بالبحث عن النفط في أراضيها، خاصة الأقطار التي يحتمل وجود هذه المادة فيها، وذلك من أجل الانعتاق من هيمنة (ش ن ع ك) في المستقبل، إلا أن هذه الرغبة تعترضها صعوبة أساسية لم تحل حتى الآن في إطار النظام الاقتصادي العالمي، وهي سيطرة (ش ن ع ك) على معظم الأسواق العالمية، وخاصة أسواق الاستهلاك الكبيرة.

أما أقطار العالم الثالث التي لا تتوفر فيها منشآت تكرير النفط أو ليس لها مخارج بحرية، فتلاقي صعوبات أكبر في توفير النفط، وتعتمد على حسن علاقتها بجيرانها أو على (ش ن ع ك) لتزويدها بالطاقة، وأي خلاف

سياسي بينها وبين جيرانها يعرضها لمخاطر جمة، فقد تعرض النفط المصدر إلى أوغندا في صيف 1976 إلى الانقطاع عندما منعت كينيا مروره في أراضيها، فلجأت أوغندا لاستيراد النفط بالجو في طائرات!!(19).

إن الأقطار المنتجة للنفط (وهي جزء من العالم الثالث) تقدم إلى-بقية أقطار العالم الثالث غير المنتجة للنفط مساعدات مالية وفنية ونفطية، كثيرا ما يعتّم عليها إعلاميا، وهذه المساعدات ناتجة عن نمو الوعي بأهمية العمل المشترك بين هذه الأقطار: فالأقطار العربية المنتجة للنفط-وهي الأكثر والأكبر قدرة-لها علاقات قومية وحضارية مع أقطار عربية إسلامية كثيرة، ومن هنا كانت مساعداتها تلك تدخل في إطار الواجب لا المنحة، وتؤكد الدراسات الكثيرة المتوفرة-حتى من منظور اقتصادي بحت-إن تطور الأقطار العربية المصدرة للنفط تطورا طبيعيا لابد أن يرتبط بامتدادها القومي.(20)

من هذا المنطلق قامت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ إنشائها حتى اليوم بإعداد الدراسات والتوصيات لبذل الجهود وتهيئة رؤوس الأموال والخبرة لإقامة مشاريع مشتركة بين أعضائها. وتتنوع أنشطة المنظمة كي تصب في مجرى واحد، هو تحقيق العمل العربي المشترك في ميدان النفط، كما تقوم بجهد ضخم في تعريف الوطن العربي وأقطار العالم بالمجهودات النفطية والإنسانية العربية في هذا القطاع.

لقد قدمت الأقطار المصدرة للنفط إعانات للعالم الثالث تفوق نسبيا الإعانات المقدمة من الدول الصناعية، فقد كانت نسبة هذه المساعدات تساوي 4٪ من مجموع الإنتاج القومي للأقطار المصدرة للنفط في سنة 75/1976، في حين أن نسبة معونة الأقطار الصناعية كانت 03, 0٪، وفي حالة البلدان العربية في الخليج (السعودية، الكويت، الإمارات العربية وقطر) كانت نسبة المساعدات إلى أقطار العالم الثالث قد وصلت في نفس العام إلى 12٪ من مجموع الإنتاج القومي.(21) ومن الواجب التذكير بأن تلك المساعدات تأتي من مصدر طبيعي قابل للنضوب. والأرقام المتاحة للدارسين والتي تمثل حجم المعونات والقروض الصادرة من الأقطار العربية المصدرة للنفط لأقطار العالم الثالث متوفرة في كثير من المراجع العربية ولدى المؤسسات المختصة، ويكفي مثال واحد لذلك إذ قد بلغت قروض مؤسسات

التنمية العربية الوطنية والإقليمية لأقطار العالم الثالث حتى منتصف عام 1981 حوالي 5 , 11695 مليون دولار أمريكي، استفاد منها ثلاثة وتسعون قطراً ناميا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وساهمت هذه القروض في تمويل مشاريع إنمائية في قطاعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والمياه والزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين والتعليم والتدريب والسياحة، بالإضافة إلى دعم موازين المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية[22] .

إن أقطار العالم الثالث ستظل محط أنظار الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط وفي غيره من المجالات الاقتصادية، ومازال الغرب يرفض تعديل النظام الاقتصادي الدولي الذي صيغ على نحو يخدم مصالحه، بحيث يصبح اكثر عدالة، متجاهلا في ذلك تاريخ القرون الأربعة الأخيرة التي كان الغرب خلالها يستنزف أقطار العالم الثالث سياسيا واقتصاديا. لقد ترك العالم الغربي أقطار العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية في وضع يعبر عنه عالم الاجتماع (الجزائري بالاختيار) فرانز فانون بقوله:

«إذا كنتم تريدون الاستقلال السياسي خذوه.. واهلكوا ..»

الهوامش والمراجع

(1) عبد القادر معاشو: أفريقيا والرهان كل النفط. نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- السنة السادسة-العدد 10، أكتوبر 1980 ص 20.

(2) انظر دراسة عن استراتيجية البحث عن النفط في العالم الثالث في كتاب: Oil and Class Struggle مصدر سبق ذكره-الفصل الخامس ص 89.

(3) عبد القادر معاشو: أفريقيا والرهان على النفط مصدر سبق ذكره.

(4) من أجل تفاصيل أكثر عن صناديق التنمية انظر:

Robert Stephens The Arab New Frontier Maurice Temple Smith Ltd., London 1976 - P. 264.

(5) يقول بوجهة النظر هذه ولو بشكل غير بارز الكاتب البريطاني

P.R. ODELL انظر الطبعة السادسة من كتابه: Oil and World Power مصدر سبق ذكره.

(6) من هذه الدراسات على سبيل المثال:

أ - محمود عبد الفضيل-النفط والوحدة العربية مركز الدراسات الوحدوية، بيروت، 1979-ص 75 وما بعدها.

ب - عبد القادر سيد أحمد (وآخرون) الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط أهميتها وتوزيعها. معهد الإنماء العربي-بيروت 1977 ص 49.

(7) عبد القادر سيد احمد، مصدر ذكر سابقا.

(8) ميشيل تانزر الاقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة. مصدر سبق ذكره (الفصل التاسع) ص 69 وما بعدها.

(9) Peter R. Odell(الطبعة السادسة) مصدر سبق ذكره

(10) Walter Rodney How Europe Underdeveloped Africa, Bogle-L'ouverture Publications. London 1972. P. 29.

(11) Peter R. Odell (الطبعة السادسة) مصدر سبق ذكره

(12) من الملاحظ أن Odell يذكر في طبعة كتابه السابق الخامسة إن الدولة الخامسة هي موزمبيق- وفي الطبعة السادسة أنها زمبابوي!!

(13) fadhil J. AL-Chalabi OPEC and the International Oil Industry: A Changing, Structure Oxford UNV. Press 1980 P. 133.

(14) P. R. Odel.الطبعة السادسة-مصدر سبق ذكره

(15) جورج قرم: التنمية المفقودة: دراسة في الأزمة الحضارية والتنموية العربية دار الطليعة- الطبعة الأولى 1981 ص 158.

(16) لدراسة وضع الطاقة في الهند انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تقرير عن زيارة الأمين العام والوفد المرافق له لجمهورية الهند 18-26 فبراير 1981 ص 89 وما بعدها (محدود التداول).

(17) المصدر السابق.

(18) نقل بتصرف من جان جاك شرايبر: التحدي العالمي. مصدر سبق ذكره.

(19) Gregory Treverton :

Energy and Security The International Institute for Strategic Studies: Gower. and Allanheld, Osmum USA 1980 P. 52.

(20) هذا النوع من الدراسات متعدد، على سبيل المثال انظر:

أ - دراسات ندوة ناصر الفكرية الثالثة: النفط في الحياة العربية دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ب. ت.

ب - د. محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية سلسلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1979.

(21) لتفاصيل الأرقام انظر: Mahmoud Abdel-Fadil:(Edt.) Papers on the Economics of Oil في هذا الكتاب انظر مقالين لعلي خليفة الصباح وكذلك لإبراهيم الشحات مع روبرت مابرو.

(22) للاطلاع على تفاصيل الأرقام انظر:

إحصائيات متوفرة في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت (غير منشورة).

7 النفط والعلاقات الدولية؟ انتبهوا أيها السادة

عندما ظهر الرئيس السابق للولايات المتحدة جيمي كارتر على شاشات التليفزيون في منتصف عام 1977 كي يقدم برنامجه لتقليص استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة قال لمشاهديه:

«تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب، إن أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد، ولكنها ستقهرنا حتما إذا لم نتخذ التدابير على الفور..».

كان ذلك الإنذار واحدا من الخيارات الصعبة التي يمكن أن يأخذها أي رئيس للولايات المتحدة، أكبر قوتين عظميين على الأرض اليوم، لقد استطاع اتحاد المنتجين (الأوبك) أن يقلب السحر على الساحر فالولايات المتحدة، البلد الذي (هندس) فكرة رفع أسعار النفط في بداية السبعينات لتحقيق هدفين رئيسيين، انقلبت عليه سياسته حتى جعلته في فترة يلوح بالتهديد باحتلال منابع النفط بالقوة.

وكان الهدفان اللذان تشير إليهما الدراسات الغربية، واللذان أرادت الولايات المتحدة تحقيقهما عن طريق رفع أسعار النفط في بداية السبعينات هما: الأول: إيجاد قاعدة لتجديد البحث عن حل

سياسي لمشكلة الشرق الأوسط على أساس إتاحة دخل مالي كبير للأقطار المنتجة للنفط في المنطقة، يعطي الأقطار العربية أمانا اقتصاديا يجعلها قادرة على قبول حل وسط في الصراع العربي الإسرائيلي وبالتالي يتحقق استقرار طويل المدى في الشرق الأوسط، أما الهدف الثاني فهو قناعة الولايات المتحدة بأن العالم الصناعي (خارج الولايات المتحدة) يحصل على الطاقة بأسعار رخيصة، وبالتالي فإن قدرة صناعات الولايات المتحدة التنافسية تكون ضعيفة أمام صناعات الدول الأخرى، لذلك فإن رفع سعر النفط ينشط قدراتها الصناعية من جهة ويوازن ميزان مدفوعاتها من جهة ثانية، حيث إن معظم (ش ن ع ك) هي شركات أمريكية،[1] وبعد ذلك يمكن البحث عن مصادر جديدة للطاقة من ذلك النوع الذي كانت تكلفته في ذلك الحين غير اقتصادية.

لهذه الأسباب نظرت المصالح الأوروبية إلى ارتفاع أسعار النفط في البداية على أنه (تحالف غير مقدس) بين شركات النفط والولايات المتحدة من جهة والأقطار المصدرة للنفط من جهة ثانية، ورأت أنه كان تحقيقا لما قالت به بعض الأصوات السياسية في أوروبا من أن مصالح الولايات المتحدة تختلف جزئيا عن مصالح أوروبا.

ولقد أثبتت الوقائع على كل حال إن أسعار النفط بعد أن انطلقت في سنة 1971 خرجت من الهيمنة الأمريكية لمعظم فترة السبعينات، الأمر الذي جعل مشكلة الطاقة في الولايات المتحدة قضية سياسية ساخنة.

وأول مؤشر على طبيعة العلاقات النفطية الجديدة هو التأثير النسبي لحرب أكتوبر سنة 1973 على زيادة أسعار النفط، فقد أخرجت هذه الحرب العلاقات النفطية الدولية من حدود اللعبة المحسوبة. ولو أن الوضع الذي وصل إليه سوق النفط بعد تلك الحرب كان من المتوقع أن يصل إليه، ولكن ليس بنفس السرعة (ذلك الوضع الذي سببه عدم توازن حاد بين الإنتاج والاستهلاك). لقد كانت هناك عدة أطراف دولية في مسرح النفط العالمي بعد سنة 1973؛ الأقطار المصدرة للنفط والولايات المتحدة ودول أوروبا الصناعية واليابان وأقطار العالم الثالث غير المنتجة للنفط، كال أولئك

---

(1) وجهة النظر هذه ذكرها بالتفصيل P.R. Odell في الطبعة الخامسة من كتابه-ذكر سابقاً ص216.

خارج المنظومة الاشتراكية. إلا أن الأخيرة أيضا أصبح لها موضع قدم في هذه السوق عن طريق تمويلها لبعض الأقطار الصناعية وأقطار من العالم الثالث بهذه المادة الحيوية.

ولقد كانت للمعسكر الاشتراكي مصلحة غير مباشرة في أن تكون الأقطار المصدرة لهذه المادة الحيوية أقطاراً مستقلة عن المعسكر الغربي، وتتخذ قراراتها النفطية في حدود مصالحها. ومن جهة أخرى فإن المعسكر الغربي كانت له مصلحة مباشرة في استمرار الهيمنة على كل أو بعض الأقطار المصدرة للنفط حتى يتحكم في كمية الإنتاج وفي الأسعار التي تلائم مصالحه الاقتصادية والسياسية ومصالح حلفائه. ولقد استطاعت الأقطار المصدرة للنفط على الرغم من الخلافات فيما بينها أن تفرض واقعا جديدا غير مسبوق على المسرح السياسي العالمي. فحقيقة أن أقطاراً من العالم الثالث تملك مادة أولية يحتاجها العالم الصناعي وتستطيع دون قوة عسكرية وسياسية أن تحقق مصالحها ولو جزئياً في إطار تنظيم ناجح على العالم الصناعي الغربي القوي عسكرياً، هذه الحقيقة تعني تغييراً في علاقات القوة، وتعني أكثر من ذلك أن هذا النجاح يمكن أن يقود إلى قيام مجموعات من أقطار أخرى في العالم الثالث، تكون مصدراً لسلعة أولية، بنفس التنظيم لأهداف سياسية أو اقتصادية.

هذا التخوف هو الذي دفع في البداية الأقطار الغربية المستهلكة للنفط إلى أن تحاول خلق تنظيم مضاد (ناد للمستهلكين) هو الوكالة العالمية للطاقة IEA إلا أن الاختلافات الثنائية بين الأعضاء هي التي لم تتح فكرة النجاح. وأصبح الخيار المتاح هو إذن الضغط من الداخل، أي خلق مجموعة من المشكلات السياسية والحدودية والعسكرية والعرقية والدينية لبعض أقطار الأوبك، أو على الأقل جعل (الصقور) منها تهديداً للحمائم. هذه الصعوبات لم تخلقها شركات النفط فقط هذه المرة بل خلقتها سياسات عربية، وخاصة سياسة الولايات المتحدة بتأييد كامل من بريطانيا، وهدف هذه السياسات خلق أماكن اضطراب من جهة، والضغط من جهة أخرى لتجميد أسعار النفط ورفع إنتاجيته، وفي مقابل ذلك تشجيع إنفاق اكبر قدر ممكن من مداخل هذا النفط لشراء الأسلحة المتطورة أو إيداع رؤوس الأموال هذه (التي سمتها الأدبيات الغربية الفوائض!) لدى المؤسسات الرأسمالية الغربية.

لقد كانت إيران واحدة من الصقور في الأوبك، وهي أول من حصل على قفزة كبيرة في الأسعار عندما باعت بعضا من نفطها في سنة 1974 بالمزاد العلني وحصلت على 30 ,17 دولاراً من الأسعار المتفق عليها (وكانت وقتها 5 دولارات فقط)، وبعد ذلك بسنوات قليلة اجتاحت إيران عواصف سياسية شديدة انتهت بالثورة الإيرانية في بداية سنة 1979.. وبعدها جمدت الأسلحة التي اشتراها الشاه ببلايين الدولارات، وكذلك أموال إيران في الولايات المتحدة، وكان الهدف هو خلق عدم استقرار محسوب في إيران لإعادة حكومة الشاه ولكن الأمر خرج بعد ذلك عن السياسات المحسوبة عندما وصل إلى الشارع الإيراني.

لقد ظهرت في وسط السبعينات مجموعة من المقولات السياسية في الغرب وتبناها البعض في العالم الثالث عن جهل أو سوء نية، منها فكرة (تدوير الفوائض) في الاقتصاد الغربي، حتى لا يصل الاقتصاد الغربي إلى مرحلة من التضخم تحطم النظام الاقتصادي العالمي كله، وبالتالي ينهار على الجميع مستهلكين ومنتجين للنفط، والفكرة الأخرى إن «السادة الجدد» المنتجين للنفط لا يهتمون بالحفاظ على النظام الاقتصادي الغربي وتنقصهم الخبرة لفهم نتائج سياساتهم، لذلك فلابد من «فرض الوصاية» ولو بالقوة وإحلال قوات للتدخل السريع في بعض هذه الأقطار، والشيء الوحيد الذي يمنع الغرب من تنفيذ خطته الأخيرة بشكل مباشر هو خوفه من الصدام مباشرة مع الاتحاد السوفييتي.

ولكن الغرب نجح جزئيا في تطبيق فكرة جديدة هي (الإطاحة) بالأوبك من داخلها، عن طريق فرض ضغوط وتهديدات وترغيب لعضو أو أكثر في داخل التنظيم لزيادة الإنتاج، وتخفيض الأسعار، الأمر الذي أوجد مساحة من التنفس في مشكلة الطاقة العالمية، ولكن على المدى القصير. لقد وجدت بعض أقطار الأوبك المتعاونة في تنفيذ تلك السياسة أن مصالحها العليا تتناقض مع أضعاف النظام الغربي والولايات المتحدة على وجه الخصوص، لذلك فلابد لها من مساعدته، إلا أن السؤال الهام هنا هو: إلى متى يمكن أن تستمر تلك السياسات؟

وقد أخذت فكرة (الإطاحة) بالأوبك من الداخل شكلا آخر هو ما سمي (بالعلاقات الخاصة) بين قطر منتج للنفط وآخر من المعسكر الغربي، وهناك

أكثر من مثال على ذلك، كما حدث بين إيران وفرنسا منذ منتصف السبعينات، حين قدمت فرنسا من جهتها بعض المعونات التكنولوجية الاستراتيجية لإيرانيي الشاه في سبيل الحصول على النفط متدفقاً ومستمراً، وكان من المتوقع أن تستمر تلك العلاقة الخاصة مع إيران الثورة. وتتكرر هذه العلاقة الخاصة والمميزة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وقد وصلت هذه العلاقة إلى نتائج إيجابية، وهي كما يصفها الخبراء تلتقي على «التنظيم المشترك لسوق النفط العالمي». ومن العلاقات الخاصة المشاهدة أيضا علاقة المملكة المتحدة (بريطانيا) بفنزويلا. هذه العلاقات الخاصة تتجه كلها إلى إضعاف «قوة النفط» الموحدة، واستمرار نظام الاقتصاد العالمي لخدمة الدول الصناعية الغنية.

لقد أثر النفط على أوضاع سياسية كثيرة، كما كانت أوضاع سياسية محددة قد أثرت في السياسة النفطية في الحروب العربية مع إسرائيل، وربما كان وجود إسرائيل نفسها قضية لا تنفصل كثيرا عن وجود احتياطي هائل من هذه المادة في المنطقة العربية، ولقد قيد وجود إسرائيل استخدام كثير من مداخل النفط في الأقطار العربية المنتجة وغير المنتجة للنفط في خطط التنمية والتطوير لصالح هذه الشعوب، وأجبرها على هدر مبالغ ضخمة على التسليح والإيداع في السندات الحكومية الغربية، كما أن إسرائيل قد أعلنت أكثر من مرة أنها على استعداد لاحتلال منابع النفط لصالح النظام الاقتصادي العالمي الغربي، وأثبتت ذلك عمليا بضربها للمفاعل النووي العراقي في بغداد.

ينسب الإعلام الغربي تكرارا إلى الاتحاد السوفييتي سياسات محددة للقفز على منابع النفط في المنطقة العربية. وأضعف الحجج تأثيرا بعد ذلك هي القائلة إن الاتحاد السوفييتي (يشجع) الأقطار المصدرة للنفط على (إضعاف) النظام الاقتصادي الغربي. والمهم أن النفط يحتل ركنا أساسيا في إطار الصراع العالمي بين القوتين العظميين.

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه حركة القومية العربية في الخمسينات والستينات من هذا القرن، كان النفط محط تفكيرها السياسي. فعندما وقفت تعارض فكرة التحالف مع الغرب ضد الاتحاد السوفييتي عن طريق الدخول في أحلاف، اعتبر المعسكر الغربي دخول العراق وإيران (البلدين

النفطيين) في حلف بغداد (الحلف المركزي لاحقا) انتصارا له واستمراراً لسياسته النفطية في المنطقة.

لقد استخدم النفط والغاز في السابق في ربح الحرب العالمية الثانية، ويعتبر قطعه نهائيا في الوقت الحالي عن بلد ما عمليا هو بمثابة إعلان للحرب على تلك الدولة.

لقد لعب النفط دورا هاما في علاقات الولايات المتحدة بأقطار في أمريكا اللاتينية، ففي السنوات الثلاثين الماضية شهدت بعض تلك الأقطار من خلال صراعها مع مصالح (ش ن ع ك) تغيرات سياسية داخلية، ووصلت بعض تلك الصراعات إلى التأميم الكامل للمصالح الأمريكية النفطية على أراضيها، كما حدث في المكسيك سنة 1938 وكوبا سنة 1961 ثم فنزويلا سنة 1976.

لقد كان الشعور الوطني في هذه البلاد يتميز بحساسية خاصة للنفط إلى درجة أن بعض الحكومات التي تتوجه إلى إعطاء تنازلات لشركات النفط يطاح بها مباشرة، ومن أمثلتها حكومة بيرون في الأرجنتين سنة 1955.

لقد غير النفط علاقات قانونية دولية، وأثار صراعات حدودية وثورات وانقلابات داخلية متعددة، وخلق تحالفات جديدة وفكك تحالفات قديمة وهو مازال يفعل ذلك حتى الوقت الحالي.

وبسبب النفط فان قانون البحار الدولي قد اخترق مرات عديدة وغير في بعض الأوقات، كي يتكيف مع المصالح النفطية الجديدة، ومازالت مناطق بحرية متنازعاً عليها في أمريكا الجنوبية وفي أوروبا وفي الشرق الأوسط بسبب النفط. وأثارت مشكلات الجرف القاري خصومات ليس أن بلدان لها مصانع مختلفة فقط، ولكن بين مقاطعات في داخل البلد الواحد (خلاف ولاية لويزيانا وتكساس في خليج المكسيك في الولايات المتحدة، وخلاف منطقة نيوفوندلند مع الدولة في كندا).

ولقد أثار توريد النفط إلى جنوب أفريقيا وروديسيا (سابقا) اللتين طبقتا التفرقة العنصرية ضد السود، حفيظة مصدر ري النفط في العالم الثالث (الملون)، كذلك وقف العرب ضد تزويد إسرائيل بالنفط من أية شركة عاملة في الأقطار العربية.

وأثار النفط نزاعات حدودية مثل ما كان بين الجزائر وتونس (حول نقطة الحدود 33) وبين تونس وليبيا، وكذلك بين أقطار الخليج الصغيرة، و بين مصر وإسرائيل (عندما اشترطت إسرائيل لانسحابها من سيناء أن يباع لها جزء من النفط العربي!). لقد أصبح للتحالفات الجديدة مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تجمع مع الأقطار الصناعية OECD (أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان)، أو نادي العشرة الكبار كما تسمى أصبح لها سياسات خاصة في الطاقة، وتنسيق نسبي أشمل في العلاقات النفطية، كما أصبح لبعض أقطار أوروبا الغربية (مثل ألمانيا) علاقات نفطية خاصة بالاتحاد السوفييتي.

لقد أصبح واضحا أن للنفط أهمية في التطور الاقتصادي في العالم، وهو بالتالي أثر على العلاقات بين الشعوب خاصة عندما أخذت الأقطار المنتجة للنفط دورا اكبر في صناعة قرارات الإنتاج والتسعيرة، ولكن هذا التأثير يكون إيجابيا إذا كانت سوق النفط هي سوق (البائعين) إما إذا اصبح هناك فائض منه وتحول إلى سوق (مشترين) فان استخداماته السياسية تضعف حتى تصل إلى الصفر.

ولكن يمكن استخدام سلاح النفط انتقائيا عن طريق الضغط على بعض الأقطار المستهلكة في العالم الصناعي أو كسب أقطار مستهلكة أخرى في العالم الثالث. إن وجود «قوة النفط» بحد ذاتها دون استخدام، أو بإمكانية استخدام في المستقبل يمكن أن يحقق مصالح كبيرة في ساحة السياسة الدولية، ولكن هذه القوة يجب في البداية أن تكون مستقلة بعيدا عن العلاقات الثنائية. أما قوة النفط الدبلوماسية فيمكن أن تستخدم في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو ووكالة التمويل الدولية (IMF)، والبنك الدولي، من اجل تحقيق مصالح الأقطار المنتجة ودولة العالم الثالث.

ويفرض علينا الواقع الجيوبولتكي للنفط الإشارة في النهاية إلى أهمية الأقطار العربية التي تلعب الدور الرئيسي اليوم في الساحة النفطية وخاصة في الخليج. فالدرس الذي تكرر اكثر من مرة خلال السنوات الثلاثين الماضية في العلاقات الدولية النفطية هو أنه إذا لم تحقق تنمية شاملة سياسية اقتصادية اجتماعية مبنية على مشاركة شعبية واسعة وموجهة إلى

تحقيق علاقات داخلية متوازنة، تصبح هذه الأقطار معرضة لهبوب الرياح الشديدة التي قد لا تنفع فيها حلول مثل تكديس السلاح أو العلاقات الثنائية الخاصة. فما دام النفط موجودا تبقى طلبات العالم الصناعي واجبة التحقيق، وتتصاعد هذه الطلبات درجات كلما اختل التوازن الداخلي لهذه الأقطار، لذلك فان شعار النفط للتنمية عن طريق المشاركة هو الشعار المطلوب رفعه ليتحقق خلال السنوات القليلة القادمة... حتى ولو من اجل اتقاء الأعاصير.

خاتمه

مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة اكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

النفط مادة ناضبة، وغير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة. ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وإنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة، ومن ينظر إلى تسعيرة النفط اليوم على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه.

لذلك فان الدعوة إلى تجميد الأسعار-وهي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية- كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي وبالتالي للحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي، هذه الدعوة، من الوجهة الاقتصادية، تصدر عن قصر نظر، كما أنها تؤدي من الوجهة السياسية إلى كارثة محققة.

هذه الكارثة لها وجهان أساسيان، الأول هو إجبار الأقطار المصدرة للنفط وغير الموافقة على تجميد أسعاره على تخفيض إنتاجها مما يؤدي

بالضرورة إلى خفض مداخلها المالية العائدة من بيع النفط وبالتالي الأضرار بخططها التنموية المحلية أيضا، ومن جهة أخرى تجبر الأقطار المحبذة لسياسة تجميد الأسعار على إنتاج نفط يفوق قدرتها العملية، مما يعرض آبارها النفطية إلى الخراب ويضر بأجيالها القادمة، وكل ذلك لصالح الأقطار الصناعية المتقدمة.

لقد راهنت كتابات كثيرة في الغرب على حرب غير معلنة بين الأقطار الأساسية المصدرة للنفط على جبهتي الأسعار والإنتاج. ويبدو أن الضغوط التي تعرضت لها بعض تلك الأقطار المنتجة للنفط قد نجحت في إشعال تلك الحرب الخفية، وتواكب كل ذلك مع أوضاع سياسية إقليمية-في الشرق الأوسط-وعالمية مواتية، وتحقق بذلك جزئياً ما كانت تنادي به الأقطار الصناعية، وهو ما تسميه في أدبياتها النفطية «كسر احتكار الاوبك». إن تلك الخطوة بطرفيها، الأقطار المصدرة للنفط الأقطار الصناعية-المستفيدة، هي في الحقيقة خطوة سياسية وليست اقتصادية.

إن ضخ الثروة الوحيدة لشعوب الأقطار المصدرة للنفط، وهي بلاد وشعوب، تسير على طريق التطور والنمو، يعني في محصلته النهائية الضغط على المصادر الاقتصادية الرئيسة لهذه الأقطار وتعريضها لمخاطر الوصول إلى القرن القادم وهي خالية الوفاض من المصدر النفطي، وأصولها المالية متآكلة بسبب عوامل التضخم، مع معاناة من زيادة في السكان ومن مشكلات بيئية مختلفة.

إن السوق النفطية اليوم (وسط 1982) تعاني من تخمة نفطية وفائض نفطي، وهي معاناة تثير أشد العجب إذا عرفنا أن هذه السلعة «هي سلعة ناضبة» لم تكتشف لها البدائل بعد، وهي ظاهرة جديدة تضاف إلى ظواهر النفط العجيبة السابقة، إذ أنه في الستينات رغم كل الدراسات التي فاضت بها المكتبة العالمية عن مستقبل العالم لم تجر أية دراسة جدية حول مستقبل الطاقة، ولم يمض على ذلك عشر سنوات حتى وجد العالم نفسه يتحدث عن قصور في الطاقة، وذلك دليل آخر على علاقة النفط بالسياسة.

في أقطار العالم الثالث بشكل عام وفي أقطاره المصدرة للنفط على وجه الخصوص نشاهد خلال السنوات العشر الأخيرة قلة الاكتشافات الجديدة قي مجال النفط، وهذا لا يعني عدم الاستجابة للطلب العالمي

على هذه المادة بقدر ما يعني السياسة المدبرة والمتعمدة بعدم البحث عن- النفط في أقطار العالم الثالث حتى لا يزيد من قوتها التفاوضية حول هذه المادة الحيوية، ولعل خطرة مثل التي اتخذتها الكويت في شراء شركة نفط (سانتافي) Santa Fe International الأمريكية-رغم المخاطر المحتملة والمحسوبة- قد تؤدي إلى احتكار التكنولوجيا النفطية خاصة من جهة البحث والتنقيب عن مصادر جديدة للنفط في أقطار العالم الثالث.

لقد أصبح ثابتاً اليوم تأثير العنصر التنظيمي والسياسي على سوق النفط العالمي، وتاريخياً لم تكن هناك علاقة مباشرة بين أسعار النفط وتكاليف الإنتاج وحدها مثلا، ولا بين العرض والطلب وحدهما كذلك، كانت الأسعار وحجم الإنتاج تحدد سياسياً، وكان ذلك مقبولاً بل ومطلوباً كما رأينا في ثنايا هذا الكتاب عندما كانت تلك السياسات تخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة، وعندما بدأت العلاقات الاقتصادية تميل إلى مراعاة مصالح الدول المنتجة، أصبحت القرارات السياسية المحددة للإنتاج والأسعار من وجهة نظر الدول الصناعية قرارات غير مقبولة، وبدأت الضجة تقوم من أجل ترك قوانين السوق تعمل، ولكن ليس بدون ضغط على بعض الحلقات الضعيفة، بشتى الطرق وتحت مختلف المسميات، من أجل إغراق السوق النفطية وتحويلها من سوق بائعين إلى سوق مشترين.

وعلى الرغم من الحقيقة المعروفة وهي أن الوطن العربي هو فن الأقاليم الرئيسة المحتاجة إلى الطاقة اليوم، وسوف تزداد احتياجاته في المستقبل، وان النفط المنتج من هذا الإقليم والذي يصدر إلى الدول الصناعية هو بمثابة استنزاف للثروة القومية، كما أن الدول المصدرة للنفط تمد العالم بحوالي 16٪ من احتياجاته. وعلى الرغم من أن الاحتياطي المؤكد في أراضيها لا يتجاوز 8٪ من الاحتياطي العالمي، وأن هذه الأقطار قد قدمت مساعدات إلى الدول الفقيرة والمحتاجة تصل إلى 22٪ من إجمالي المساعدات العالمية المقدمة للدول النامية (1980)، أي ما يعادل ستة أمثال ما قدمته الدول الصناعية المتقدمة على الرغم من أن مجموع نتاجها القومي يزيد 20 ضعفاً على مجموع الناتج القومي للأقطار المصدرة للنفط. على الرغم من كل تلك الحقائق فمازالت الضغوط من جهة والدعاية المضادة من جهة أخرى تضع دائماً الأقطار المصدرة للنفط، وخاصة العربية، في موضع الاتهام وتصفها

بالاستغلال وتبديد الموارد والجشع في طلب الأسعار المرتفعة ولا يمكن أن تتعدل تلك الصورة وتظهر بأبعادها الحقيقية إذا كانت جبهة الأقطار المصدرة للنفط وخاصة العربية منها مفككة غير متلاحمة، ولو أنها نظرت إلى مصالح أجيالها القادمة نظرة الاحترام لقامت باتخاذ خطوات جادة في الحفاظ على هذه المادة الحيوية.

إن قرار إبقاء النفط تحت الأرض أو ضخه واستخدام ثروته هو قرار سياسي من الدرجة الأولى، وأي توجه لهذا القرار لا يمكن أن يكون رشيداً إذا لم تعاضده وجهة نظر وطنية واضحة المعالم ومشاركة واسعة شعبية تتوجه إلى اتخاذ القرار المناسب الذي يخدم مصالح الأمة العربية وشعوب العالم الثالث اليوم وفي المستقبل.

مراجع اخرى

لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع الى الكتب التالية:

1- IAN SEYMOUR,

OPEC INSTRUMENT

OF CHANGE.

The Macmillan Press Ltd. LONDON 1980

2- OPEC & Future Energy Markets The Proceedings of OPEC Seminar held in Vienna, Oct. 1979.

The MacMillan Press Ltd. London 1980.

3- Robert Mabro,

World ENERGY

Issues & Policies

Procceedings of the First Oxford

Every Seminar

Oxford UNV. Press England. 1980

4- Mohammad W.Khouja

The challenge of Energy

"Policies in the making"

Longman, London 1981.

5-"Oxford Energy Seminar" Saet - 1980. أوراق مؤتمر:

6- Oil and Money in the Eighties Instrumational Herald أوراق مؤتمر:

Tribune 28 - 29 Sept. 1981.

المؤلف في سطور:

د. محمد غانم الرميحي

* ولد في عام 1942.

* حصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة درم بإنجلترا عام 1973.

* عمل بجامعة الكويت منذ تخرجه وشغل عدة مناصب أكاديمية وهو الآن أستاذ بقسم الاجتماع.

* نشر عدداً من الكتب المؤلفة والمترجمة وعشرات المقالات والدراسات، وشارك في عدد من المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والدولية.

* من مؤلفاته «البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين من 1920 إلى 1970» و «معوقات التنمية الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر».

* حصل على جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على مستوى الكويت لسنة 1980 في العلوم الاقتصادية والاجتماعية.

* هو عضو أو زميل في عدد من اللجان والهيئات منها هيئة تحرير سلسلة عالم المعرفة، والأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون والآداب.



البدائية

تحرير: أشلي مونتاغيو

ترجمة: د. محمد عصفور